

طالال بن عبد الغفور

رسالة  
الحبيب مؤلفين





طلال بن عبد العزيز

المستاذ الفاضل  
عبد العزيز بن  
عبد الله بن  
عبد الله بن  
عبد الله بن  
عبد الله بن

رسالة إلى مولاي



## اخى المواطن

كان على أن أوجه اليك هذه الرسالة منذ سنوات ، ولكنى آثرت التريث فى أمرها ، لان محاولة خيثة متاعمة كانت تبذل من جانبنا لحمل المسؤولين على التعاون فى سبيل تقويم نظام الحكم واصلاح شأن البلاد . ويرغم ما بذل فى ذلك من جهد ومثابرة ، فان هذه المحاولات قد باءت بالفشل ، وتكشفت حقيقة نوايا هؤلاء المسؤولين ، ومدى اصرارهم على تناسى أصول ديننا الخفيف فى الشورى والعدل ، وتجاهل سنة التطور ، ومخالفة منطق العصر فى حكم الشعوب .

لذلك كان لا بد أن أمد اليك يدي لنعلنها معركة سافرة ضد هذا الجمود والتخلف العنيد، معركة تنضافر لها جهود المواطنين كافة ، ويسهم فيها كل فرد بنصيبه وامكانياته، ويرؤدى واجبه كاملا نحو مستقبل وطنه وامته .

لقد ثبت بالعقل والتجربة أن أبقي النظم على مر الزمن هي تلك التي توائم بين يبيتها الخاصة ومنطق العصر ومقتضيات التطور ، وان أكثر الحكام استقرارا في حياتهم وأبقاهم في قلوب مواطنيهم وفي بطون التاريخ ، هم أولئك الذين استطاعوا أن يربطوا أشخاصهم بنظام صالح خليف بالبقاء . وقد كان يمكن - في الماضي - أن يطول ولو الى حين عمر نظم لاتوافر لها هذه المقومات ، أو حكم أفراد لم يربطوا أشخاصهم بنظام صالح ، ولكن المصير المحتوم - عاجلا اليوم وأجلا في القديم - هو تلاشي تلك الصور من الحكم وزوال هذه الوجوه من الحكم . ولعل من أهم أسباب الفارق الكبير بين الحاضر والماضي في هذا الشأن هو انه قد زالت تلك الحواجز التي كانت تعزل أجزاء العالم بعضها عن بعض ، فقداعت تباعا بالتشعار العلم وبالمخترعات الحديثة وفي مقدمتها الصحافة والاذاعة والتلفزيون وما إليها ، وأصبح لا عاصم للحاكم من النقد مهما وسد له من أسباب القوة والسلطان ، وتجاوبت أصداء الحرية والعدل والمساواة حتى أصبحت أنشودة العالم في كل مكان . ولم يعد من المقبول في شيء أن يغمض الانسان عينه لينكر هذه الحقائق الناصعة ، أو يسد أذنيه ليسكت تلك الاصداء المدوية ، بل ان المجده والخلود لأولئك الحكام الذين يسكنون بحكمة زمام الامور لينتقلوا بمواطنيهم في روية وسلام من منطق الامس الغابر الى منطق اليوم والغد الصاعد ، وهم بذلك لا يحصلون على براءة

ذمتهم عن ماضى سنى حكمهم الشخصى فحسب ، بل يملكون  
زمام المبادرة ويحسنون التعبير الهادى الرصين عن آلام  
الشعوب وآمالها ، فتكبر الشعوب فيهم ذلك ، وتحيطهم  
بقلوبها ، وتخصم تخصصهم بثقتها وتأييدها . وهنا يتحقق اخلود  
الأكيد لمن يحالفه التوفيق منهم فى اختيار نظام الحكم الصالح .

اتنا نعيش عصر الحرية والعدل والمساواة ، نعيش عصرا  
لا مكان فيه لسيد يستبد ومسود يستعبد وانما الناس - كما  
قال الرسول عليه الصلاة والسلام - سواسية كأسنان المشط ،  
ولا فضل لأحد على آخر الا بالتقوى . ولم يعد مستساغا  
ولا مستطاعا قيام الحكم واستقراره على غير أساس من الشورى  
والعدل ، مصداقا لقوله تعالى ( وشاورهم فى الأمر ) ( وأمرهم  
شورى بينهم ) ( واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل )  
( وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ) .

لقد انبثق نور هذه المعانى السامية فى بلادنا ، وحمل  
الرسول الكريم لواءها فى ربوعنا ، سراجا منيرا للناس قاطبة ،  
فما بالنا تظلفنا عن ركب الحكم الشورى ، وجانبنا مقومات  
العدل وضوابطه ومقتضياته ، وأصبحت شورى الحكم  
الديموقراطى تصور عندنا على أنها بدعة أو ضلالة ، وصارت  
العدالة الاجتماعية والاصلاحات الانسانية التى تحمل فى العصر  
الحديث اسم الاشتراكية توصف بأن فيها مروقا وكفرا .

لقد حث نبينا على التعلم ، فهجرنا العلم وأصبح للأمية

فى بلادنا رسوخ واستقرار ، والعالم يسير فى مدارج المنرفه  
باطراد حتى بلغ آمادا بعيدة ، ودخل عصر الفضاء . ولقد حث  
ديننا كذلك على البر والتكافل الاجتماعى والزهد فى عرض  
الدنيا ، ولكننا باعدنا الشقة بين الفنى والفقر ، انغمس البعض  
منا فى الترف وملاذ الحياة ، فى حين نزل الأكرهون الى أدنى  
مستويات العيش ، وذاقوا ذل الحاجة ومرارة الحرمان .

لقد من الله على بلادنا بالخير ، واختارها مهبطا للإشعاع  
الالهى فى العالم ، وجعل أمتنا خير أمة أخرجت للناس ، كما من  
علينا بمصادر الثروة الطبيعية الهائلة منابيع البترول الغنية ،  
فبددنا كلتا الثروتين الروحية والمادية ، فلم نرع حرمان مركزنا  
الدينى وتراثنا الروحى ، ثم بددنا ثروتنا المادية فلم نسخرها  
للمخير العام ، بل جعلناها وقفا على فئة مترفة من الناس ، وحراما  
على سواد الشعب الا صدقة واحسانا تلقى مصادفة واعتباطا .

لقد خالفنا فى كل ذلك أحكام ديننا الحنيف ، ثم خالفنا  
شرعة حقوق الانسان التى أعلنتها الامم المتحدة ، ونحن من  
أعضائها ، فظهرنا أمام العالم وكأنا نعيش فى القرون الفاسدة ،  
نعمل عقليتها البالية ، ونظمها البدائية غير المتطورة .

ان من يتأمل أوضاعنا يكاد يعتقد أننا شعب عقيم ، وأن  
أرضنا قد حكم عليها بأن تكون أرض التخلف والجهل ، واننا  
لم نخلق لتدلى بدلونا فى حضارة أو معرفة أو تقدم ، وأنه مقضى  
علينا بالجمود فى عالم دائم الحركة سريع التطور .



فهل نحن عاجزون حقاً عن مجاراة هذا العصر ، وهل  
عقمت مواهبنا وأجدبت طاقاتنا حتى أصبحنا لا نقدر على أن  
نبد أو نستفيد من ركب المدنية أو المعرفة ؟

كلا يا أخى .. ان تاريخنا العظيم لشاهد حتى على أن هذه  
الأرض المباركة التى اختارها الله مهبطاً للوحى ومبعثاً للنور  
والهداية ، والتى نشرت مع الفتوح الاسلامية شرقاً وغرباً ،  
ألوية الشريعة السمحة والفلسفة الاسلامية ، لن يطفأ نورها أو  
تضيع رسالتها ، ولكنها فى حاجة ماسة الى صحوة فتيّة وعزيمة  
قوية ، وهمة صادقة تتعرف موطن الداء فتعالجه ، وتتلمس  
أسباب الخلاص فتعمل جاهدة لها ، وتضحى بكل غال فى  
سبيلها .

انه للنهوض ببلادنا من كبوتها وتخليقها ، لابد وأن يشعر  
كل مواطن فيها بأن له فى البلاد ما لسواه ، وعليه نحو وطنه  
ما على غيره ، وان له من الشخصية والكرامة ما يجعله يحس  
بذاته متفاعلة مع شخصية الدولة ، وبكرامته مرتبطة بكرامتها ،  
يسعد بخيرها ، ويشقى بأى مكروه يصيبها .

انه لا شئ يعوق تطورنا نحو الاصلاح السياسى والخير  
الاجتماعى أصعب مراساً من تلك العقلية البدائية التى تصور  
بقاءها رهناً ببقاء الجهل والتبعية ، وباستمرار الظلم والبطش  
والحرمان .

كذلك فليس أدعى الى تمويق التطور من تلك الحيرة  
تفكيرية التي يمانئها شبابنا ، حتى لقد تشتت ميولهم بينا  
وشمالا ، وذهب بهم القلق الروحي كل منذهب ، فتفرق شملهم  
وضعت حسيثهم وتسرب اليأس الى الكثيرين منهم وانصرفوا  
عن العمل والكفاح ، رغم حبهم لوطنهم ، ورغبتهم في خدمته ،  
وانما كان ذلك كله لعدم وجود قيادة مخلصة ترسم معهم برنامجا  
وطنيا شاملا وتنظم صفوفهم وتوحد جهودهم .



لقد جالت هذه المعاني في ذهني ، وأنا أتأمل حال بلادنا  
الحبيبة ، وطال بي تأملها ، حتى ملكت على نفسي ، ونبض بها  
قلبي ، وملأت كل وجداني ، وكان لا بد وأن أجد متنفسا لهذه  
الطاقة المتزايدة بين أرجاء فكري ، وجنات قلبي كمواطن مؤمن  
بمستقبل بلده ، وأمتي . وبلغ بي السرور مبلغه عندما تبينت  
أن هذه الأفكار والمشاعر ذاتها تملأ عقول وقلوب نفر من  
أخوانك المواطنين من آل سعود وترددها قلوب أبناء الشعب  
وتتربح اللحظة التي تستطيع الجهر بها والعمل لها . فتذكرنا  
الأمر في ضوء واقع الحال عندنا ومعترك التيارات في عالمنا  
وتطور الاحداث من حولنا ، وعلى مقربة من ديارنا ، واتهي بنا  
المطاف الى أن بيت الداء انما يكمن في نظام الحكم عندنا ، وفي  
الاماليب العتيقة التي لانزال تهيمن على مجتمعنا ، ومن ثم آمننا  
بأن علينا واجبا محتوما نحو وطننا العزيز ، هو أن نعمل على

وصل ما 'قطع بيننا وبين تراثنا الاسلامى فى الشورى والعدل ،  
وأذن قيد مما اهدى اليه الفكر الانسانى بصدد نظم الحكم فى  
العصر الحديث . ولتحقيق ذلك آثرنا السبل السلمية ، وتخیرنا  
أقربها الى التفاهم مع السلطة الحاكمة .

وقد تبینا ان أول خطوة يجب اتخاذها فى هذا السبيل.  
هى اعداد مشروع نظام أساسى لبلدنا ، يرسى علاقة الحاكم  
بالمحكوم على أساس من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ،  
تقدم به عند اعداده الى المسئولين ، حتى اذا ما لاقى قبولا  
لديهم : كان ذلك نقطة تحول بالغة الاهمية فى تاريخ شعبنا .

• ولقد تم اعداد هذا المشروع خلال عامى ١٣٧٨ و ١٣٧٩ هـ  
( ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ) ثم تقدمنا به الى المسئولين . وقد جاء ذكر  
هذا المشروع فى بيان الحكومة الذى أعلن باسم الملك سنة  
١٣٨٠ هـ ( ١٩٦١ م ) حيث قال : « ان تأليف هذه الوزارة  
ما هو الا خطوة أولى ، تتبعها باذن الله خطوات تحقق ما نصبو  
اليه من رفاهية شعبنا ، والأخذ بيده ، والتعاون معه فى ادارة  
الشئون العامة للبلاد طبقا لتعاليم ديننا وعملا بتقاليدنا ،  
وسنسى لوضع نظام أساسى يحدد اختصاصات الجماعات  
والافراد ، مينا حقوقهم وواجباتهم ، وذلك طبقا لما نص عليه  
ديننا الحنيف وسنة نبينا الكريم .. »

ولقد قام نظام الحكم الذى تضمنه المشروع المنسوخ عنه  
على عدة أصول كان الاسلام سباقا الى تقريره ورفع لوائها ،  
وهى :

١ - يملو التنظيم الأساسى ارادة الحاكمين ، وهو لا يكون  
كذلك الا اذا جعل أعلى مستوى منهم . ومنطق ذلك فى الحياة  
الديمقراطية هو أن يحترم الحكام جميعا هذا النظام الأعلى .  
وهذه هى الحكمة الأصلية فى وجود النظم الاساسية فى مختلف  
الدول .

٢ - ان نظاما أساسيا يوضع لبلادنا مشرق الاسلام  
ومنارته ، لابد أن يعتمد على أحكام هذا الدين الحنيف الذى  
لا يأبى الافادة من مستحدثات الفكر فى نظام الحكم ، بل  
يستحسن الأخذ بكل ما فيه صلاح الأمة وتقديمها ، ولذلك  
حرصنا على أن يجرى النظام الأساسى المقترح نظاما اسلاميا  
جوهرا وصياغة .

٣ - وللعروبة مكانها فى هذا النظام الأساسى ، باعتبار  
شعبنا جزءا من الأمة العربية وبلادنا جزءا من الوطن العربى  
الكبير الذى يكافح من أجل تحرره ووحدته المحتومة .

٤ - ولقد كان للاسلام فضل السبق فى توكيد حقوق  
الفرد ، ولم يقف منها عند حد الحق السياسى فى الحكم باسم  
الشورى ، وانما جاوز ذلك الى اقرار الحقوق الاجتماعية

والاقتصادية . حتى غدا البر فيه شريعة أكثر من ثلاثة عشر  
قرناً خلت قبل أن يظهر في المجتمعات الاخرى منة وعطاء .  
ولذلك حق للمذكرة الشارحة للنظام الاساسى أن تقول انه  
( يقيم قواعد مجتمع صالح يعيش الجميع في ظله سواسية  
أحراراً ، ينعمون بالامن والطمأنينة والتضافر الاجتماعى ويؤمنهم  
من عوادم الخوف والعوز والجهل والمرض ، باقامة نظام  
اجتماعى واقتصاد صالح ، يحقق العدالة الاجتماعية ويتيح لكل  
مواطن أن ينعم بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أسوة  
بما ينعم به من حقوق سياسية ، ويهيئ للمواطنين فرصاً  
متكافئة في خيارات بلادهم .

ونذكر على سبيل المثال ما تضمنه المشروع من حقوق  
اجتماعية واقتصادية وكفالاته للأسرة والتعليم ، والآداب والعلوم  
والفنون ، وللصحة العامة ، وتكافؤ الفرص والضمانات  
الاجتماعية وعنايته بتسيير مستوى لائق فى المعيشة للمواطنين .  
وضمانات الحرية والمساواة ، وحق التقاضى ، وحق تكوين  
الجمعيات والنقابات .

هـ - وأيضاً عنى النظام الاساسى بوضع الأحكام الخاصة  
بالحقوق والواجبات العامة فحظر المصادرة العامة للأموال وألا  
تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى . وكذلك نص  
على أن حرية الفرد مصونة وأنه لا يجوز وقف أحد أوجسبه  
أو تحديد اقامته الا فى حدود النظام . وانه لا يجوز اسقاط

الجنسية أو سحبها الا في حدود النظام ، كما لا يجوز ابعاد المواطن أو منعه من العودة الى الوطن ، وكذلك لا جريمة ولا عقاب الا بناء على حكم قضائي أو نص في النظام . وأيضا نص على أن كل انسان برىء الى أن تثبت اداته في محاكمة تؤمن له فيها الضمانات الضرورية ، للدفاع عن نفسه ، مع حظر اىذاء المتهم جنائيا أو معنويا وأن العقوبة شخصية ، ولا تزر وازرة وزر أخرى . وأكد النظام حرصه على حرمة المساكن ، فمنع دخولها بغير اذن أهلها ، الا في حدود الشريعة ووفقا للنظام .

٦ - ولقد تبين بوضوح أن نظام الحكم لا يكمل بتنظيم الحكومة المركزية في معزل عن نظام الحكم المحلي ، ولذلك أعدنا مشروع نظام للمقاطعات والبلديات وقد استدعى ذلك إدخال بعض التعديلات على مشروع النظام الأساسى بخصوص تكوين المجلس الوطنى . فقد تبين أنه من الأفضل اذا ما أنشئت مجالس مقاطعات منتخبة ، أن تتولى هذه المجالس اختيار أعضاء المجلس الوطنى من بين أعضائها المنتخبين ، حتى لا يفاجئ الشعب فى مطلع تجربته الديمقراطية بالعديد من الانتخابات على مستويات مختلفة ، كما لا يخفى أن الانتخابات بهذه الصورة أكثر حفاظا على سلامة الاختيار وجودته وأكثر للهدوء السياسى ولتقتضيات ظروف البلاد الراهنة .

وقد نص مشروع نظام المقاطعات على أن تتولى عملية

فحص الترشيحات واعتمادها قبل الانتخاب هيئة من عشرة أعضاء يعينون بمرسوم لمدة أربع سنوات . وقد وضعنا النص على هذه الهيئة رغبة منا في تيسير قبول المسؤولين فكرة الانتخاب الشعبي ، وباعتبار هذا القيد اجراء مؤقتا يزول بزوال دواعيه .

٧ - ويقوم نظام الحكم في المشروع المقترح على أساس الموازنة بين الأصول البرلمانية وواقع ظروف الحكم عندنا . فنص المشروع على حصر المسؤولية والتبعة السياسية في رئيس مجلس الوزراء والوزراء الممارسين للسلطة الفعلية . وقد فصل المشروع أحكام هذه المسؤولية على نحو يكفل تحقيق الاستقرار الوزاري اللازم لحسن سير أداة الحكم . وهذا ما أملتة الأوضاع الراهنة في البلاد الى أن يتطور وضع رئيس الدولة فيها ، تطورا يدخل عليه من الطابع الشعبي ما يسمح بتعديل مهمته وزيادة صلاحياته .

٨ - وقد نص المشروع على أن يكون ثلث أعضاء المجلس الوطني بالتعيين مستهديا في ذلك بما درجت عليه دول عديدة من تعيين بعض أعضاء المجلس الأعلى ( كمجلس الشيوخ ) ومستهدفا الاستعانة ببعض الكفايات التي قد لا تتحقق لها العضوية بطريق الانتخاب . هذا بالإضافة الى كون المرحلة التي يواجهها المشروع ، مرحلة انتقالية يمارس فيها الشعب لأول مرة الحكم الديموقراطي النياهي .

٩ - وسجل النظام بالتفصيل الكافي ضوابط العمل البرلماني ومن ذلك أن عضو المجلس الوطني حر فيما يديه من الآراء والأفكار في المجلس أو لجانه في حدود هذا النظام الأساسي ولائحة المجلس الداخلية ، وانه لا تجوز مؤخذته عن ذلك . وحرص النظام على إيجاد الضمانات اللازمة لعضو المجلس الوطني فيما يديه من آراء وأفكار ، فتمتع في غير حالة الجرم المشهود أن تتخذ نحو المعضو اجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أى اجراء جنائي آخر الا باذن المجلس : وأكد كذلك أن عضو المجلس الوطني يمثل الصالح العام وحده ، ومنعا من اساءة استعمال هذه الضمانة نص المشروع على جواز محاكمة المعضو من أجل مايقع منه في المجلس ولجانه من القذف في الدين أو الحياة العائلية أو الخاصة لأى شخص كان .

١٠ - وقد عني النظام الأساسي عناية خاصة بدعاماته ، فنص على أن القضاة يحكمون بين الناس بالقسط ، ويؤدون الأمانة بوحى من ضمائرهم ، وانه لا سلطان عليهم في قضائهم . وأكد كذلك على أن للقضاء استقلاله التام ، كما منع أية سلطة من التدخل في سير العدالة . وقد حرص النظام على منع الجمع بين وظيفة القضاء وأية وظيفة أخرى ، وأيضا أكد النظام الأساسي أنه لا يجوز منع أحد من مراجعة المحاكم ، وألا يجبر على مراجعة محكمة غير المختصة بقضيته .



١١ - وأخيراً فقد أغفلنا عمداً في المشروع تعبير ( الملكة العربية السعودية ) وذلك عند الكلام عن الجهة التي تصدر النظام الأساسي . ذلك بأننا نرى وجوب العدول عن هذه التسمية الى أخرى أكثر صلاحية منها ، اذ ليس من المستساغ في نظرنا تسمية البلاد باسم الأسرة الحاكمة فيها .

\*\*\*

ان هذا النظام الأساسي الذي أوجزت لك أسسه العامة ، كان كفيلاً بأن ينقل بلادنا الى عهد جديد ملؤه الخير والرفاهية لهذا الوطن العزيز الذي تؤمن به ، وبأنه سيأخذ بعون الله مكانه الكريم بين شعوب الارض قاطبة .

على أننا في هذا النظام الأساسي قد وضعنا صورة الحكم الملائمة في تقديرنا وقت اعداده وتقديمه وهي صورة لا مندوحة من تطورها مع تطور الاحداث المتعاقبة وتبعا لتقدم الوعي السياسي والخبرة الديمقراطية في البلاد .

\*\*\*

لقد فشلت كل هذه المحاولات ، اذ اصطدمت باصرار المسؤولين على بقاء الأوضاع البالية واستمرار النظم البدائية القائمة . ولقد تبين بوضوح أنهم عندما تظاهروا حيناً بتقبل فكرة الإصلاح وأعلنوها على الملأ في بيان الحكومة ، لم يكونوا صادقين في قولهم ، أو جادين في وعودهم ، بل أرادوا مجرد المراوغة وكسب الوقت .

ولكى تحيط بتفاصيل النظام الأساسى ، ونظام المقاطعات المذكورين ، وتلمس مدى مافيهما من علاج لمساوىء الأوضاع الراهنة فى بلادنا . أرفق بهذه الرسالة النص الكامل لكل من المشروعات .

\*\*\*

لا أود أن أكفى بالحديث عن النظام الأساسى للحكم وانما أريد أن أصارحك بطائفة من أفكارى وخواطرى التى أؤمن أنها تتجارب مع أفكارك وخواطرك ، أقدمها اليك ، لملك تضيف اليها بتأملاتك وملاحظاتك جديدا ينير أمانا السيل ويمكننا من تحقيق ما نرجوه من اصلاح لثقتنا ورفعة لأمتنا .

\*\*\*

أنى أرى ضرورة أخذ رأى الشعب فى أى نظام للحكم يستحدث عندنا ، وذلك بعد عشرة سنوات من تطبيقه ، لأن أى نظام تأخذ به لابد متأثر بالفروغ السائدة عند وضعه وبما تستلزمه مقتضيات الحفاظ على وحدة البلاد وسلامتها كما يوجب هذه المراجعة كون هذه الفترة تمثل أول عهد البلاد بالحياة الديمقراطية ، فلا مندوحة من أن نعيد من النتائج التى تستخلص منها خلال تلك الفترة ، وبخاصة لما لابد أن يصاحبها من تطور جذرى فى الوعى السياسى والمستوى الاجتماعى والاقتصادى . وبذلك تتاح الفرصة فى اعتاب تلك الحقبة لاعادة النظر فى نظام الحكم وتطويره تطويرا يساير منطق الزمن ويجب البلاد مخاطر الهزات السياسية العنيفة .

ان أعباء الحكيم لم تعد من شأن الحاكم وحده ، بل أصبح من  
الضرورى - بخاصة بعد أن تضخمت تلك الأعباء فى الدولة الحديثة  
أن يشارك المواطنون فى توجيه الحكم ورقابته ، وليس فقط فى اختيار  
الحكام . ولا يمكن أن تأخذ هذه الرقابة مكانها الصحيح دون كفالة  
الحريات العامة ، وفى مقدمتها الحرية الشخصية ، وحرية الصحافة ،  
وحرية الاجتماع ، وتكوين الجمعيات ، والتنظيم النقابى والمهنى ،  
وكفالة سرية المراسلات على اختلاف أنواعها . فبغير هذه الحريات  
السياسية وما سبق ذكره من حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية ،  
تفلس النظم الحرة حبرا على ورق ، ويأخذ الحكم الديمقراطى  
اسم الديمقراطية دون جوهرها . لذلك أؤمن بأن علينا أن نبذل  
غاية الجهد لارساء نظام الحكم على أساس متين من الحقوق  
والحريات العامة ومن التوعية الوطنية والنضج السياسى .

\*\*\*

وكذلك فإن حرمة القانون رهن بمساواة الناس كافة أحكامه،  
فاذا امتاز أناس على آخرين فى ذلك الشأن ، فتفاضت السلطات عن  
مخالفتهم للقانون مراعاة لجاههم أو خلافه فى حين أجبر من عداهم  
على التزام حكم القانون ، كان فى هذه التفرقة ظلم لا ترضاه  
الشريعة ولا القانون . وقد جاء فى الحديث الشريف ( انما أهلك  
من كان قبلكم ، انهم كانوا اذا سرق فىهم الشريف تركوه ، واذا  
سرق فىهم الضعيف قطعوه ، والذى نفس محمد بيده لو أن  
فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ) .

\*\*\*

لقد ابتليت بلادنا بفتنة من المنافقين المنزلين الذي ابتغوا عرض الحياة الدنيا ثمنًا بخسًا لتحريف الكلم عن مواضعه ، فلقد أفتوا بالطاعة المطلقة لولى الأمر تفسيراً للآية الكريمة ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) • ونسوا أن هذه الطاعة مشروطة فى الاسلام بألا تكون فى معصية ، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام ( لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ) كما قال ( لا طاعة فى معصية ) وقال أيضا ( فاذا أمرتم بمعصية فلا سمع ولا طاعة ) • فالطاعة اذا لا تجب الا فيما هو حق وعدل ، ولا تكون ذريعة لمعصية •

هذا ما قرره الاسلام من أصول ثابتة فى مقدمتها الشورى وعدالة الحكم واصناف الرعية •

فطاعة لولى الأمر مشروطة وليست مطلقة وهذا ما تضمنه كتاب الله وأكده سنة نبيه والتزمه السلف ، فأصبح هذا المفهوم الصحيح للطاعة ركنا ركينا - فى تنظيم الاسلام - للعلاقة بين الحاكم والمحكوم

لقد تناسى هؤلاء ، وتناسى الحكام الذين ارتضوا هذا الانحراف ، وشجعوا عليه واستغلوه ، ان الله سبحانه وتعالى يقول : ( وقالوا ربنا انا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا ) ولقد قال الرسول الكريم للاعرابي الذى أخذ بهيته وهو يحدثه ( هون عليك ، فلست بملك ولا جبار وانما أنا ابن امرأة كانت تأكل القديد بمكة )

ونست ادرى كيف يريد أولئك أن يسدلوا الستار على ما خلفه  
السلف من تقاليد وأصول رائعة فى هذا الشأن • فلقد رددت  
الأجيال كلمه أبى بكر الصديق عقب مبايعته خليفة لرسول الله  
( أيها الناس ، انى قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فان رأيتمنى  
على حق فأعينونى ، وان رأيتمنى على باطل فسددونى ، أطيعونى  
ما أطمع الله فيكم فاذا عصيته فلا طاعة لى عليكم ) • كما قال :  
( قد علمتم انه كان من عهد رسول الله اليكم المشورة فيما لم يمض  
فيه أمر من نبيكم ولا نزل به الكتاب عليكم ، وأن الله لن يجمعكم  
على ضلاله ، وانى أشير عليكم وانما أنا رجل منكم ، تنظرون فيما  
أشترته عليكم وفيما أشترتم به ، فتجمعون على أرشد ذلك ، فان الله  
يوفقكم ) •

كذلك قال عمر بن الخطاب : ( من رأى منكم فى اعوجاجا  
فليقومه ) • فأجاب رجل من عامة الشعب ( والله لو رأينا فيك  
اعوجاجا لقومناه بسيوفنا ) فرد عمر قائلا ( الحمد لله الذى جعل  
فى المسلمين من يقوم اعوجاج عمر بسيفه ) •

هذه هى حدود الطاعة التى تجب لولى الأمر أما ان عصى الله  
وظلم عباده وخالف شريعته ، انقلب واجب الناس من الطاعة الى  
المقاومة ، ووجبت مجابهته بكلمة الحق • فالحاكم فى الإسلام لا يستمد  
سلطته من تفويض الهى وانما يأخذ الولاية من الجماعة بالمبايعه ،  
ويعمل بالمشورة ويحكم بالعدل ، وتبعة الانحراف عن ذلك لاتنفع

على الحاكم وحده ، بل يشاركه المواطنون المسؤولية مصداقا : لقوله تعالى ( واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) .

ولقد جاء في الحديث الشريف ( من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فليسهه ، فإن لم يستطع فليقلبه ، وذلك أضحف الايمان ) كما قال ( من رأى سلطانا جائرا مستحلا لحرم الله ، ناكثا لعهد الله ، مخالفا لسنة رسوله ، يصل في عبادة الله بالانتم والعدوان ، فلم يغير عليه بفعل ولا قول ، فإن على الله أن يدخله مدخله ) . كما قال ( أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ) .

كذلك قال أبو بكر الصديق ( ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده ، أوشك أن يعمهم الله تعالى بعقاب ) .

انها جريمة في حق الاسلام كذلك ، وتجن على ديننا الحنيف ، أن يعمل هؤلاء القوم على المباحة بين ديننا وما جاء به من أصول قويمه وتعاليم رائحة في تحديد علاقة الوالى بالرعية وأن يجدوا من الحكام تشجيعا على الانحراف في فهم الدين وتعاليمه ، وميلا الى استغلال هذا الانحراف والاستزادة منه غير عابئين بما يرتكبونه في سبيل ذلك من اظهار ديننا الحنيف ، وكأنه دين الحكم الاستبدادى ، والخضوع المطلق ، وهو من ذلك براء ، فانه دين البيعة والشورى والعدل .

كذلك يحاول هذا النفر من الناس أن يجعلوا الوراثة المطلقة

أساس الولاية العامة كتقليد من تقاليدنا وذلك دون الاعتراف للرعية  
بأنى نصيب فى اختيار الوالى ، أو فى رقابته طوال مدة حكمه .  
يزعمون ذلك متجاهلين أن الاسلام انما يقيم الولاية على أساس  
البيعة ، حتى أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد ترك أمر الخلافة  
للأمة من بعده ، ومن هنا كانت البيعة أصيلة فى الاسلام ، وهى  
نيسب الا صورة لما يسمى فى العصر الحديث الانتخاب والاستفتاء .  
أما الوراثة المطلقة التى تتم فى معزل تام عن الشعب فبدعة لا تستند  
الى الدين ، ولا تتفق ومنطق العصر الحديث .

واعتمادى أن رئيس الدولة - ولو كان وارثا - ينبغى أن يستند  
الى بيعة من الشعب . اى ان يستفتى الشعب فى امره بل نوبه  
الحكم ، حتى لا يلى أمر الناس الا من يثقون فى صلاحيته . كما  
يجب أن ينظم أسلوب محكم لضمان اشراف الشعب على الحاكم  
ومعاونيه بصفة مستمرة ، وان تصل هذه الرقابة الى حد تمكين  
الشعب من التخلص من الفساد والمفسدين ، ولو كانوا فى أعلى  
مناصب الدولة ومناطق السلطان . ويتحتم أن توضع الضوابط  
الكفيلة بحسن قيام الأمة بهذا الدور الضرورى فى الاختيار  
والرقابة ، وبحيث يؤمن لها بصفة دورية تجديد ثقها بولى الأمر .  
اننى أوقن بالأهمية الخاصة للدور الذى يقوم به رئيس الدولة  
فى البلاد الحديثة أو المتخلفة ، وبلادنا فى ميسس الحاجة الى ذلك .  
ولكننى أريد أن يستند رئيس الدولة فى هذا الى الارادة الشعبية فى  
المقام الأول ولو كان للوراثة فى توليته نصيب .

\*\*\*

ان من واجب واجباتنا المبادرة الى اقامة اقتصادنا الوطنى على أسس متينة وطيدة الاركان ، فالمال عصب حياة الأمم كما هو عصب حياة الأفراد ، وعليه يتوقف الى حد كبير مبلغ مانستطيع تحقيقه لأمتنا من تقدم مادى واجتماعى . كما يتوقف عليه أيضا مدى مايمكن توفيره من ديموقراطية سياسية صحيحة فى الداخل ، واستقلال ومكانة دولية فى الخارج . ومن الأمور المسلم بها ان استقلال البلد سياسيا رهن قبل كل شئ باستقلاله الاقتصادى .

واقتصادنا الراهن ضعيف البنيان واهن الأساس ، حتى يُنهتد ذلك مجتمعا وكياننا ذاته بأخطار كبيرة ، فمن جهة ، يعجز هذا الاقتصاد عن توفير مستوى مناسب من العيش للمواطنين ، وآية ذلك انخفاض متوسط دخل الفرد فى بلادنا عنه فى البلاد المتقدمة ، بل ان ذلك المتوسط لايد وأن ينزل مستقبلا عن هذا الحد ، بسبب تزايد عدد السكان وبقاء مجموع الدخل القومى جامدا لاينمو بنفس المعدل . ويزيد فى خطورة هذا الأمر بالطبع أن يأتى الجزء الأكبر من هذا الدخل من عائدات البترول ، وهى مهما قيل فى شأنها ، فإنها تتوقف على ظروف المرض والطلب الدوليين ، مما لاسلطان لنا عليه . وكذلك ، فإن هذه العائدات عرضة للتوقف وقت الحرب ، كما انها قابلة للتناقص ومصيرها الى النضوب يوما ما ، وليس فى استطاعتنا أن نفعل هذه الحقيقة الواضحة بحجة أن يوم نضوب البترول يوم بعيد ، فإن من واجب الدول ، كى تحفظ كياناتها وتدعمه ، ألا تكون قصيرة النظر ، بل ان عليها أن تدبر أمر غدها ، كما تهتم



ببومها ، اذ يجب أن يبنى كل جيل لمن يأتي بعده • بل انا لو قلنا على سبيل الجدل البحث ان الوارد من البترول مستمر لا ينضب ، ون ذلك لا يبرر اطلاقا عدم الاجتهاد فى الحصول على مزيد من اندخل من مصادر أخرى ، اذ يضاعف ذلك من الخير العام • ويحقق توازن الاقتصاد الوطنى •

والواقع أن صفر حجم دخلنا القومى نسبيا لا يرجع الى قلة امكانياتنا بل ان لدينا منها الشيء الكثير لكنها لا تجد من يستغلها أو يحركها نحو الخير العام ، يحدث ذلك عندنا فى الوقت الذى تسير فيه بلاد أخرى كثيرة نحو النمو والرخاء الاقتصاديين رغم منح امكانياتها بالقياس الى ما يتوافر لدينا منها وانما كان ذلك لأن حكومات تلك البلاد تسهر على دفع عجلة التقدم فيها ولا تضع أية فرصة تجدها فى هذا السبيل ، حتى لقد تمكنت تلك الحكومات من أن تجعل اقتصادها بحيث يندفع اندفاعا ذاتيا نحو النمو السريع المتواصل، وهو عكس الحاصل عندنا ، حيث لم تقم الحكومة فى بلادنا بمشروعات صناعية أو زراعية أو مالية ذات شأن ، كما لم تشجع الأفراد على القيام بشيء من ذلك ، بل ترك الاقتصاد بدائيا كما كان منذ أجيال فلم تتأوله يد بتطوير أو اصلاح يذكر كما بقيت خيراته مهملة لا يستثمرها أحد •

على أن الأمر لا يقف عند صفر حجم دخلنا القومى نسبيا بل يجاوز الى سوء توزيع هذا الدخل بين المواطنين ، وهو ما يعتبر

وصمة كبيرة فى نظامنا الاقتصادى ، فمن المعلوم ان فلة ضئيلة تتمتع  
بجمل ذلك الدخل ، بينما تعاني أغلبية الشعب الفقر والحاجة •

ولا أظنك أيها المواطن تحسب ان الحياة الرغيدة التى ينعم بها  
القليل من الناس على حسابك هى وقف على هذه القلة بدعوى ان  
العناية الالهية قد خصتهم بما كانوا يزعمون • ويقولون انا نعيش فى  
نظـل نظام اقتصادى حر يسمح للفرد بأن يشـرى ما استطاع وبأن يفعل  
ما يشاء بكل حرية ، ولكن الحرية لاتمنى أن يجوع الشعب ليستأثر  
نفر من الكسالى بكل خيراته ، ففى الدول الرأسمالية ذاتها نرى أن  
كثيرا من طلاب الثراء يعملون بنشاط ودأب ، أما فى بلادنا ، فان  
معظم الأغنياء لا يقومون بأعمال تناسب وضخامة ثرواتهم ، ذلك لأن  
نظامنا عجيب غريب الى درجة تبرأ منها الرأسمالية ذاتها •

والاسلام لايرضى هذا النوع من الفنى ، بل يحث على الكسب،  
على أساس من العمل ، كما يقر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ،  
تاركا للأفراد مجال التنافس على صعيد الايمان والعلم والعمل •

وئمة مبادئ تبدو اليوم تقدمية حديثة ، فاذا رجعنا الى الاسلام  
وجدناها تدخل فى صميم أصوله وأحكامه •

ان مبدأ تكافؤ الفرص قد بات اليوم أساسا لمعادلة التوزيع فى  
الدول المتطورة ، فما بالنا ننسى ذلك المبدأ ، فندع الفنى يزداد غنى  
والفقير يزداد فقرا ، ونحن الذين عرفنا أمتا وبلادنا حقيقة العدالة  
فى التوزيع قبل غيرها من الأمم •

ان تحقيق هذه العدالة وتكافؤ العرص في المجالات المختلفة هو الكفيل بالأفادة من جميع الطاقات البشرية الكامنة في الأمة ، كما أنه الضمان اللازم لتطور مجتمعنا تطوراً سليماً وعدم تعرضه لهزات اجتماعية لا يدرك مداها • بل ان عدالة التوزيع هذه ضرورية لنماتنا الاقتصادية ذاته ، فهي التي تسمح بتوافر القوة الشرائية في يد المحرومين منها فيتمكنون بذلك من استيعاب جانب من انتاجنا القومي عند ازدهاره فتسمح بذلك أسواقنا الداخلية ، ويزداد اعتمادنا على أنفسنا • كما أن في عدالة التوزيع ما يمكن بمرور الزمن من زيادة حجم المدخرات والاستثمارات في بلادنا ، ويؤدي ذلك أيضاً الى ذات النتيجة السابقة ، وهي نمو الانتاج والاقتصاد الوطني في مجموعه •

ان الأمر يستلزم علاج هذه الحال الاقتصادية السيئة حتى ننفذ البلاد من هاوية التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي ترددت فيها ، ونضمن لكل مواطن نصيبه العادل في ثروتنا ودخلنا القومي •

ويتطلب هذا العلاج تحديد أسس نظامنا الاقتصادي المؤمل ، وبيان السياسات الاقتصادية والمالية التي يحسن بنا تطبيقها مستقبلاً .

وتتعلق أسس النظام الاقتصادي المقترح بمواضيع أربعة هي :

الملكية ، والحرية الاقتصادية ، والتخطيط ، والعدالة الاجتماعية •

أما الملكية الخاصة وما يتبعها من حق الميراث ، فأمر مقرر

كأساس نجتمعنا على الحق الذى نزلت به عالمنا الدينية ، وهو الى ذلك يحفز الأفراد على العمل والانتاج ، ويحثهم على ادخار الأموال واستثمارها فى المشاريع الاقتصادية المختلفة •

لكن من الطبيعي شرعا وعقلا ألا تستخدم الملكية الخاصة فيما يتنافى وصالح المجتمع ، بل أن من الواجب أن تسقى وهذا الصالح العام ، كما أنها يجب أن تبقى فى الحدود التى لا تسمح بالاحتكار أو الاستغلال ، فقد منع الاسلام حبس الثروة فى أيدي قليلة ، فقال القرآن الكريم : ( كى لا تكون دولة بين الأغنياء منكم ) • كما نهى الرسول عن الاحتكار اذ قال ( من احتكر فهو خاطىء ) •

أما الملكية الخاصة فهى مصنونة ، ولكنها مقيدة بصالح المجموع فالأصل فى الاسلام أن المال كله لله فقد قال تعالى : ( وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ) •

ومن جهة أخرى ، يقضى صالح المجتمع فى العصر الحديث بصفة خاصة ، بأن تمتلك الدولة مختلف الصناعات الأساسية ، وأن تشترك بنصيب كبير فى رأسمالها • أما مشروعات الخدمات العامة ، كالماء ، والكهرباء ، والغاز فيجب أن تكون ملك الدولة ، أى ملك الشعب • لأن هذه المشروعات هى من الأهمية بحيث لا يستغنى عنها الناس فى حياتهم اليومية ، فلا يصح أن يترك أمرها فى أيدي قلة من الناس ، يتسلطون عن طريقها على البلاد ، وفى الحديث الشريف ( ان الناس شركاء فى ثلاث : فى الماء ، والكلاء ، والنار ) •

ولقد وضع النبی ذلك المبدأ العام الذى يتسع لمتطلبات الحياة المتطورة  
وحاجات المصور المتعاقبة •

ونم مشروعات كالنقل والمعادن والمناجم وما إليها ، الأصل  
فيها أن تتولاهما الدولة • وفيما يخص بالثروة البترولية ، ينبغي إعادة  
النظر فى أسس العائدات ونسب توزيعها ، كما أرى وجوب قيام  
هيئة وطنية ذات رؤسماى وطنى كله أو معظمه ، باستغلال المناطق  
البترولية التى لم تستغل حتى الآن •

أما خلاف ماتقدم من أوجه النشاط ، فيجب تشجيع الأفراد  
والشركات على القيام بها ، مع توفير الضمانات الكافية لهم ، وذلك  
فى حدود التوجيه الاقتصادى العام •

كذلك تبقى الملكية الزراعية للأفراد ، وتنقسم الأراضى التى  
تنتصلح مستقبلا بين صغار الزراع على أن يؤلفوا فيما بينهم ،  
بتوجيه الحكومة ومساعدتها ، جمعيات تعاونية ، تقدم لها الخدمات  
التعاونية المختلفة • وتقسيم الملكية الزراعية بين صغار الزراع على  
هذا النحو ، يحقق زيادة الانتاج والاستقرار الاجتماعى ، ويمنع  
الاضرار الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية العديدة التى تنجم عن  
قيام طبقة من الاقطاعيين الزراعيين فى بلادنا ، وهى الاضرار التى  
عانت منها بلاد أخرى كثيرة أوحم العواقب ، ولم تستطع التخلص  
منها الا بالالتجاء الى القوة والعنف •

هذا عن الملكية ، أما عن الحرية الاقتصادية ، أى حرية

الاسان فى اختيار العمل الذى يروقه ، وفى التصرف فى ماله ، وفى الانضمام الى المنظمات الاقتصادية التى تناسبه ، وكذلك حريته فى شئون الانتاج والاستهلاك والمبادلة على وجه العموم ، فانها ضرورية لنمو اقتصادنا ، وللإفادة من جميع الطاقات والقدرات البشرية المتوافرة •

على أن هذه الحرية لايمكن أن تكون مطلقة ، والا انقلبت فوضى • بل ان الدولة فى مرحلة التخلف التى تمر بها بلادنا لاينبغى أن تكفى بمجرد رسم الاطار العام للنشاط الاقتصادى ، كالمحافظة على الأمن ومناشبه ذلك ، وأن تترك ماعداء من أمور لمحض مشيئة الأفراد ، اذ ليس هناك ما يضمن - اذا ابتعدت الدولة تماما عن النشاط الاقتصادى - أن يتم هذا النشاط بالقدر وعلى الوجه الذى يتسق والصالح العام • فقد يحجم الأفراد مثلا عن القيام بأنواع معينة من المشروعات ، رغم جليل نفعها للأمة ، أو قد يعمدون الى المضاربة وما اليها من إقامة مشروعات لا حاجة للبلاد بها ، مغفلين النافع من الأمور ، كما أن ترك الأفراد وشأنهم فى مجال الاقتصاد لابد أن ينتهى الى تسلط البعض منهم على الآخرين واستغلالهم ، وسرعان ماتكون من تلك الفئة طبقة قد تناوىء الدولة ذاتها ، أو تخضعها لمشيئتها وتسيرها على هواها • كل ذلك فضلا عما قد يتعرض له اقتصاد البلاد من أزمات واضطرابات نتيجة ترك الأمور الاقتصادية لتجترى فى أعنتها ، دون حسيب أو رقيب •

كان لابد للدولة وبخاصة فى المرحلة التى تمر بها بلاد نامة

من التدخل لتنظيم الاقتصاد وتوجيهه على نحو لا يخفق الحرية أو يقف على الباعث الشخصي ، بل يسمح بتلافى المحاذير المشار إليها .

وانطلع على شؤون مختلف الدول فى هذا العصر يدرك على الفور مدى الدور الكبير الذى تضطلع به الدولة فى الاقتصاد الوطنى ، وهو مانلمسه على الأخص فى جميع البلاد المتخلفة الساعية الى النمو ، فقد أدرك أهلها أن لاسيل الى اللحاق بركب التقدم ، الا اذا قامت الدولة بتنظيم الاقتصاد ، وتوجيهه ، ودفع عجلته قدما الى الأمام . وهو مايجب أن تأخذ به فى بلادنا ، مع مراعاة ظروفنا وأوضاعنا الخاصة .

والدول الحديثة فى سعيها هذا الى التقدم ، لايد لها أن تأخذ بأسلوب التخطيط ، فهى ترسم للاقتصاد غايته ، كأن تضع نصب عينيها مضاعفة دخلها القومى فى عدد معين من السنين ، ثم تحدد الوسائل الى تحقيق هذه الغايات ، ويكون ذلك على الأخص بأن تحصر ما تستطيع استخدامه لهذه الأغراض من امكانيات بشرية ومادية ، وتحدد كيفية الحصول على هذه الامكانيات ، حتى اذا تم لها تحضير خططها على هذا النحو ، فانها تمهد بها الى أجهزة معينة قادرة على تنفيذها ، مع تذليل العوائق التى قد تعترضها فى هذا السيل ، وهى تقوم من وقت الى آخر ، النتائج التى ينتهى اليها هذا للتنفيذ ، لمعرفة معدل التقدم الذى تحرزه الخطة فى ميدان التطبيق العملى .

فالتخطيط لا يخرج عن كونه تدبرا للأمور وبصرا بها واتخذ مايجب لها من عدة ، وهو فى حالتنا هذه يسمح بترتيب المشروعات الاقتصادية حسب أولويتها ويربط فيما بينها ، ويكفل مدها بما يلزمها من الأيدى العاملة والحامات وغيرها بأقل التكاليف الممكنة ، كما يضمن تسويق منتجاتها بنجاح . وبدون تخطيط سليم فإن الأمر لن يخرج عن كونه خبط عشواء ، يصيب مرة لكنه يخطئ مرات .

ويجب أن يأتى التخطيط متدرجا وألا يكون مقصورا على المشروعات الاقتصادية بالمعنى الضيق ، بل يشمل كذلك مسائل النقل والمواصلات ، كما يشمل النواحي الاجتماعية اذ لا يصح التخطيط بدون هذا كله . ويستلزم الأمر أن تعطى أهمية خاصة للتعليم فلا بد أن نخطط له أيضا ، بحيث نضمن لمختلف فروع المعرفة توافر الفنيين والاختصاصيين والأيدى العاملة المدربة ممن لا بد من اعدادهم لقيام الانتاج على أسس سليمة . ويكون ذلك بتتويج الدراسات الجامعية والفنية والمهنية فى البلاد ، والتوسع فى البعثات العلمية والعملية الى الخارج .

على أن لب الحطة العامة ينصب بالطبع على المشروعات الانتاجية التى تتضمنها ، والتى تتحقق التنمية الاقتصادية عن سبلها ، وأخصها المشروعات المتعلقة بالصناعة والزراعة .

والواقع أنه لاوجود للصناعة فى بلادنا ، فقد أغفل المسئولون شأنها اغفالا تاما ، رغم استحالة التطور والتقدم بدونها ، ورغم توافر



امكانياتها لدينا بدرجة تفوق الكثير من البلاد الأخرى التي سبقتنا  
فى هذا الميدان . فنحن نستطيع أن نقدم للعديد من الصناعات الحديثة  
مايلزمها ، من خامات وطاقات محرك رخيصة ، وأموال لازمة  
لاستيراد العدد والآلات ، كما أن فى استطاعتنا اعداد خبراء والفنيين  
اللازمين لها .

وتكاد الزراعة أن تلقى عندنا نفس المصير ، فقد أهمل شأنها  
هى الأخرى أهلا كبيرا ، رغم أننا نستطيع أن نجعل منها موردا  
هاما لبلادنا ، وان تمنى بها على الأخص الفئة الكبيرة من المواطنين ،  
ومنى بهم البدو وسكان القرى ، الذين يمثلون قرابة ثلاثة أرباع  
السكان عندنا ، والذين مازالوا يعيشون على صورة بدائية لاتليق  
بأمة كريمة ، وقد تعودت الحكومة أن تقدم للبدو مساعدات مالية  
« عادات » بعضها شهرى وبعضها الآخر سنوى ، ولكن هذه العادات  
مهينة لكرامة المواطنين . وإذا كانت هذه الطريقة قد اعتبرت مستساغة  
فى بدء تأسيس الدولة ، فانها لم تمد كذلك فى الوقت الحاضر . وهى  
على أية حال لاتكفى لسد حاجتهم ، لاسيما وان كثيرا منها يستأثر  
به بعض رؤساء القبائل وذوى النفوذ فيها ، بينما لاتحصل الأكثرية  
على مايسد رمقها .

وفى بلادنا مناطق زراعية خصبة كثيرة لم تستثمر بعد ،  
كجيزان والقصيم ووادى السرحان والهفوف ووادى فاطمة وغيرها،  
ولايد لنا من زراعة هذه الأرجاء الواسعة ، فنعلم الجميع بخيراتها ،

وإذا ماتم هذا التوسع الأفقى باستصلاح الأرض وزراعتها ، أمكن أن تحرز زراعتنا الى جانب ذلك توسعا رأسيا ، بتويع المحاصيل وتجويد صنفها ومحاربة آفاتنا وتقليل تكلفتها ومصاريف نقلها واحسان تخزينها وتسويقها •

وأخيرا ، فان نظامنا الاقتصادى يجب أن يقوم أيضا على أساس العدالة الاجتماعية فى توزيع الثروات والدخول ، وهو ما أشرنا اليه قبل • فالثروة لاثراد لكى يقتصبها نفر محدد من الناس ، بل لينعم بها المواطنون جميعا • ويكون تحقيق هذه العدالة بطرق شتى منها مايتعلق بالحدود التى أشرنا اليها بخصوص الملكية والحرية الاقتصادية والأخذ بأسلوب التخطيط ، لكن منها أيضا مايتعلق بالسياسات التى ينبغى أن تطبقها الدولة فى حياتنا اليومية • وهذه السياسات مختلفة متعددة ، نخص بالذكر منها المالية والتجارية والائتمانية • ثم السياسية الاجتماعية •

وتتعلق السياسة المالية ، بالميزانية العامة ، وما تتضمنه من ايراد ونفقة ، اذ يجب أن تستهدف هذه السياسة كغيرها زيادة الانتاج القومى وحسن توزيعه •

وفى هذا الصدد ، نذكر أن الضرائب فى بلادنا تستطيع أن تقوم بدور هام فى هذا الخصوص ، لذلك صار من الضرورى أن تنظم بما يحقق أهدافنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، فمن الواجب أن تفرض الضريبة التصاعدية عندنا بالقدر الذى يتفق وظروف

اقتصادنا ومجتمعنا ، اذ تحصل هذه الضريبة من كل بحسب طاقته ،  
وهي تكون ايرادا ضخما للخزينة العامة • وقد سارعت الى فرضها  
الدول المختلفة ، الرأسمالية منها والاشتراكية على السواء •

كما يجب تنظيم الضرائب الجمركية ، بحيث تصبح أداة لمد  
الخزينة بمورد غزير من المال ، ولحماية انتاجنا المحلي ، الزراعي  
والصناعي ، خاصة في مرحلة التوسع التي نرجوها لهذا الانتاج •

أما النفقة العامة ، فمن الضروري المسارعة الى تلافى الاسراف  
فيها ، وخلق الأجهزة الكفيلة بفرض الرقابة الدقيقة عليها ( وعلى  
الايراد على حد سواء ) كذلك وعلى الأخص فان من الواجب اعادة  
توزيع النفقة العامة على أوجه الصرف المختلفة بما يعود على الشعب  
بأكبر قسط ممكن من الخير ، وبحيث تبذل العناية الواجبة بالمشروعات  
الانتاجية وغيرها من أوجه الصرف الضرورية والنافعة كالنفقات  
المسكينة ونفقات التعليم والصحة العامة وغيرها •

وعلى وجه العموم ، فانه يجب أن يحصل محدود الدخل والفقراء  
على أكبر نصيب ممكن من الخدمات العامة ، حتى يكون في ذلك بعض  
أسباب رفع دخولهم ومستوى معيشتهم •

أما السياسة التجارية ، فيجب أن تقوم في الداخل ، على أساس  
توفير الحاجيات وخاصة الضروري أو النافع منها ، وتثيت أسعارها ،  
والحيلولة دون احتكارها أو جعلها موضعا للمضاربة ، واذا ماتمت  
تنمية انتاجنا المحلي ، فانه يجب حينذاك العمل على توسيع السوق

الداخلية وتنظيمها وتقويتها بما يضمن استيعاب أكبر قدر ممكن من هذا الانتاج .

كذلك يجب التنسيق بين التجارة الخارجية والاهداف المرسومة فى الحطة الاقتصادية ، بحيث يفضل استيراد ما يلزم لتنفيذ الحطة من آلات ومواد وسلع مختلفة ، ويفضل استيراد السلع الترفهية . وعلى العموم يجب العمل بهذه الطريقة وبشرها من الطرق على تحقيق نوازن الميزان التجارى وميزان المدفوعات .

وهناك أيضا السياسة النقدية والائتمانية ، وقد استلزم الأمر بالنسبة لها تملك الدولة للمؤسسة التى تصدر العملة ، فعن أكبر مسؤوليات هذه المؤسسة المحافظة على قيمة العملة ومنع الاضطرابات النقدية والاقتصادية فى الداخل والخارج . كما أن على الدولة ، أن تنشئ برعوس أموال من عندها ، بنوكا متخصصة فى التمويل والتسليف الصناعى والزراعى والمقارى ، حتى تضمن حصول مروع الانتاج المختلفة على التمويل اللازم لها ، على الائتقاضى الدولة من المقترضين من هذه البنوك الا مايكفى لتغطية المصاريف التشغيلية للبنوك المذكورة ، دون أن تحقق من وراء هذا التسليف أى ربح أو فائدة لنفسها . أما البنوك التجارية ، فيجب أن تشرف الدولة عليها ، وذلك محافظة على سلامة الجهاز المصرفى ، وضمان صحة اتجاهاته ، وللتأكد من استطاعة هذه البنوك القيام بالتزاماتها المختلفة تجاه عملائها .

وأخيرا ، فتمت السياسة الاجتماعية بالنسبة لتنظيم علاقات العمل ولا بد أن تسير هذه السياسة على نحو يكفل أفراح مجالات العمل للأيدى العاملة ، وحصول العمال على حقوقهم ، ورفع مستواهم المادى والأدبى ، كما تضمن هذه السياسة فى نفس الوقت زيادة كفاية العمل . ويستلزم كل ذلك وضع أسس عادلة للأجور ، وسن التشريعات الخاصة بعقود العمل الفردية والمشاركة والتشريعات الخاصة بتحديد ساعات العمل ، والتأمينات الاجتماعية عن اصابات العمل والمرضى والعجز والشيخوخة ، وتنظيم النقابات للمعمال ، والفرف الصناعية والتجارية لأرباب الأعمال ، ورفع المستوى الفنى والإدارى وإخلقى عند جميع الأطراف المشتركة فى عملية الإنتاج .



يستلزم قيام الدولة بهذه المهام المتعددة ، استكمال النقص الكبير فى تشريعاتنا المدنية والتجارية والمالية وغيرها ، وتلافي ما بها من عيوب حتى تتحدد الحقوق والواجبات ، وتستقر المعاملات فتشبع الطمأنينة فى النفوس ويقبل الجميع على العمل والإنتاج بنفس راضية .

كما يستدعى الأمر إصلاح الجهاز الإدارى إصلاحا جذريا شاملا فهذا الجهاز فى مسيس الحاجة الى تدعيمه وتزويده بالكفايات ، وإشاعة روح العدل والخدمة العامة فيه ، وتلافي ما يشوبه من عيوب ، أخصها الرشوة واستغلال النفوذ والإسراف والروتين والتهاون فى

خدمة المواطنين • ولاريب أنه اذا بقى هذا الجهاز مختلا فلا بد أن يعجز الدولة عن تنظيم وتوجيه الاقتصاد الوطنى ، بل أن أى إصلاح مهما كان نوعه يبدو مستحيلا بدون تقويم الجهاز الادارى ورفع مستواه •

### \*\*\*

يتقاضى أفراد الأسرة المالكة وكثيرون غيرهم مخصصات طائلة ترهق خزائن الدولة ، وهى تتزايد باطراد تبعا لتزايد عدد من تصرف لهم • ويثير أمر هذه المخصصات سخط المواطنين وتذمرهم الى حد يقطع بأنها لا بد وأن تلقى يوما ما • وليس من مصلحة أصحاب هذه المخصصات أن يتركوا للمصير المحتوم الذى لقيه آلاف من أمثالهم فى مملكة لاوس وغيرها عقب أن منعت عنهم مخصصاتهم دفعة واحدة ، فحرموا بذلك فجأة من مصدر رزقهم الوحيد • فوق ما نالهم من تشرد وضياع •

على أن الالفاء المفاجيء لهذه المخصصات عندنا من شأنه أن يلحق أقدح الأضرار بأصحابها ، ولا سيما وأنهم قد نشأوا فى ظروف خاصة واعتادوا هذا المصدر للعيش ، دون أن تتاح لهم فرصة الاعتماد على أنفسهم بمزاولة مهنة أو نشاط ما •

لقد سبق أن تقدمنا باقتراح الى المسؤولين حلا لهذه المشكلة ، ولكن هذا الاقتراح لم يلق قبولا أو اهتماما •

ويتلخص هذا الحل فى وجوب النزول فوراً بالمخصصات

الى الحد المقول على أن تخصص تدريجيا بعد ذلك تبعا بتوجيه قدر متزايد منها الى الاستثمار فى مشاريع انتاجية تكفلها الدولة أو ضمن لها حدا أدنى من الأرباح . وبذلك يحصل أصحاب هذه المخصصات على أرباحها ويتمدون عليها تدريجيا بصورة كريمة تمكنهم بعد فترة من الاستقناء ، ولو جزئيا عن هذه المخصصات وفى ذلك نفع لهم ، كما أن فيه نفعا عاما ، اذ يتخفف عبء المزاينة بقدر ما يقع من تخفيض فى تلك المخصصات ، ويثرى الاقتصاد الوطنى من ذلك ، نتيجة لتمويل بعض المشروعات الانتاجية عن هذا الطريق .



انا فى ميس الحاجة كذلك الى الرجوع لروح الاسلام السمحة التى لا تحرم الانسان من الاستمتاع بالحياة ، بل تحثه على ألا ينسى نصيبه من الدنيا ، فليس هذا الدين القيم دين الحرمان والكبت كما يريد بعض المتزمطين أن يصوروه ، وقد بلغ التزمّت بهم حد حرمان المواطنين من الاستمتاع بما لآحرمة فيه ، من سينما وتليفزيون وأنديه وما إليها من وسائل الترفيه والترفيه ، ولكنهم سمحوا بوجود السينما والتليفزيون فى المنطقة الشرقية من بلادنا من أجل شركة أجنبية دون المواطنين كما سمحوا بوسائل الترفيه المتنوعة فى قصورهم . كذلك حرم المسئولون شرب الدخان فى بعض المدن ، وهو حين سمحوا باستيراده وتقاضوا الرسوم الجمركية عنه ، وهو مباح فى بعض المدن وبخاصة مكة كعبة الاسلام . لقد بلغ الأمر حد

اعتبر الفناء عندنا رجسا من عمل الشيطان ، هذا اذا استثنينا الاناشيد  
والأغاني التي تذاع مدحا في الذات الملكية • مع أن الاستماع للأغاني  
في متناول الجميع عن طريق الاذاعات الأخرى •

بهذا الفهم العقيم والتناقض العجيب تصرف أمور المواطنين في  
بلادنا ، فهل من الدين ومصلحة الوطن أن يقاسي المواطنون دون  
مرور كل هذا الكبت والحرمان بينما يجدون مختلف وسائل الترفيه  
موفورة فيما وراء حدود بلادهم ، بما في ذلك أقطار الخليج العربي ،  
ولا أظنني مبالغا اذا قلت ان هذا التناقض وهذا الكبت من أهم  
الأسباب التي دفعت بالكثير من شبابنا الى الانحدار لظنهم جهلا أن الدين  
هو المسؤول عن كل ما يلاقونه من عنف وكبت وحرمان •

\*\*\*

لكي نحون استقلال بلادنا ، ونحافظ على سلامة أراضيها ينبغي  
ننا قبل كل شيء ، أن ننشئ جيشا وطنيا قويا •

لقد تعمد الحكام عندنا ، أن يظل جيشنا قليلا في عدده ،  
ضعيفا في عدته ، بل لقد ضاعت مئات الملايين التي صرفت من  
الحزينة باسم تسليح الجيش في صفقات غامضة مريبة ، وظل جيشنا  
ضعيفا غير قادر على الحركة والعمل •

ان في مقدمة تبعات الوطنية والقومية العمل على تقوية جيشنا



وسدربه وسنيمه ، ورويده بأحدث أنواع السلاح ، ليكون قادرا  
على القيام بواجبه نحو وطنه ويكون قادرا كذلك على الاسهام فى  
حرير الوطن العربى الكبير من الاستعمار والغاصين •



ان أقطار الخليج العربى ، وجنوب الجزيرة تؤلف مع  
بلادنا ، دورة حياة اجتماعية ، واقتصادية ، وجغرافية واحدة •  
فنحن وهذه الأقطار ، نشترك فى كثير من الخصائص ،  
والعادات ، والتقاليد الاقليمية ، التى كونها التاريخ فى فترة طويلة  
من الزمن •

ورغم هذه الميزات والخصائص التى نجعلنا ، فقد أشاح  
أشقاؤنا أبناء الخليج والجنوب بوجوههم عنا ، ولولها شطر  
اخوان لنا أبعد منا موطنا ودارا • وذلك بسبب وضف  
الاجتماعى السوء وأحوال بلادنا الاقتصادية والسياسية الشاذة  
المجينة •

وما من ريب فى أن تبديل الأوضاع فى بلادنا ، سيجعل هؤلاء  
الأخوان على التعاون منا الى أبعد مدى • فيؤول ذلك الى خير  
الجزيرة العربية المشترك ، وخير الأمة العربية كلها •

### اخى المواطن

ان المجتمع البشرى مجتمع متحرك دائم التجدد وان أهم  
العوامل ذات الفاعلية فيه ، هى ارادة أولئك الذين يحتلون منه  
مراكز القيادة والتوجيه •



# مشروع النظام الأساسي للدولة

مذكرة شريعة  
للنظام الإسلامي

## بسم الله الرحمن الرحيم

ال . . . - هذه البقاع التي  
باركها الله بأن أسكن ربوعها ذرية الخليل  
ابراهيم ، وانمازت بهذا البلد الأمين ، وشرفها  
سبحانه وتعالى بيته المحرم الذي ظهره  
للطائفين ، ثم اصطفاه مهبطا للوحى ، ومنزلا  
للذكر ، ومبعثا للنور والهدى . نشأ فيها  
الاسلام ، ذلك الدين القيم ، وشبت فيها  
الشريعة السمحاء ، وترعرعت المبادئ العالية  
فى الاخلاق ، وأرسيت الأسس العادلة فى  
المعاملات .

وأصبح الناس فى ظل هذا كله سواسية  
أحرارا ، يتفانون العدل والانصاف وينعمون  
بالطمأنينة والامن . ثم تلاه هذا النور فغمر  
بأضوائه الآفاق وسادت مثل الاسلام البلاد  
كافة ، بتراته السمح ، وحكمه العدل .

وفى أكناف ذلك ازدهرت الحضارة والمعرفة  
وبلغ التقدم والرقى آمادا لم تكن فى الحساب .

ذلكم التاريخ الحافل ، يتمثل اليوم فى هذا التطلع الصادق الى مستقبل وافر ، لحمة الاعتزاز بالاسلام ، وسداه أصول الحكم فيه ، والعزم الأكيد على صيانة التراث الاسلامى وشعائره ومناسكه ومقوماته الروحية وتعاليمه الدينية والخلقية ، واشاعة العدل والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والتعاون والتراحم والتضافر الاجتماعى ، ورعاية التعليم لتسمية شخصية المواطن ، وانشاء جيل سليم العقيدة قوى الخلق معتر بالتراث الاسلامى والعربى ، مدرك لواجباته مقدر لمسئولياته مشبع بروح الأخوة والتضامن ومتابعة النهوض بالبلاد اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا واعلاء ذكرها دوليا ، وبتوطيد روح التعاون بين الشعب السعودى وشعوب العالم العربى والاسلامى ودعم القاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم فى سبيل السلام ، حتى يتاح لكل مواطن أن ينعم بحقوقه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أسوة بما يسر له التمتع به من حقوق مدنية وسياسية ، ويهيى للمواطنين فرصا متكافئة فى خيرات بلادهم .

وخير أداة اهتدى اليها أولو الرأى وأهل العلم والتجارب فى هذا العصر الحديث لتحقيق مثل هذا التطلع الصادق والعزم الأكيد ، هي « الشورى » أداة نزلها الله فى الذكر الحكيم ، فقال وهو أصدق القائلين :

« وشاورهم فى الأمر » ، « وأمرهم شورى بينهم » ،  
« وصنوا الشورى العدل » ، وحكم الناس بالقسطاس المين ،

امثالاً لقوله تعالى « اذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » ،  
« وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط » .

وبالشورى والعدل يستقيم أمر الجماعة ويتأصل مسند الحكم،  
وعنها تنبثق الأسس التنظيمية التي تكفل للدولة نظم الحكم الفضلى  
وترسم الصورة المثلى لتعاون السلطات العامة فيها وتآزرها في سبيل  
الحير العام وتحقيق التوفيق المنشود بين دواعي السلطة وأصالة الحقوق  
والحرريات العامة .

ولقد كانت الشريعة الإسلامية سباقاً الى إخضاع الناس كافة  
لحكمها ، أئمة وأفراداً ، حكاماً ومحكومين ، مبشرة بالمبدأ المعروف  
في اصطلاحات الفقه الحديث بمبدأ « الدولة الشرعية » والذي  
بمقتضاه أصبحت أحكام الشرع القائمة تعلو السلطات جميعاً ، سواء  
تخصصه هذه السلطات في وظيفة سن الأنظمة والقواعد العامة أو في  
وظيفة التنفيذ أو في وظيفة القضاء . وما كان لهذه الأحكام أن تعلو  
السلطات الممارسة لتلك الوظائف الثلاث وتسود أعمالها حقاً لو أن  
مصير تلك الأحكام أو تلك الشريعة كان رهناً بآرادة أى من هذه  
السلطات ولو كانت هي السلطة المتخصصة في سن القواعد العامة  
وتعديلها والقائما حسبما تقدر وترى . ومن هذا ضرورة التزام  
هذه القواعد العامة ذاتها ضوابط ثابتة أعلى منها شأنًا وأكثر قوة ،  
تكون منها بمثابة الهدى والنظام الأساسى ، فكان ذلك لزاماً وضرورة  
من ضرورات ما يعرف بالحكومة الشرعية أو الحكومة الحرة التي عمت  
العالم في أصولها مع تفاوت في الأساليب والتفاصيل . ومن ثم كانت

القواعد العامة والنظم العادية لاتستطيع مهما تعددت وتنوعت صورها أن تؤدي الدور الذى يؤديه النظام الأساسى ، ولا هى بمستطية - مهما وسد لها من رعاية - أن تحقق الطمأنينة الشرعية اللازمة والاستقرار الأساسى المنشود فى نظام الحكم خاصة ، والثبات الذى يركن اليه كل من الحاكم والمحكوم ، والركاز الذى يرد اليه مالكل منهما من حقوق وما عليه من واجبات ، وليس فى هذا خير الحاكم وحده ولا المحكوم فحسب ، بل ان فيه خير الجماعة بأسرها ، يوضع لها قائم أوضاعها ومعالم الطريق لمستقبلها دون غموض أو أراجف أو بلبلة فى الفكر بين المواطنين ، وليست بخافية أهمية وضوح هذه المعالم جميعا واستقرارها فيما يتصل بوضع البلاد الدولى ومكاتها فى مجموعة الأمم العالمية .

بهذه الدعائم القوية يضع هذا « النظام الأساسى » النهج الذى تسير عليه السلطات العامة جميعا ، ومنها على وجه الخصوص السلطة المختصة بوضع التنظيمات والقواعد العامة ، فتعمل كل سلطة وفقا لحطة مرسومة ، تكفل التعاون المنظم مع سائر السلطات على تحقيق العدل والشورى ، دون مجاوزة أية سلطة لاطار صلاحياتها المقررة فى « النظام الأساسى » وهو مصدر صلاحيات كل السلطات العامة فى الدولة ، وبدونه يكون أمر الحكم كله ، وأمر سائر السلطات ، رهنا بإرادة احداها وهى السلطة التى تضع التنظيمات والقواعد العامة دون مرجع نظامى أعلى ترد اليه أعمالها ، وتقدر على هديه خطوها ، وتجند الحريات العامة فى مناطها والمعين الأصلى لخصماتها .



هذا ومن المسلمات أن نظام يوضع لدوله مما يجب أن يكون مبقا من وجدانها وتقاليدها ، متجوبا مع مقدساتها ومثلها ، ملائما يبيتها وأفكارها ، ولذلك روعى فى وضع النظام الاساسى المرافق أن يلتزم حدود الشريعة الاسلامية وما وضعته من أصول خالدة وأن يؤثر المصطلحات التى جاء بها النص أو أخذ بها القضاء أو الفقه الاسلامى ، حتى يكون التجاوب بين الماضى والمستقبل شاملا للفظ مع الجوهر ، وقد أتاح ذلك للكثير من أحكام النظام الاساسى أن نقبس من روعة النص القرآنى واعجازه وأن تحظى بمجاراة أسلوب الحديث الشريف وعميق دلالاته . من ذلك الامتثال فى مقدمة النظام المذكور لقوله تعالى « وشاورهم فى الامر » ، « وأمرهم شورى بينهم » ، ومن ذلك أيضا ما جاء بالمادة ( ٣٤ ) التى نصت على شخصية العقوبة الجنائية ( أى عدم مجاوزتها لشخص الأثم الى غيره من أشخاص أو أبناء أو أقارب مثلا ) فقد نقلت هذه المادة نص الآية الشريفة « ولا تزر وازرة وزر أخرى » .

وفى مواد أخرى من النظام الاساسى تبدو الصلة واضحة بين النص المقترح والآيات القرآنية الخاصة بموضوعه ، كنص المادة ( ٣٩ ) من النظام الاساسى التى تقول « للمساكن حرمة » ، ولا يجوز دخولها بشير اذن أهلها الا فى الحدود التى تبيحها الشريعة ووفقا للاجراءات التى يبينها النظام « فبإرادة هذا النص ومعناه يردان مباشرة الى قوله تعالى فى سورة النور « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم

نذكرون ، فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ،  
وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم ، والله بما تعملون  
عليم . .

وكذلك نص المادة ( ٤٠ ) التي تقول « للرأى العام حرمة ،  
ويحبه النظام مما ينحرف به عن الحقيقة أو يصرفه عن الخير العام  
أو يوقع العداوة والبغضاء بين أبناء الوطن أو يدعو الى الالحاد أو  
الى انحلال الاخلاق » .

وعن أسلوب القرآن الكريم والحديث الشريف كذلك  
وحكهما صيغ النص الوارد في المادة ( ٣٠ ) حيث يقول « الناس  
سواسية في الكرامة الانسانية » وقد قال تعالى « ان اكرمكم عند الله  
أتقاكم » وقال الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام « الناس سواسية  
كأنتان المشط » .

وعلى هدى الحديث الشريف « حب الوطن من الايمان »  
صيغت كذلك المادة الثامنة من النظام الاساسى .

ويصدر النظام كذلك عن فكرة أساسية ، قوامها التزام روح  
الاسلام وأحكام الشريعة الاسلامية فى كل ما أوجبت اتباعه فى شأن  
حكم الجماعة واعتبار تلك الاحكام الشريعة المصدر الروحى والاساسى  
والنهج العذب لكل ما يصدر فى شئون الدولة من نظم .

وقد نهجت المقدمة هذا النهج القويم باعلان اعتزاز الدولة  
بالتراث الاسلامى ، وأصول الحكم فى الاسلام ، وتقديرها للامانة

المقدسة التي حملتها بلادنا في خدمة المسلمين ورسالات الاسلام  
والعروبة والسلام ، وتحقيق النثل العليا التي انبثت نورها من هذه  
البقاع المطهرة .

ثم تضمنت النصوص فيما تضمنت حكم المادة الاولى القائل  
« الدولة السعودية دولة اسلامية عربية . . . » ، والمادة الثانية  
التي تقول « الاسلام دين الدولة » وشريعته هي المصدر الاساسي  
للائظمة » ، والمادة السابعة التي تنص على أن « المعدل والحرية  
والمساواة والتعاون والتراحم دعائم المجتمع » والمادة الثامنة  
حيث تقرر أن « الاسرة أساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق  
وحب الوطن » وترعى الانظمة تمكين أواصرها وتحمي الامومة  
والطفولة » والمادة التاسعة القائلة « تصون الدولة التراث الاسلامي  
وشعائره ومناسكه ومقوماته الروحية ومثله الدينية وتعاليمه الخلقية »  
والمادة العاشرة التي تضمنت النص على أن « يستهدف التعليم . .  
انشاء جيل سليم العقيدة ، قوى الخلق » مستز بالتراث الاسلامي  
والعربي . . حتى يتاح لكل مواطن القيام بدور نافع نحو دينه  
ونحو وطنه وقيمته » .

كذلك تضمن القسم الذي يؤديه الملك وأعضاء هيئة  
النباة عن الملك أو الوصاية على العرش النص على أن يحافظوا  
« على أحكام الشرع الاسلامي . . . » ( المادتان ٥١ و ٥٢ من  
النظم ) ، كما نصت المادة ٨٣ في شأن القسم الذي يؤديه عضو  
المجلس الوطني قبل تولي صلاحياته على عبارة « أن أكون . .

مطبقا لاحكام الشرع الاسلامى » . وكذلك نصت المادة (١١١) الخاصة بالقسم الذى يؤديه رئيس مجلس الوزراء والوزراء على عبارة « ان آكون مخلصا لدينى ... وأن أحافظ على احكام الشرع الاسلامى .. »

ويصدر النظام الأساسى كذلك عن التمسك بالمروية ، التى ترد اليها أصولنا ، وتلاقى فى ظلها جهودنا ، وترنو اليها آمالنا ، ولذلك أبرزتها ديباجة النظام كحدى رسالات بلادنا الاساسية : فنصت على حرص الملكة « توطيد أواصر التعاون بين الشعب العربى السعودى وسائر شعوب العالم العربى .. » كما سجلت المادة الاولى عروبة الدولة وأن شعبها جزء من الأمة العربية ، وأردفت المادة الثالثة أن « اللغة العربية لغة الدولة الرسمية » ، ونصت المادة العاشرة على أن انشاء جيل معتز بالتراث العربى هو هدف أساسى من أهداف التعليم ، وقالت المادة (١٥٨) ان «سلامة الوطن أمانة فى عنق كل مواطن ؛ وهى جزء من سلامة الوطن العربى الكبير » .

كذلك عنى النظام الاساسى بوضع الاحكام الخاصة بحقوق والواجبات العامة التى سبقت الشريعة الاسلامية الفكر المالى الحديث فى تقريرها وتأصيلها على نحو متميز فى طابعه ومداه ، وإتباعا للتقسيم العلمى لهذه الحقوق خصص النظام لها البابين الثانى والثالث ، وسماهما تباعا « مقومات المجتمع الاساسية » و « الحقوق والواجبات العامة » ،

وضمن أولهما ذلك النوع المعروف باسم « الحقوق الاقتصادية والاجتماعية » ، كما ضمن تنيهما النوع التقليدي من الحقوق والواجبات العامة الذى يعرف كذلك باسم « الحقوق السياسية » ، ويقوم على اساس فكرتى الحرية والمساواة وما لكل منهما من صورة متعددة وتعخير النظام الاساسى لفظ « الواجبات » توجيهها لنظر افواطن الى تبعاته فى المجتمع وتسجيلا لواجب الدولة الايجابى نجد المواطنين ، ومن قيل ذلك ما تضمنه الباب الثانى من النص على واجب الدولة فى أن « تهيب للمواطنين تكافؤ الفرص والمعون الاجتماعى فى حدود الانظمة » ( المادة ١٥ ) ، وأن « الملكية الخاصة مصونة » ، ويحمى النظام أداء وظائفها الاجتماعية « ( المادة ١٦ ) وأنه « لا تنزع الملكية الخاصة الا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وعلى النحو المبين بالنظام » ، والميراث حق تحكمه الشريعة الاسلامية « ( المادة ١٧ ) وأن « المصادرة العامة للاموال محظورة ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى وفقا للنظام » ( المادة ١٨ ) « الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية للثروة الوطنية » ، وهى جميعها حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ، تحدها الانظمة على النحو الذى يحقق الخير العام » ( المادة ١٩ ) وأن ينظم الاقتصاد الوطنى وفقا لحطط مرسومة تقوم على أساس العدالة الاجتماعية وتهدف الى التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ( المادة ٢٠ ) وأن « النشاط الاقتصادى الخاص حر بلا اضرار بمصلحة المجتمع أو اخلال بأمن الناس أو اعتداء على حريتهم

أو كرامتهم وذلك كله فى حدود الانظمة » ( المادة ٢١ ) وأن « تكمل  
الانظمة المواطنة بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى  
الخاص تحقيقا لرقى المجتمع ومصالح الدولة ورخاء الشعب » ( المادة  
٢٢ ) وأن « تعنى الدولة بتوفير العمل للمواطنين ، والعمل واجب على  
كل مواطن يقتضيه الشرف والكرامة ، وهو عنصر لازم للرخاء العام  
واردها الاقتصاد الوطنى » ( المادة ٢٣ ) وأن « يحدد النظام العلاقات  
بين العمال وأصحاب الاعمال على أسس اقتصادية تتفق وقواعد العدالة  
الاجتماعية فى ظل العرف والتقاليد » ( المادة ٢٤ ) وأن « انشاء  
التقابات حق مكفول فى حدود أهداف وطنية بعيدة عن كل نفوذ  
أجبنى ، وللتقابات شخصية معنوية ، وعليها بيان مصادر مواردها  
المالية ، وذلك كله وفقا للنظام » ( المادة ٢٥ ) وأن « تعمل الدولة على  
تيسير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين قوامه تهيئة الغذاء والسكن  
والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية فى حدود الامكانيات العامة  
للدولة » ( المادة ٢٨ ) •

وسجل الباب الثالث أن الحرية الفردية مصونة فى حدود الدين  
والنظام ، وأنه لا يجوز وقف أحد أو حبسه أو تحديد اقامته الا فى  
الاحوال التى يبينها النظام ( المادة ٣١ ) ونص على أن « لاجريمة ولا  
عقاب الا بناء على حكم شرعى أو نص فى النظام ، ولا يسرى هذا  
النظام الا على الأفعال اللاحقة للعمل به » ( المادة ٣٢ ) وأن « كل  
إنسان برىء الى أن تثبت ادائته فى محاكمة تؤمن له فيها الضمانات  
الضرورية للدفاع عن نفسه مع حظر ايذاء المتهم جسمانيا أو معنويا

وأن يكون المحاكمة عليه الا فى الاحوال الاستثنائية التى يبينها النظام ،  
( المادة ٣٣ ) وأن « التقاضى حق مكفول لكل شخص وفقا لاحكام  
الشريعة » ، « العقوبة شخصية » ، ولا تزرر وازرة وزر أخرى ، ( المادة  
٣٤ ) وأن « التقاضى حق مكفول لكل شخص وفقا لاحكام الشريعة  
والنظام » ( المادة ٣٥ ) وأن « الدفاع أصالة أو بالوكالة » ، حق مكفول  
أمام المحاكم كافة وفقا للشريعة والنظام » ( المادة ٣٦ ) وأنه « لانجوز  
محاكمة مدنى الا أمام القضاء العادى » ، وتحظر محاكمته أمام محاكم  
خاصة أو استثنائية الا فى حالة الحرب أو الاحكام العرفية وفى الحدود  
والاوضاع التى يبينها النظام » ( المادة ٣٧ ) ، كما قررت المادة ٣٨  
عدم جواز فرض عمل اجبارى على أحد فى غير الخدمة العسكرية الا  
بنظام ولضرورة قومية وبمقابل عادل وذلك فى أحوال معينة بالذات ،  
هى :

( ١ ) القيام بالخدمات الثقافية والصحية .

( ب ) مكافحة الكوارث العامة التى تعرض سلامة الجماعة كلها  
أو بعضها للخطر . . .

وقد نصت المادة الحادية والاربعون على أن « حرية الرأى  
والتراسل والاجتماع وتكوين الجمعيات مكفولة فى حدود النظام » ،  
ولا يجوز افشاء أسرار الخطابات والبرقيات والمخاطبات الهاتفية الا  
فى أحوال الضرورة التى يبينها النظام » ، وأضافت المادة ( ٤٢ ) أن  
« المصحف والنشرات حرة فى حدود النظام » .

كما نصت المادة الثالثة والاربعون على أن « العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والرسوم والتكاليف المالية العامة ، ويكون فرضها وأداؤها وفقا للنظام » .

ويمكن القول اجمالا ان الشرط الاول من هذه الحقوق ( أى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ) هو مجموعة من التوجيهات العامة التى يخاطب فيها النظام الاساسى الانظمة المادية والسلطات العامة دون أن يحملها ما يتجاوز طاقتها وامكانياتها المادية . أما الشرط الثانى فيولد حقوقا مباشرة للمواطنين ويجعل أصل الحق ثابتا وناقضا بحيث لا يقيد أو يحد الا فى الحدود التى رسمها النظام الاساسى ، كما لا يجوز باسم التنظيم المساس بأصل هذه الحقوق أو القضاء عليها عملا ، ولذلك نصت ( المادة ١٩٢ ) على أن « كل نظام يحد حقا من حقوق المواطنين الاساسية المنصوص عليها فى هذا النظام الاساسى يجب أن يشير صراحة الى هذا الحق وأن يعين المادة المتعلقة به ، ولا يجوز لاية حال أن يتضمن النظام نصوصا تجعله يلقى عمليا أى حق من هذه الحقوق » ، كما نصت المادة ( ١٩٠ ) على أن الاحكام الخاصة بمبادئ العدل والحرية والمساواة لايجوز أن يقترح الانتقاص منها ، « وأضافت المادة ( ١٩٥ ) أنه « لا يجوز بحال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام الاساسى الا أن يكون ذلك وقتا فى زمن الحرب أو فى أثناء قيام الاحكام العرفية .وعلى الوجه الذى يبينه النظام ..... كما لايجوز المساس بما يقرره لاعضاء المجلس الوطنى من ضمانات » . وبهذه التوجيهات والنصوص يقيم النظام الاساسى قواعد مجتمع



صالح يعيش الجميع فى ظله سواسية أحرارا ، يتمتعون بالامن  
والطمأنينة والتضافر الاجتماعى ، ويؤمنهم من عواذى الخوف والموز  
والجهل والمرض ، باقامة نظام اجتماعى واقتصادى صالح ، يحقق  
المعالة الاجتماعية ويتيح لكل مواطن أن ينعم بحقوقه الاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية أسوة بما ينعم به من حقوق مدنية وسياسية ،  
وبهية للمواطنين فرصا متكافئة فى خيرات بلادهم •

وجدير بالذكر أن النظام الاساسى قد استعمل اصطلاح «نظام»  
لكل ما يقرره المجلس الوطنى ثم يصدر بمرسوم يوقعه - الى جانب  
توقيع الملك - رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون •

والنظام الصادر على النحو السابق ، يتضمن فى العادة « قواعد  
عمية ، مخاطب الكافة ، أى جمهورا غير محدد بذوات أفراد بل  
بصفاتهم سواء أكان هذا الجمهور قوميا يشمل المملكة بأسرها أم خاصا  
بإقليم معين اتسعت رقعته أم ضاقت ، أو بقية من الناس ، ومع ذلك  
يجوز أن يتناول النظام الصادر على النحو السالف الذكر مواجهة  
حالة أو حالات فردية بالذات ، فيكون بذلك نظاما فى شكله لا فى  
مادته وجوهره ومن هذا القبيل نظام الموازنة والاعتمادات الإضافية  
على وجه الخصوص ( المادتان ١٤٥ و ١٤٨ ) والنظام الذى يصدر  
باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة  
( المادة ١٣٥ ) أو بمنح احتكار ( المادة ١٣٦ ) •

أما القواعد العامة التى تضعها السلطة التنفيذية فقد أسماها  
النظام الاساسى « لائحة » •

ويقوم الحكم وفقا للنظام الاساسى على اساس جوهريه ، هي :

( ١ ) أن يخصص لاحكام توارث العرش نظام خاص قائم بدانه تكون له قوة النظام الاساسى ومنزلته ، فلا يجوز تعديله الا بالطريقة المقررة بصدد هذا النظام الاساسى ( المادة ٤ ) • ولا يخفى أن النظام الخاص بتوارث العرش هو الذى يضع التفاصيل الدقيقة فى هذا الشأن مما لا يتسع له المجال وسط مواد النظام الاساسى ولا يلائمه المقام لما لتوارث العرش من طابع خاص يجعله وثيق الصلة بتنظيم شئون الاسرة المالكة وان اتصل فى الوقت ذاته بتنظيم رياضة الدولة وسلطاتها العامة • ومن الملائم كذلك أن يناط بذلك النظام الخاص تحديد الشروط والاضاع التى تتبع لاحتياز « نائب الملك » أو « أعضاء هيئة النيابة عن الملك » أو « هيئة الوصايا على العرش » ، وذلك فى الاحوال التى نصت عليها المادتان ( ٤٩ و ٥٠ ) من النظام الاساسى •

على أنه اذا كانت تفاصيل أحكام التوارث تجد مكانها فى النظام الخاص بذلك ، فان واجب النظام الاساسى أن يتضمن الشروط الهامة التى تشترط لتولى العرش وممارسة الملك صلاحياته ولذلك حددت المادة ( ٤٨ ) السن اللازمة لممارسة الملك صلاحياته بعشرين سنة هلالية ، كما وضعت المادتان ( ١٥ و ٥٢ ) نص القسم الذى يؤديه الملك وذلك الذى يؤدى بنائب الملك أو عضو هيئة النيابة أو الوصاية •

( ب ) ان الملك غير مسئول سياسيا عن تصرفات رئيس مجلس الوزراء وأعضاء هذا المجلس فرادى ومجتمعين ، وانما يسأل هؤلاء

جميعا أمام الملك وأمام المجلس الوطنى عن أعمالهم ، ومقتضى ذلك أن يمارس الملك صلاحياته بواسطة وزرائه ، لأن السلطة الفعلية إنما توضع حيث وضعت المسؤولية ، ولا مسئولية بدون سلطة فعلية . وبناء على ذلك قررت المادة ( ٥٣ ) أن : جميع الصلاحيات المنوطة بالملك فى هذا النظام الاساسى أو فى غيره من الأنظمة يتولاها الملك بواسطة مجلس الوزراء ، بمراسيم يوقعها الى جانب الملك ، رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، على أن يعين رئيس مجلس الوزراء وقبول استقالته واعفائه يكون بأمر ملكى ، كما ورد بالمادة ( ٥٤ ) قولها : رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون هم المسئولون وحدهم عن المراسيم وفقا لاحكام هذا النظام الاساسى ، . وفى ضوء هذه المبادئ تفسر جميع النصوص الواردة بالنظام الاساسى فى شأن صلاحيات الملك واختصاصات وزرائه .

### \*\*\*

( ج ) سلطة الأنظمة منوطة بالملك والمجلس وفقا للمادتين ( ٥٣ و ٦٤ ) من النظام الاساسى . وقد روعى فى تكوين هذا المجلس تيسير اجراءات اختيار الاعضاء بجعله منوطا بمجالس المقاطعات القائمة بدورها على أساس مبدأ الانتخاب ( مادة ٦٦ ) وفى ذلك توفير لبعض عمليات الانتخاب حتى لا يفاجئ الشعب فى مطلع تجربته الديمقراطية بالعديد من هذه العمليات ، فضلا عما فى تلك الطريقة من كفاءة حسن الاختيار والهدوء السياسى ومراعاة ظروف البلاد ، وذلك كله مع الحرص على تمثيل مختلف العناصر والكفايات والمصالح التى لها شأنها ووزنها فى بناء المجتمع ( المادة ٦٧ )

وفد نصت المادة ( ٨٩ ) من النظام الاساسى على أنه • لا يجوز اسقاط عضوية أحد من أعضاء المجلس الوطنى الا بقرار من المجلس يصدر بأغلبية ثلثى الاعضاء الذين يتألف منهم بدء على اقتراع يتده كتابة من عشرة من الاعضاء وذلك اذا فقد العضو الثقة أو الاعتبار ، أو أخل اخلا لا خطيرا بواجبات منصبه ، أو انقطع شهرا عن حضور جلسات المجلس بدون عذر يقبله المجلس ويكون التصويت على القرار بالاقتراع السرى •

وحرس النظام الاساسى - فى المادة ٨٨ منه - على بيان أن عضو المجلس الوطنى حر فيما يديه من الآراء والافكار بالمجلس أو لجنته فى حدود هذا النظام الاساسى واللائحة الداخلية ، ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الاحوال. • ومنعا من اساءة استعمال هذه الضمانات نصت المادة المذكورة على جواز محاكمة العضو من أجل ما يقع منه فى المجلس أو لجنته من القذف فى الدين والحياة العائلية أو الخاصة لاي شخص كان •

ونصت المادة ( ٩٠ ) على أنه لا يجوز أثناء دور الانعقاد ، فى غير حالة الجرم المشهود أن تتخذ نحو العضو اجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أى اجراء جنائى آخر الا باذن المجلس • ويتمتع اخطار المجلس بما قد يتخذ من اجراءات أثناء انعقاده على النحو السابق. كما يجب اخطاره دواما فور انعقاده بأى اجراء يتخذ فى غيبته ضد أى عضو من أعضائه •

ونص النظام الاساسى على أن • المجلس الوطنى هو الذى يقبل

الاستقالة من عضويته ، ( المادة ٩١ ) ، وعلى أن تسرى على أعضاء المجلس المذكور أحكام المواد ( ١١٧ و ١١٨ و ٢٢٩ ) من هذا النظام الاساسى ، وهى الخاصة بما يقع من الوزراء من جرائم فى تأدية أعمال وظائفهم ( المادة ٩٢ ) ، وأن عضو المجلس الوطنى يمثل الصالح العام لا أية مصلحة غيرها ، ولا سلطان لأية هيئة عليه فى عمله بالمجلس أو لجانه ولا يجوز أن يطلب اليه أى أمر على سبيل الالتزام ، ( المادة ٨٧ ) ، ثم نصت المادة ( ٩٩ ) على أنه لا يجوز لعضو المجلس الوطنى أن يتدخل فى عمل من أعمال أى من السلطتين التنفيذية أو القضائية ، .

وفى شأن مراقبة أعضاء المجلس الوطنى لأعمال الحكومة نص النظام الاساسى على أن لكل عضو أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الامور الداخلة فى اختصاصاتهم ، ويجب الرد على هذه الاسئلة ، ويتعين أن يكون الرد خطياً يودع مكتب المجلس كلما طلب السائل ذلك ، وللسائل وحده أن يعلق على الاجابة ( المادة ١٠٠ ) .

كما نصت المادة ( ١٠١ ) على حق الاستجواب فقررت أن لكل عضو من أعضاء المجلس الوطنى أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الامور الداخلة فى اختصاصاتهم .

ولا يجوز طلب عدم الثقة بمن وجه اليه الاستجواب الا بناء على اقتراح عشرة من أعضاء المجلس ، كما لا يجوز أن يصدر

المجلس قراره فى هذا الطلب قبل اسبوع من تقديمه .

ويكون سحب الثقة بأغلبية ثلثى الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس ان كان متعلقا برئيس الوزارة ، وبأغلبية هؤلاء الاعضاء ان كان خاصا بأحد الوزراء .

ورئيس الوزراء أو الوزير الذى يفقد ثقة المجلس الوطنى يعتبر مستقila من وقت صدور قرار عدم الثقة به .

كذلك نصت المادتان ( ١٠٢ ، ١٠٣ ) تباعا على حق المناقشة وحق ابداء الرغبات .

وتنص المادة ( ١٠٦ ) على أن « حفظ النظام فى داخل المجلس الوطنى منوط برئيسه » والمادة ( ١٠٧ ) على أن « مخصصات رئيس المجلس الوطنى ووكيله وأعضائه تعين بنظام » وفى حالة تعديل هذه المخصصات لا ينفذ هذا التعديل الا أثر التجديد التالى للمجلس ، ولا يجوز لعضو المجلس الذى يشغل وظيفة عامة أن يجمع بين مخصصات العضوية ومراتب الوظيفة » وتنص المادة ( ١٠٨ ) على أن « لا يمنع أعضاء المجلس الوطنى رتبا أو نياشين أثناء مدة عضويتهم ويستثنى من ذلك الاعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية أو وظائف عامة ، كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية » .

وبالاجمال قد روعى فى الاحكام الخاصة بالمجلس الوطنى متامة ركب النظم النيابية ونظام الوزارة المسؤولة وفقا للاوضاع

المتعارف عليها دوليا ، وتؤكدنا لتقاليدنا الشورية مما يعود على البلاد  
الحير الميم دون ضجيج أو انحراف .

( د ) وقد أفرد النظام الاساسى بابا سادسا للجهاز التنفيذي  
عونه « السلطة التنفيذية » وتناول فيه بالتفصيل صلاحيات القائمين  
على تلك السلطة والنطاق الذى يعملون فيه . فبدأه بتقرير أن  
« مجلس الوزراء يرسم السياسة العامة للحكومة وفقا لاحكام هذا  
النظام الاساسى » وهو المسئول أمام الملك والمجلس الوطنى عن تنفيذ  
هذه السياسة وعن سير العمل فى الادارات الحكومية « (المادة ١٠٩)  
ثم تطلبت المادة ( ١١٠ ) فيمن يولى الوزارة « ذات الشروط المنصوص  
عليها فى المادة ( ٧٠ ) من النظام الاساسى بصدد عضو المجلس الوطنى،  
وأوجبت المادة ( ١١٢ ) أن « تتقدم كل وزارة فور تأليفها بيان عن  
سياستها العامة الى المجلس الوطنى للحصول على ثقته . وقررت المادة  
( ١١٤ ) مسئولية الوزراء لدى رئيس مجلس الوزراء المسئول بدوره  
أمام الملك » وذلك بمراعاة المسئولية الوزارية أمام المجلس الوطنى  
وفقا للمادة ( ١٠١ ) من المشروع .

وتضيف المادة ( ١١٥ ) قولها « يقوم كل وزير فى وزارته  
على تنفيذ السياسة العامة للحكومة » ويتولى على وجه الخصوص رسم  
الانجازات العامة لوزارته والاشراف على تنفيذها .

هذا وقد أوجب النظام الاساسى « أن يحدد النظام للوزارات  
وبين المهام المنوطة بكل منها وطريقة العمل فيها » ( المادة ١١٣ )  
وحرمت المادة ( ١١٦ ) على الوزير أثناء توليه الوزارة أن يلى أية

وظيفة عامة اخرى او ان يزاول - ولو بطريق غير مباشر - مهنة حرة أو عملا صناعيا أو تجاريا أو ماليا ، كما حرمت عليه أن يسهم في التزامات تعقدها الادارات العامة أو المؤسسات التابعة لها ، ومنعته كذلك من أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة ولو بطريق المزاد العلنى ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه •

وقررت المادة ( ١١٧ ) أن يصدر نظام خاص يبين الجرائم التى تقع من الوزراء فى تأدية أعمال وظائفهم واجراءات انهامهم ومحاكمتهم وذلك دون اخلال بتطبيق سائر الأنظمة فى شأن ما يقع منهم من الأفعال والجرائم العادية •

ونصت المادة ( ١١٨ ) على أن « تكون محاكمة الوزراء عن الجرائم التى تقع منهم فى تأدية أعمال وظائفهم أمام مجلس الدولة المنصوص عليه فى المادة ( ١٨٢ ) من النظام الأساسى ثم نصت المادة ( ١١٩ ) على عدم جواز العفو عن الوزير المحكوم عليه وفقا للمادة السابقة الا بنظام •

ثم استظهرت المادة ( ١٢٠ ) ما يترتب على استقالة رئيس مجلس الوزراء أو اعفائه ، فقالت ان استقالته أو اعفائه استقالة أو اعفاء لسائر الوزراء • ونصت المادة ( ١٢١ ) على أن « يوقع قرارات مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء والوزراء وترفع هذه القرارات الى الملك للتصديق عليها فى الأحوال التى تقتضى صدور مراسيم فى شأنها ،



وذلك كله فى الحدود التى تعينها الأنظمة ، وينفذ المراسيم والقرارات  
رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فى حدود اختصاصه ، ثم  
اشتترطت المادة ( ١٢٢ ) أن « توضع بمراسيم اللوائح اللازمة لتنفيذ  
الأنظمة بما لا يتضمن تمديلا فيها أو تعطى لها أو إعفاء من تنفيذها ،  
وأجازت أن يعين النظام أداة غير الرسوم لإصدار اللوائح اللازمة  
لتنفيذها » .

أما لوائح الضبط واللوائح اللازمة لترتيب المصالح والإدارات  
العامة فقد نصت المادة ( ١٢٣ ) على أن توضع بمراسيم بما لا يتعارض  
مع الأنظمة . وأوجبت المادة ( ١٢٤ ) أن تضع الأنظمة أحكام  
الوظائف العامة مدنية وعسكرية وسياسية ، وتبين القواعد الخاصة  
بمن يولونها وصلاحياتهم وتبعاتهم .

\*\*\*

هـ - ولما كان العدل أساس الملك ( المادة ١٦٧ ) فقد عنى النظام  
الأساسى عناية خاصة بدعاماته فنص على أن « القضاء يحكمون بين  
الناس بالقسط ، ويؤدون الأمانة بوحى من ضمائرهم ولا سلطان  
عليهم فى قضائهم » المادة ( ١٦٨ ) ، وأن « شرف القضاء ونزاهة  
القضاة وتجردهم ملاذ للمحقوق والحريات ، وضمان لتوطيد أركان  
المجتمع وتأمين للحكم وسلامته » ، المادة ( ١٦٩ ) ، وأن « القضاء  
مستقل ، ولا يجوز لأى سلطة التدخل فى سير العدالة ، وبين النظام  
الأحكام الخاصة بضمانات القضاء ، وأحوال عدم قابليتهم للعزل ،

( المادة ١٧٠ ) وأنه « لا يجوز اجمع بين وظيفة القضاء وأية وظيفة عامة أخرى ٠٠٠ » ( مادة ١٧١ ) وأن « المحاكمات أمام المحاكم علنية ولا يجوز اجراءها سرية الا فى الأحوال الاستثنائية التى يبينها النظام » ( المادة ١٧٤ ) وأن « لا يمنع أحد من مراجعة المحاكم ، ولا يجبر على مراجعة محكمة غير المختصة بقضيته الا فى الأحوال التى يبينها النظام » ( مادة ١٧٥ ) • كذلك أوجبت المادة ( ١٧٦ ) أن تصدر جميع أحكام المحاكم مطلة ، وقررت المادة ( ١٧٧ ) أن يجرى تنفيذ الحدود الشرعية بعد تصديق الملك على الأحكام القضائية الصادرة بها •

ثم أشار النظام الأساسى الى الهيئة التى تتولى باسم المجتمع حراسة العدالة والسهر على تطبيق الأنظمة وملاحقة مخالفاتها وتنفيذ الأحكام ، ودرج فى تسميتها باسمها المتعارف الدال على مهمتها فسماه « النيابة العامة » لأنها تتوب عن المجتمع فى أداء وظائفها •

كما نص النظام الأساسى على انشاء هيئة لادارة قضايا الحكومة

وتبثيلها أمام جهات القضاء ( المادة ١٨١ ) •

ثم كان ختام باب السلطة القضائية « مجلس الدولة » موثلاً للرأى فى مطابقة الأنظمة واللوائح لأحكام هذا النظام الأساسى وفى الاختلاف بين السلطات أو الهيئات العامة على تطبيق أحكامه ومناط توحيد التفسير السليم لهذا النظام الأساسى وما ينبثق عنه من أنظمة ولوائح •

وأن هيئة لها هذه المكانة لا تستطيع أن تضطلع بهذه الأمانة الجليلة الا اذا كان يكفل لها النظام الأساسى أسباب ذلك • لهذا نص على أن النظام الذى يصدر بتأليفها وتشكيل دوائرها يجب أن يقرر الضمانات التى تكفل استقلالها • كما حرم اعفاء أحد من مستشارى مجلس الدولة أو وقفه عن عمله الا أن يكون ذلك بناء على قرار يصدر بأغلبية الأعضاء الذين تتألف منهم الجمعية العمومية للمجلس المذكور وبشرط ألا يكون ذلك الا بسبب عجز صحى عن العمل أو اعمال خطيرة فى أدائه ( المادة ١٨٢ ) •

ولما كان العمل بالنظام الأساسى سيفتح عهدا جديدا من الاصلاحات ترى خلاله الأنظمة لتحقيق الأهداف المنشودة لخير الأمة ورفاهيتها ، فانه لامدى من أن يحدث من حين لآخر خلاف على تفسير نصوص تلك الأنظمة المستحدثة وما تصدره السلطة التنفيذية من مراسيم ولوائح وقرارات • لهذا كان لزاما أن يتضمن النظام الأساسى نصا يمهّد الى مجلس الدولة بهذه المهمة ، وهو المعاون للحكومة ولللمجلس الوطنى فى اعداد هذه الأنظمة والقرارات أصلا والذى يمدّها بالرأى فيها عند وضعها موضع التنفيذ ( المادتان ١٨٣ و ١٨٤ ) •

\*\*\*

و - ولما كان المال عصب الجهاز الاقتصادى وكانت الموازنة العامة أساس نظام الدولة المالى موردا ومصرفا ، وكانت الضرائب

والرسوم والتكاليف المالية هي الروافد التي تغذى هذا الجهاز الضخم  
فقد عنى النظام الأساسى بوضع فصل خاص بالشئون المالية يضم  
ثلاثين مادة ( من ١٢٧ الى ١٥٦ ) تبين أحكامه وضوابطه، فضلا عن  
عدة توجيهات خاطب فيها النظام الأساسى سلطات الدولة المختلفة  
وأنظمتها العادية ولوائحها • فاستهل هذا الفصل بذلك الحكم  
الأصولى الهام وهو وجوب صدور نظام بإنشاء الضرائب العامة أو  
تعديلها أو إلغاؤها ، كما نص على ألا يعفى أحد من أدائها كلها أو  
بعضها فى غير الأحوال المبينة بالنظام ، ولا يجوز تكليف أحد بأداء  
غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف الا فى حدود الأنظمة  
( المادة ١٢٧ ) ، واشترطت المادة ( ١٢٨ ) أن « تحدد بالنقد الضرائب  
والرسوم والتكاليف المالية ، وحظرت « فرض أى منها عينا فى  
الأحوال التى يبينها النظام » ، ونصت المادة ( ١٢٩ ) على أن جميع  
ما يحصل من إيرادات الدولة يجب أن يؤدى الى الخزنة العامة ،  
ولن يدخل فى موازنة الدولة العامة مالم ينص النظام على موازنة  
مستقلة ولا يجوز تخصيص أى إيراد من الإيرادات العامة لوجه  
معين بذاته من وجوه الصرف الا بنظام • وأشارت المادة ( ١٣٠ )  
الى الأحكام الخاصة بحماية الأموال العامة وصرفها تين بنظام ،  
وحرمت المادة ( ١٣١ ) أن تعقد القروض الا بنظام ، أو أن تفرض  
الدولة أو تكفل قرضا الا بنظام كذلك • أما العقارات المملوكة  
للدولة فبين النظام شروط التصرف فيها ، كما يعين الحدود التى  
يجوز فيها النزول عن شئ من أموال الدولة المنقولة ، ويبين أحكام

ادارة الأوقاف العامة ( المادة ١٣٣ ) ، وكل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة يجب أن يكون بنظام ولزمن محدد ، ويكفل النظام تيسير البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة ( المادة ١٣٥ ) وكل احتكار لا يمنح الا بنظام والى زمن محدد ( المادة ١٣٦ ) .

ثم تناولت مواد هذا الفصل شئون النقد والمصارف والمقاييس والكيل والميزان وطريقة اعداد الموازنة وتقديمها الى المجلس الوطنى ومناقشتها فى هذا المجلس وانها يجب أن تصدر بنظام وأنه لا يجوز أن يتضمن هذا النظام أى نص يسمح بتجاوز الحد الأقصى لتقديرات الاتفاق الواردة به ، أو يكون من شأنه انشاء ضريبة جديدة أو زيادة فى ضريبة موجودة أو تعديل نظام من الأنظمة القائمة أو تفساد اصدار نظام خاص فى أمر نص النظام الأساسى على وجوب صدور نظام فى شأنه ( المواد من ١٣٧ الى ١٤٥ ) .

ثم بين الفصل المذكور الأحكام والضوابط الواجبة الاتباع اذا لم يصدر نظام الموازنة الجديدة قبل بدء السنة المالية ، فيعمل فى هذه الحالة بالموازنة السابقة لحين صدور نظام الموازنة الجديدة ، ويجوز العمل مؤقتا بما أتم المجلس الوطنى مناقشته وأقراره من أبواب الموازنة الجديدة . ( المادة ١٤٦ ) ونص كذلك على أنه لا يجوز قصر دور الانعقاد السنوى للمجلس الوطنى الا بعد الانتهاء من مناقشة الموازنة وأقرارها ( المادة ١٤٧ ) ثم قررت المادة ( ١٤٨ )

وجوب صدور نظام لكل مصرف غير وارد في الموازنة أو زائد على التقديرات الواردة بها ، وكذلك لنقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الموازنة • وينت المادة ( ١٤٩ ) الاجراء الذى يتبع فى شأن الاعتمادات الاضافية ونقل الاعتمادات من باب الى آخر من أبواب الموازنة فى غير دور انعقاد المجلس الوطنى • كما تكلمت المادتان ( ١٥٠ ) و ( ١٥١ ) عن أحكام الموازنات المستقلة عامة ومحلية ، واجراءات صرف مال من الأموال العامة فيما خصص له ، وتنظيم مستودعات الدولة •

ولكى يتابع المجلس الوطنى أحوال البلاد المالية نصت المادة ( ١٥٢ ) على أن « تقدم الحكومة الى المجلس الوطنى بياناً عن الحالة المالية للدولة مرة على الأقل فى خلال الدور العادى » •

ثم أوجبت المادة ( ١٥٣ ) أن يقدم الحساب الختامى للإدارة المالية عن العام المنتهى الى المجلس المذكور خلال الثلاثة الشهور التالية لانتهاى السنة المالية للنظر فيه واقراره •

ونصت المادة ( ١٥٤ ) على أن ينشأ ديوان للمراقبة المالية يعاون الحكومة والمجلس الوطنى فى رقابة تحصيل إيرادات الدولة واتفاق مصروفاتها فى حدود الموازنة العامة والموازنات المستقلة ، ولكل من الحكومة والمجلس الوطنى أن يمهّد الى هذا الديوان بالبحوث والتحقيقات المتصلة بهذه الرقابة ، وكل ذلك على النحو الذى يبينه النظام •

وحتمت المادة ( ١٥٥ ) صدور نظام باتشاء • مجلس أعلى للتخطيط يتولى دراسة ثروات البلاد ومواردها واقتراح الخطط والمناهج لتنمية مصادرها الزراعية والصناعية والتجارية واستثمارها وتوفير العمل للمواطنين ، كما يتولى بحث ما يحيله اليه الحكومة والمجلس الوطنى من مقترحات تتصل بالاقتصاد الوطنى وبالتنمية الاقتصادية وموارد الثروة العامة وبائشئون الادارية والعمرانية والاجتماعية والصحية والثقافية وغيرها من وجوه التخطيط •

كما نصت المادة المذكورة على أن تصدر خطة التنمية بنظام لما لها من أهمية •

ثم احتم الباب بالمادة ( ١٥٦ ) التى تجيز أن يتقرر بنظام استقلال مالى لمشروع أو مرفق عام بين النظام صلاحيته ومدى استقلاله •



ز - ولما كانت المملكة العربية السعودية هى مهبط الوحي الاسلامى والمرجوة قبل سواها للاعتزاز بأصول الحكم فيه والاستمسك بقوله تعالى • وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله • • فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم ميلا • • وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تتصدوا ان الله لا يحب المعتدين • • فقد استهل النظام الأساسى باب الشئون العسكرية.منوها بأن السلام هدف الدولة الأسمى ، وأن الحرب

المهجومية محرمة ( المادة ١٥٧ ) وأن سلامة الوطن أمانة فى عنق كل مواطن وهى جزء من سلامة الوطن العربى الكبير ( المادة ١٥٨ ) وأن الدفاع عن الوطن فريضة وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ( المادة ١٥٩ ) •

بهذه المواد استظهر النظام الأساسى العمل بأحكام القرآن المبين وهدى الحكيم فى شأن السلام • ذلك الهدى الذى تتنافس دول اليوم على الانتساب الى بعض معانيه السامية ومثله العليا •

ولما كانت حماية الوطن والمحافظة على سيادته وأمنه والذود عن أراضيه أولى وظائف الدولة ، وواجب المواطنين الأول ، فقد نص النظام الأساسى على أن هذه الواجبات هى مهمة القوات المسلحة وأن الدفاع عن الوطن فريضة ، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ( المواد ١٥٧ الى ١٦٠ ) ولما لهذه المهمة من الأهمية القصوى فقد عقدت قيادتها العليا للملك ( المادة ١٦١ ) ، كما نص على أن الدولة وحدها هى التى تنشئ القوات المسلحة ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة انشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية ( المادة ١٦٢ ) ، وان القوات المسلحة وهيئات الأمن العام يرتبها النظام ويبين مالها من صلاحيات ( المادة ١٦٣ ) وأن الخدمة فى القوات المسلحة يرتبها النظام ويبين شروطها وسائر الأحكام الخاصة بمن يولون وظائفها ( المادة ١٦٤ ) وان التبعية العامة أو الجزئية تكون بنظام ( المادة ١٦٥ ) وان ينشأ مجلس أعلى للدفاع الوطنى برئاسة



الملك أو من ينييه عنه مهمته النظر في الشؤون الخاصة بوسائل حماية الوطن والمحافظة على سيادته وأمنه والذود عن أراضيه ، والاشراف على القوات المسلحة ، و يبين النظام أحكام هذا المجلس وصلاحياته ( المادة ١٦٦ ) •

٢ - ثم جرى النظام الأساسى على نهج نظائره فى سائر الدول فجمع فى بابہ الثامن والأخير الأحكام العامة والأحكام الوقتية التى لا تدخل ضمن باب بعينه من أبوابه ، بادئا بالمادة ( ١٨٨ ) التى تبين كيفية اقتراح تنقيح هذا النظام الأساسى بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو بإضافة أحكام أخرى إليه ، فنصت على أن اقتراح التنقيح حق يمارسه الملك ومجلس الوزراء والمجلس الوطنى ، ويجب أن يحدد الاقتراح المواد المطلوب تنقيحها والأسباب الموجبة لذلك •

فإذا كان الاقتراح من المجلس الوطنى وجب أن يكون موقعا من ثلث الأعضاء الذى يتألف منهم •

وفى جميع الأحوال يشترط أن يوافق على مبدأ التنقيح الملك ومجلس الوزراء الوطنى بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم •

فإذا تم ذلك يكون اقرار موضوع التنقيح فى المجلس الوطنى بأغلبية ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس • ولا يكون التنقيح نافذا الا بعد تصديق الملك عليه واصداره ، ويكون التصديق والاصدار بمرسوم •

واذا رفض الاقتراح من حيث المبدأ أو من حيث موضوعه  
فلا يجوز عرضه من جديد قبل مضي سنة على هذا الرفض .  
ثم نص الباب المذكور على أن « الأحكام الخاصة بشكل  
الحكومة الملكي لايجوز اقتراح تنقيحها ( المادة ١٨٩ ) وأن الأحكام  
الخاصة بمبادئ العدل والحرية والمساواة لايجوز أن يقترح  
الانتقاص منها ( المادة ١٩٠ ) وأن صلاحيات الملك المنصوص  
عليها في النظام الاساسي لايجوز اقتراح تنقيحها في فترة الوصاية  
على العرش ( المادة ١٩١ ) » ثم وضعت ( المادة ١٩٢ ) شروطا  
لكل نظام يحد حقاً من حقوق المواطنين الاساسية المنصوص عليها  
فيالنظام الاساسي على النحو السابق ذكره .

كما نص على ألا تجرى أحكام الانظمة في المواد الجنائية  
الا على مايقع من تاريخ نفاذها وألا يترتب عليها أثر فيما وقع  
قبل هذا التاريخ ، أما في غير المواد الجنائية فييجوز بصفة  
استثنائية النص في النظام على خلاف ذلك (المادتان ٣٢ و ١٩٨).

وافرد النظام المادة (١٩٣) للأحكام العرفية فأجازت في  
حالة الحرب أو وقوع اضطرابات تخل بالامن اختلالاً خطيراً أو  
تهدد البلاد بأخطار جسيمة أو تعطل سير الخدمات القومية  
الضرورية ، أن يعلن الملك بموافقة مجلس الوزراء الاحكام  
العرفية لتأمين حياة الشعب وسلامته ، على أن يعرض هذا  
الاعلان في مدى أسبوع على المجلس الوطني للنظر في استمرار

الاحكام العرفية أو عدم استمرارها ، وإذا كان المجلس غير منعقد دعى للالتزام فى ذلك الميعاد ، ثم فصلت المادة الضوابط والاحكام والصلاحيات الاستثنائية الضرورية التى تمارسها الهيئات القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية ، ومدى مايلزم من تعاون بينها وبين المجلس الوطنى ، والضمائم التى تكفل الحقوق والحريات العامة فى حدود مقتضيات الاحكام العرفية ، مع خضوع ذلك كله للرقابة القضائية . وختمت المادة أحكامها بالنص على انه لايجوز بحال اعفاء المسؤولين من الوزراء وغيرهم من المسؤولية المدنية والجنائية المترتبة على ماقد يقع منهم من مخالفات فى ممارستهم للصلاحيات المقررة لهم بمقتضى الاحكام العرفية .

ونصت المادة (١٩٤) على أن تطبيق هذا النظام الاساسى لايدخل بما ارتبطت به المملكة مع الدول والهيئات الدولية من معاهدات واتفاقات . كما نصت المادة (١٩٥) على انه لايجوز بحال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام الاساسى الا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب أو فى اثناء قيام الاحكام العرفية وعلى الوجه الذى بينه النظام . وعلى أية حال لايجوز تعطيل اجتماعات المجلس الوطنى متى توافرت شروط اجتماعه المنصوص عليها فى هذا النظام الاساسى ، كما لايجوز المساس بما يقرره اعضاء المجلس المذكور من ضمائم .

وتضمن هذا الباب النص على انشاء جريدة للدولة تصدر

دورية باسم « الجريدة الرسمية » (المادة ١٩٦) ، وأوجبت المادة (١٩٧) نشر الانظمة في هذه الجريدة خلال أسبوعين من يوم اصدارها ، ويكون النظام نافذا في جميع أنحاء المملكة بعد نشره ثلاثين يوما ، ويجوز تقصير هذا الميعاد أو مده بنص صريح في النظام .

وعلى سبيل التوكيد نصت (المادة ١٩٩) على أن كل ماقدرته الاوامر الملكية والانظمة والمراسيم واللوائح والقوانين من أحكام قبل العمل بهذا النظام الاساسي يظل صحيحا ويبقى نافذا الى أن يعدل أو يلغى وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في النظام الاساسي وبشرط الا يتعارض مع نص من نصوصه .



هذه هي الاسس والقواعد التي هداها الله لارسائها لتتجاوز مع آمال البلاد تحقيقا للمثل العليا التي نعمل لها ابتغاء مرضاة الله وسعيا لما فيه صالح المملكة وخير المواطنين .  
والله ، جلت قدرته ، ولى التوفيق .

النظام السياسي



# بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ملك المملكة العربية السعودية .

إيماناً بضرورة إرساء المجتمع السعودي على أركان ثابتة  
من الهدى الإسلامي ، يعيش الجميع في ظلّه سواسية أحراراً ،  
ينعمون بالأمن والأمانينة والتضافر الاجتماعي .

وامثالاً لقوله تعالى « وشاورهم في الامر » — « وأمرهم  
شورى بينهم » — « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا  
بالعدل » .

واعترازاً بالتراث الإسلامي وأصول الحكم في الإسلام .  
وتقديرًا للإمانة المقدسة التي تحملها بلادنا في خدمة  
المسلمين ورسالات الإسلام والعروبة والسلام .

وتحقيقاً للثل العليا التي انبعث نورها من هذه الجزيرة  
واعادة بناء مجد بلادنا التالد ، ورسم سبل السؤدد والعز لابنائنا  
لابنائنا .

وحرصاً على متابعة النهوض ببلادنا العزيزة اجتماعياً  
وثقافياً واقتصادياً وسياسياً ، واعلاء ذكرها دولياً ، وتوطيد

أواصر التعاون بين الشعب العربى السعودى وشعوب العالم العربى  
والاسلامى ، ودعم التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الامم •

وتأميننا لابناء أمتنا من عواذى الخوف والعوز والجهل  
والمرض ، بإقامة نظام اقتصادى واجتماعى صالح ، يحقق العدالة  
الاجتماعية ويتيح لكل مواطن أن ينعم بحقوقه الاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية أسوة بما ينعم به من حقوق مدنية وسياسية ،  
ويهيئ للمواطنين فرصا متكافئة فى خيارات بلادهم •

## نعلن

بمعون الله وهداه

العمل بالاحكام التالية نظاما أساسيا للحكم فى المملكة  
العربية السعودية • •



## الباب الأول

### الدولة ونظام الحكم

مادة ١ - الدولة السعودية دولة اسلامية عربية ، ذات سيادة ، وشعبها جزء من الامة العربية ، ملكها لا يتجزأ ولا يجوز التخلي عن شيء منه ، ونظامها ملكي وحكومتها شورية .

مادة ٢ - الاسلام دين الدولة ، وشريعته هي المصدر الاساسي للانظمة .

مادة ٣ - اللغة العربية لغة الدولة الرسمية .

مادة ٤ - عرش الدولة وراثي في ذرية المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود ، وينظم توارثه نظام خاص لا يجوز تعديله الا بالطريقة المقررة لتعديل هذا النظام الاساسي .

مادة ٥ - الجنسية يحددها النظام . ولايجوز اسقاط الجنسية أو سحبها الا في حدود النظام كما لا يجوز ابعاد المواطن أو منعه من العودة الى الوطن .

مادة ٦ - تعين الانظمة علم الدولة وشعارها وشاراتها وأوسمتها ونشيدها الوطني .

## الباب الثاني

### مقومات المجتمع الأساسية

مادة ٧ - العدل والحرية والمساواة والتعاون والتراحم  
دعامات المجتمع .

مادة ٨ - الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق  
وحب الوطن ، وترعى الأنظمة تمكين أواصرها ، وتحمي الامومة  
والطفولة .

مادة ٩ - تصون الدولة التراث الاسلامي وشعائره  
ومناسكه ومقوماته الروحية ومثله الدينية وتعاليمه الخلقية .

مادة ١٠ - تكفل الدولة التعليم في حدود الأنظمة ،  
ويستهدف التعليم تنمية شخصية المواطن ، وانشاء جيل سليم  
المقيدة ، قوى الخلق ، معتز بالتراث الاسلامي والعربي ، مدرك  
لواجباته ، قادر لمسئوليته ، مشبع بروح الأخوة والتضامن حتى  
يتاح لكل مواطن القيام بدور نافع نحو دينه ونحو وطنه ونفسه.

مادة ١١ - التعليم ركن أساسي لرقى الجماعة ، تكفله  
الدولة ، وهو الزامي مجاني في مرحلته الأولى على النحو المبين  
في النظام .

ويرسم النظام الخطة اللازمة للقضاء على الأمية •

مادة ١٢ - ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون ،  
وتشجع البحوث العلمية •

مادة ١٣ - تعنى الدولة بالصحة العامة ، وتعمل على أن  
تيسر للمواطنين التمتع بأفضل حالة صحية ممكنة ، وتتخذ الوسائل  
اللازمة للوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة •

مادة ١٤ - تكفل الدولة الحرية والأمن والطمأنينة في  
حدود الأنظمة •

مادة ١٥ - تهيب الدولة للمواطنين تكافؤ الفرص والعون  
الاجتماعى في حدود الأنظمة •

مادة ١٦ - الملكية الخاصة مصونة ، ويحمى النظام أداء  
وظائفها الاجتماعية •

مادة ١٧ - لا تنزع الملكية الخاصة الا للمنفعة العامة  
مقابل تعويض عادل وعلى النحو المبين بالنظام •

والميراث حق تحكمه الشريعة الاسلامية •

مادة ١٨ - المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تكون  
عقوبة المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ووفقا للنظام •

مادة ١٩ - الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية

للمرء الوطني ، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ،  
تحددتها الأنظمة على النحو الذي يحقق الخير العام •

مادة ٢٠ - ينظم الاقتصاد الوطني ونمقا لخطط مرسومه  
تقوم على أساس العدالة الاجتماعية ، وتهدف الى التنمية  
الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء  
للمواطنين •

مادة ٢١ - النشاط الاقتصادي الخاص حر بلا اضرار  
بمصلحة المجتمع أو اخلال بمن الناس أو اعتداء على حريتهم أو  
كرامتهم ، وذلك كله في حدود الأنظمة •

مادة ٢٢ - تكفل الأنظمة المواءمة بين النشاط الاقتصادي  
العام والنشاط الاقتصادي الخاص تحقيقا لرقى المجتمع ومصالح  
الدولة ورخاء الشعب •

مادة ٢٣ - تعنى الدولة بتوفير العمل للمواطنين ، والعمل  
واجب على كل مواطن يقتضيه الشرف والكرامة ، وهو عنصر  
لازم للرخاء العام وازدهار الاقتصاد الوطني •

مادة ٢٤ - يحدد النظام العلاقات بين العمال وأصحاب  
الاعمال على أسس اقتصادية تتفق وفواعد العدالة الاجتماعية في  
مظل العرف والتقاليد •

مادة ٢٥ - إنشاء النقابات حق مكفول في حدود أهداف

وطنية بعيدة عن كل نفوذ أجنبي ، وللتقابات شخصية معنوية ،  
وعليها بيان مصادر مواردها المالية ، وذلك كله وفقا للنظام .

مادة ٢٦ - الثروات الطبيعية سواء في بطن الارض أو  
ظاهاها أو في انبياها الاقليمية وجميع مواردها وقواعدها ملك  
للدولة . وهي التي ترعى استغلالها مع تقدير مقتضيات الدفاع  
والاقتصاد الوطني .

مادة ٢٧ - للأموال العامة حرمة ، وحمايتها واجب على كل  
مواطن .

مادة ٢٨ - تعمل الدولة على تيسير مستوى لائق من  
المعيشة للمواطنين ، قوامه تهئة الغذاء والسكن والخدمات  
الصحية والثقافية والاجتماعية في حدود الامكانيات العامة  
للدولة .

ملدة ٢٩ - الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، ويستهدف  
موظفوا الدولة في أداء وظائفهم وقيامهم بواجباتهم المصلحة  
العامة . ولا يوالى الاجانب الوظائف العامة الا في الأحوال التي  
يبينها النظام .

## الباب الثالث

### الحقوق والواجبات العامة :

مادة ٣٠ - الناس سواسية في الكرامة الانسانية ، وهم سواء أمام النظام في الحقوق والواجبات العامة •

مادة ٣١ - الحرية الفردية مصونة في حدود الدين والنظام ، ولا يجوز توقيف أحد أو حبسه أو تحديد اقامته أو نفيه الا في الاحوال التي يبينها النظام •

مادة ٣٢ - لا جريمة ولا عقاب الا بناء على حكم شرعى أو نص في النظام ، ولا يسرى هذا النظام الا على الافعال اللاحقة للعمل به •

مادة ٣٣ - كل انسان برىء الى أن تثبت ادانته في محاكمة تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه ، ويحظر ايداء التهم جثمانيا أو معنويا •

وتكون المحاكمة علنية الا في الأحوال الاستثنائية التي يبينها النظام •

مادة ٣٤ - العقوبة شخصية ، ولا تزر وازرة وزر أخرى •

مادة ٣٥ - التناضى حق مكفول لكل شخص وفقا لأحكام  
للشريعة والنظام .

مادة ٣٦ - الدفاع ، أصالة أو بالوكالة ، حق مكفول أمام  
المحاكم كافة وفقا للشريعة والنظام .

مادة ٣٧ - لا تجوز محاكمة مدنى الا أمام القضاء العادى ،  
وتحظر محاكمته أمام محاكم خاصة أو استثنائية الا فى حالة  
الحرب أو الاحكام العرفية وفى الحدود والاضاع التى بينها  
النظام .

مادة ٣٨ - لا يجوز ، فى غير الخدمة العسكرية ، فرض  
عمل اجبارى على أحد الا بنظام ولضرورة قومية وبمقابل عادل،  
وذلك كله فى الاحوال الآتية :

( أ ) القيام بالخدمات الثقافية والعمرانية والصحية .

( ب ) مكافحة الكوارث العامة التى تعرض سلامة الجماعة  
كلها أو بعضها للخطر .

مادة ٣٩ - للمساكن حرمة ، ولايجوز دخولها بغير اذن  
أهلها الا فى الحدود التى تبيحها الشريعة ووفقا للإجراءات التى  
يبينها النظام .

مادة ٤٠ - للرأى العام حرمة ، ويحميه النظام مما ينحرف  
يه عن الحقيقة أو يصرفه عن الخير العام أو يوقع العداوة والبغضاء

بين أبناء الوطن أو يدعو الى الاتحاد أو الى انفلال الاخلاق أو الى تقويض نظام الدولة الاجتماعى أو السياسى بالقوة .

مادة ٤١ - حرية الرأى والتراسل والاجتماع وتكوين الجمعيات مكفولة فى حدود النظام ، ولايجوز افشاء أسرار الخطابات والبرقيات والمخاطبات الهاتفية الا فى أحوال الضرورة التى يبينها النظام .

مادة ٤٢ - الصحف والنشرات حرة فى حدود النظام .

مادة ٤٣ - المدالة الاجتماعية أساس الضرائب والرسوم والتكاليف المالية العامة ، ويكون فرضها وادائها وفقا للنظام .

مادة ٤٤ - مخاطبة السلطات العامة حق لكل مواطن وفقا للنظام .

مادة ٤٥ - يبين النظام وضع الاجانب فى الدولة براءة المعاهدات والعرف الدولى .

مادة ٤٦ - تسليم اللاجئين السياسيين محظور .



## الباب الرابع

### المللك

مادة ٤٧ - الملك رئيس الدولة .

مادة ٤٨ - السن اللازمة لممارسة الملك صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الأساسى عشرون سنة هلالية .

مادة ٤٩ - فى حالة عدم بلوغ الملك السن المبينة بالمادة السابقة ، أو تعذر ممارسته صلاحياته المنصوص عليها فى هذا النظام الاساسى يياشر هذه الصلاحيات بصفة مؤقتة هيئة من ثلاثة أعضاء ، ويعين النظام الخاص بتوارث العرش والطريقة التى تتبع لاختيار أعضاء هذه الهيئة والاحكام التى تسرى فى شأنهم .

مادة ٥٠ - يعين الملك بمرسوم ، فى حالة غيابه عن المملكة ، الشخص أو الهيئة التى تمارس صلاحياته مدة غيابه ، ويجوز أن يتضمن هذا المرسوم تنظيما لممارسة هذه الصلاحيات نيابة عنه أو تحديدا لنطاقها .

مادة ٥١ - يؤدى الملك قبل ممارسته صلاحياته ، فى جلسة خاصة للمجلس الوطنى اليمين الآتية :

» أقسم بالله العظيم أن أحافظ على أحكام الشرع الاسلامى

وان احترم النظام الأساسى للمملكة وسائر أنظمتها ، وأن أصون  
استقلال الوطن وسلامة أراضيه •

مادة ٥٢ - يؤدى نائب الملك وعضو هيئة النيابة أو  
الوصاية ، قبل مباشرته صلاحياته ، اليمين المنصوص عليها في  
المادة السابقة مشفوعة بعبارة :

« وأن أكون مخلصا للملك » •

مادة ٥٣ - جميع الصلاحيات المنوطة بالملك في هذا النظام  
الاساسى ، أو في غيره من الأنظمة ، يتولاها الملك بواسطة مجلس  
الوزراء ، بمراسيم يوقعها ، الى جانب توقيع الملك ، رئيس مجلس  
الوزراء والوزراء المختصون • على أن تعين رئيس مجلس  
الوزراء وقبول استقالته واغفائه يكون بأمر ملكى •

مادة ٥٤ - رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون هم  
المستولون وحدهم عن المراسيم وفقا لاحكام هذا النظام  
الاساسى •

مادة ٥٥ - الملك يولى الوزراء وبمفيهم من مناصبهم ،  
وذلك بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء •

مادة ٥٦ - للملك أن يرأس اجتماعات مجلس الوزراء •

مادة ٥٧ - الملك يقبل اعتماد ممثلى الدول الاجنبية  
السياسيين •

مادة ٥٨ — الملك يبرم المعاهدات بمراسيم ، وتكون للمعاهدة قوة النظام بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة ، وتبلغ هذه المعاهدات للمجلس الوطنى مشفوعة بما يناسب من البيان .

على أن معاهدات الصلح والتحالف ، والمعاهدات الخاصة بأراضى الدولة أو ثرواتها الطبيعية أو التى تتعلق بحقوق السيادة أو بحقوق المواطنين العامة أو الخاصة ، والمعاهدات المتعلقة بالتنظيم الدولى ومعاهدات التجارة والملاحة ، ومعاهدات الإقامة ، والمعاهدات التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات ، والمعاهدات التى يكون فيها تعديل لائظمة المملكة يجب لنفاذها أن تصدر بنظام .

مادة ٥٩ — الملك يعلن الحرب بمرسوم بعد موافقة المجلس الوطنى .

مادة ٦٠ — للملك أن ينزل ، بمرسوم ، عن الحق العام ائزاء المحكوم عليه ، وذلك بالمعفو عن العقوبة أو تخفيضها ، أما المعفو الشامل فيكون بنظام .

مادة ٦١ — الملك ينشئ ويمنح الرتب وأوسمة الشرف المدنية والعسكرية على الوجه المبين بالنظام .

مادة ٦٢ - تصك العملة باسم الملك وفقا للنظام .

مادة ٦٣ - مخصصات الملك والأسرة المالكة تعين عند تولية الملك بنظام ، وذلك لمدة حكمه ، ويعين النظام مخصصات نائب الملك أو وصى العرش ، على أن تصرف من مخصصات الملك .

## الباب الخامس

### السلطة التنظيمية

مادة ٦٤ - السلطة التنظيمية منوطة بالملك وفقا للمادة (٥٣) من هذا النظام الأساسى بالاشتراك مع المجلس الوطنى .

مادة ٦٥ - يتألف المجلس الوطنى من مائة وعشرين عضواً ، ويكون الثلثان منهم بالانتخاب والثلث الآخر بالتعيين .

مادة ٦٦ - يحدد النظام عدد الاعضاء الذين ينتخبون للمجلس الوطنى عن كل مقاطعة ، ويتولى الاعضاء المنتخبون فى مجلس المقاطعة انتخاب ممثلهم فى المجلس الوطنى .

ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الوطنى والعضوية فى مجالس المقاطعات أو المجالس البلدية .

مادة ٦٧ - بالنسبة الى الأعضاء المعينين فى المجلس الوطنى تتولى الهيئة المنصوص عليها فى المادة السابقة تعيينهم من بين أفراد الاسرة المالكة . وأعضاء مجلس الوزراء ورجال الدين ورؤساء العشائر والملوك والمشتغلين بالاعمال المالية والصناعية والتجارة والمهن الحرة والنقابات ومختلف الكفايات والمصالح .

مادة ٦٨ - يعلن بمرسوم تأليف المجلس الوطنى وفقاً  
للاحكام المبينة فى المواد السابقة •

مادة ٦٩ - الوزراء الذين ليسوا أعضاء بالمجلس الوطنى.  
يحق لهم حضور جلساته والاشتراك فى مناقشاته دون أن يكون  
لهم حق فى التصويت •

مادة ٧٠ - يشترط فى عضو المجلس الوطنى •

( أ ) أن يكون سعودى الجنسية بالمولد ، أو مضى على  
تجنسه عشر سنوات على الأقل •

(ب) أن يكون تام الاهلية •

(ج) الا تقل سنه وقت الانتخاب أو التمين عن خمس  
وعشرين سنة هلالية •

(د) الا يكون محكوما عليه لجناية أو بسبب جنحة ماسة  
بالذمة والشرف أو للشروع فى جريمة من هذه الجرائم •

مادة ٧١ - مدة المجلس الوطنى أربع سنوات هلالية من  
تاريخ أول اجتماع له ، ويجرى التجديد خلال الستين يوماً  
السابقة على نهاية تلك المدة •

والاعضاء الذين تنتهى مدة عضويتهم يجوز اعادة انتخابهم  
أو تعيينهم •

مادة ٧٢ - اذا خلا محل أحد أعضاء المجلس الوطنى قبل نهاية مدته ، بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الاسباب ، ينتخب أو يعين بدله على حسب الاحوال ، وفقا للاحكام المنصوص عليها فى المادتين ٦٦ و ٦٧ من هذا النظام الاساسى ، وذلك فى خلال شهرين من تاريخ الخلو .

وتكون مدة العضو الجديد لنهاية مدة سلفه .

مادة ٧٣ - مقر المجلس الوطنى مدينة الرياض ، ويجوز عند الضرورة دعوته بمرسوم للانعقاد بمدينة أخرى فى المملكة .

مادة ٧٤ - مدة الدور السنوى للمجلس الوطنى ثمانية شهور على الاقل ، ويجوز أن يكون الدور على فترتين .

مادة ٧٥ - يدعى المجلس الوطنى بمرسوم لعقد دور انعقاده العادى خلال شهر ٠٠٠ من كل عام ، فاذا تأخر صدور مرسوم الدعوة اعتبر المجلس مدعوا للاجتماع فى يوم السبت الثانى من الشهر التالى ، فان صادف هذا اليوم عطلة رسمية اجتمع فى صباح أول يوم يلى تلك العطلة .

مادة ٧٦ - يدعى المجلس الوطنى بمرسوم كذلك لاجتماع غير عادى اذا رأى الملك ضرورة لاجتماعه أو اذا طلب ذلك كتابة أغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس ولايجوز فى دور الانعقاد غير العادى أن ينظر المجلس فى غير الامور التى دعى من أجلها الا بموافقة الوزارة .

مادة ٧٧ - يفتح الملك دور الانعقاد السنوى للمجلس الوطنى ويلقى فيه خطاب العرش متضمنا بيان أحوال البلاد وأهم الحوادث السياسية والامور الادارية التى جرت فيها خلال العام المنقضى ، وما تعتزم الحكومة اجراءه من مشروعات واصلاحات خلال العام الجديد •

وللملك عند الضرورة أن ينيب عنه فى الافتتاح أو فى القاء خطاب العرش ولى العهد أو رئيس مجلس الوزراء •

مادة ٧٨ - يختار المجلس الوطنى لجنة من بين أعضائه لاعداد مشروع الجواب على خطاب العرش ، متضمنا اتجاهات المجلس وأمانيه ، وبعد اقراره من المجلس يرفع الى الملك •

مادة ٧٩ - يعلن الملك ، بمرسوم ، اختتام ادوار انعقاد المجلس الوطنى •

مادة ٨٠ - للملك أن يؤجل ، بمرسوم ، اجتماع المجلس الوطنى لمدة لا تجاوز شهرا ، ولا يتكرر التأجيل فى دور الانعقاد الواحد الا بموافقة المجلس ولمدة واحدة ، ولا تحسب مدة التأجيل ضمن فترة الانعقاد •

مادة ٨١ - للملك أن يحل المجلس الوطنى بمرسوم يبين فيه أسباب الحل ، على أنه لا يجوز حله أكثر من مرة لسبب واحد • وإذا حل المجلس وجب تكوين المجلس الجديد واجتماعه فى ميعاد لا يجاوز أربعة أشهر من تاريخ الحل •



مادة ٨٢ - اجتماع المجلس في غير المكان أو الزمان المحددين لانعقاده بهذا النظام الاساسى غير مشروع ، والقرارات التى تصدر فيه تكون باطلة .

مادة ٨٣ - قبل أن يتولى عضو المجلس الوطنى صلاحياته المنصوص عليها فى هذا النظام الاساسى ، يقسم أمام المجلس فى جلسة علنية ، أن يكون مخلصا للدين ثم للوطن وللملك ، مطيعا لأحكام الشرع الاسلامى وللنظام الاساسى ولسائر أنظمة المملكة وان يؤدى اعماله بالامانة والصدق .

مادة ٨٤ - يختار المجلس الوطنى فى أول اجتماع له رئيسا ووكيلين من بين اعضائه لمدة سنتين قابلة للتجديد . واذا خلا مكان أى منهم قبل ذلك اختار المجلس من يصل محله الى نهاية مدته .

مادة ٨٥ - يؤلف المجلس خلال اسبوع من أول اجتماع له كل عام اللجان اللازمة لاعماله ، ويجوز لهذه اللجان أن تتباشر صلاحياتها خلال عطلة المجلس تمهيدا لمرضاها عليه عند اجتماعه.

مادة ٨٦ - جلسات المجلس الوطنى علنية ، وتعقد سرية بناء على طلب الوزارة أو عشرة من الاعضاء ، ثم يقرر المجلس ما اذا كانت تظل سرية أم لا .

مادة ٨٧ - عضو المجلس الوطنى يمثل الصالح العام لاية

مصلحة غيرها ، ولا سلطان لاية هيئة عليه في عمله بالمجلس أو لجانه ، ولا يجوز أن يطلب اليه أى أمر على سبيل الالتزام .

مادة ٨٨ - عضو المجلس الوطنى حر فيما يبدية من الآراء والافكر بالمجلس أو لجانه في حدود هذا النظام الاساسى واللائحة الداخلية ، ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الاحوال ، على أنه تجوز محاكمته من أجل ما يقع منه فى المجلس أو لجانه من القذف فى الدين والمحياسة العائلية أو الخاصة لاي شخص كان .

مادة ٨٩ - لايجوز استقاط عضوية أحد من أعضاءالمجلس الوطنى الا بقرار من المجلس يصدر بأغلبية ثلثى الاعضاء الذين يتألف منهم بناء على اقتراح يقدم كتابة من عشرة من الاعضاء ، وذلك اذا فقد العضو الثقة أو الاعتبار أو أخل اخلاصا خطيرا بواجبات منصبه أو اقطع شهرا عن حضور جلسات المجلس بدون عذر يقبله المجلس ، ويكون التصويت على القرار بالاقتراع السرى .

مادة ٩٠ - لايجوز اثناء دور الانعقاد ، فى غير حالة الجرم المشهود ، أن تتخذ نحو العضو اجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أى اجراء جنائى آخر الا باذن المجلس ، وتضمن اخطار المجلس بما قد يتخذ من اجراءات اثناء انعقاده على النحو السابق ، كما يجب اخطاره دوما فور انعقاده بأى اجراء يتخذ فى غيبته ضد أى عضو من أعضائه .

مادة ٩١ - المجلس الوطنى هو الذى يقبل الاستقالة من عضويته •

مادة ٩٢ - تسرى أحكام المواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ من هذا النظام الاساسى فى شأن مايقع من أعضاء المجلس الوطنى من جرائم فى أثناء تأدية مهام عضويتهم •

مادة ٩٣ - يشترط لصحة اجتماع المجلس الوطنى حضور أكثر من نصف الاعضاء الذين يتألف منهم ، وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين ، وذلك فى غير الحالات التى تشترط فيها أغلبية خاصة وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى فيه صوت الرئيس •

مادة ٩٤ - تعطى الآراء بالتصويت شفويا وبطريقة القيام والجلوس أما الانظمة كافة فتعطى الآراء فيها جهره اثر النداء على الاعضاء بأسمائهم •

وتعطى الآراء سرا بناء على طلب الحكومة أو عشرين عضوا من أعضاء المجلس •

وفى جميع الاحوال لايجوز الانابة فى التصويت •

مادة ٩٥ - للملك ، بمرسوم ، ولاعضاء المجلس الوطنى حق اقتراح الانظمة على أن الانظمة المالية التى تهدف الى تعديل ضريبة أو الغائها او الاعفاء منها أو من بعضها والتى تهدف كذلك الى تخصيص جزء من أموال الدولة لمشروع ما وكذلك الانظمة الخاصة بالقروض أو كهائنها أو صرفها ، لايجوز اقتراحها الا

بمرسوم أو بطلب موقع من تشرين عضوا من أعضاء المجلس  
الوطني •

مادة ٩٦ — كل اقتراح بنظام يجب قبل مناقشته في المجلس  
أن يحال الى أحد لجانه لفحصه وتقديم تقرير عنه، ولا يجوز أن يؤخذ  
رأى المجلس فيه مادة مادة الا بعد عرضه على لجنة الانظمة  
بالمجلس •

مادة ٩٧ — كل نظام أقره المجلس الوطني وفقا لهذا النظام  
الاساسى يرفع الى الملك للتصديق عليه واصداره ، ويكون  
التصديق والاصدار بمرسوم •

وللملك في مدى شهر من تاريخ رفع مشروع النظام اليه ،  
أن يردده للمجلس مشفوعا بالاعتبارات التى تشير باعادة بحته فى  
ضوئها ، وإن أقره المجلس من جديد ، بأغلبه الاعضاء الذين  
يتألف منهم صار له حكم النظام وأصدره •

ومشروع النظام الذى يرفضه المجلس لايجوز اعاده بحته  
فى دور الانمقاد ذاته •

مادة ٩٨ — اذا وقع فى غيبة المجلس الوطنى ما يوجب  
الاسراع لاتخاذ تدابير لاتحتمل التأخير ، فللملك أن يصدر فى  
شأنها مراسيم تكون لها قوّة النظام بشرط الا تكون مخالفة  
لاحكام هذا النظام الاساسى أو الاعتمادات الواردة فى الميزانية.

ويجب عرض هذه المراسيم على المجلس الوطنى خلال شهر على الاكثر من تاريخ صدورها ، فاذا لم تعرض على هذا النحو أو لم يقرها المجلس زال بأثر رجعى ماكان لها من قوة النظام . وللمجلس اعتماد نقاذاها فى الفترة السابقة أو تسوية ماترتب عليها من آثار .

مادة ٩٩ - لا يجوز لعضو المجلس الوطنى أن يتدخل فى عمل من أعمال أى من السلطتين التنفيذية أو القضائية .

مادة ١٠٠ - لكل عضو من أعضاء المجلس الوطنى أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء أسئلة لاستيضاح الامور الداخلة فى اختصاصاتهم ، ويجب الرد على هذه الاسئلة، ويتمين أن يكون الرد خطيا يودع مكتب المجلس كلما طلب السائل ذلك ، وللسائل وحده أن يعلق على الاجابة .

مادة ١٠١ - لكل عضو من أعضاء المجلس الوطنى أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء استجوابات عن الامور الداخلة فى اختصاصاتهم .

ولايجوز طلب عدم الثقة بمن وجه اليه الاستجواب الا بناء على اقتراح عشرة من أعضاء المجلس ، كما لايجوز أن يصدر المجلس قراره فى هذا الطاب قبل أسبوع من تقديمه .

ويكون سحب الثقة بأغلبية ثلثى الاعضاء الذين يتألف منهم

المجلس ان كان متعلقا برئيس الوزارة ، وبأغلبية هؤلاء الاعضاء  
ان كان خاصا بأحد الوزراء .

ورئيس مجلس الوزراء أو الوزير الذي يفقد ثقة المجلس  
الوطني يعتبر مستقيلا من وقت صدور قرار عدم الثقة به .

مادة ١٠٢ - يجوز بناء على طلب كتابي موقع من عشرة  
أعضاء ، طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة  
في شأنه وتبادل الرأي فيه ، ولسائر الاعضاء حق الاشتراك في  
المناقشة .

مادة ١٠٣ - للمجلس الوطني ابداء رغبات الحكومة في  
المسائل العامة ، وفي حالة تعذر الاخذ بهذه الرغبات تحيط  
الحكومة المجلس علما بأسباب ذلك .

مادة ١٠٤ - يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء في  
المجلس الوطني كلما طلبوا الكلام ، ولهم أن يستعينوا بمن يرون  
من كبار الموظفين أو ينيوهم عنهم .

مادة ١٠٥ - توضع بنظام ، لائحة داخلية للمجلس الوطني  
تبين طريقة السير في تأدية أعماله ، ويضع المجلس الاحكام  
التفصيلية تنفيذا لذلك النظام .

مادة ١٠٦ - حفظ النظام في داخل المجلس الوطني منوط

برئيسه .

مادة ١٠٧ - مخصصات رئيس المجلس الوطنى ووكيله .  
وأعضائه تعين بنظام • وفى حالة تعديل هذه المخصصات لا ينفذ  
هذا التعديل الا اثر التجديد التالى للمجلس •

ولا يجوز لعضو المجلس الذى يشغل وظيفة عامة أن يجمع  
بين مخصصات العضوية ومرتبات الوظيفة •

مادة ١٠٨ - لا يمنح اعضاء المجلس الوطنى رتبا أو نياشين  
أثناء مدة عضويتهم ، ويستثنى من ذلك الاعضاء الذين يتقلدون  
مناصب حكومية أو وظائف عامة ، كما تستثنى الرتب والنياشين .  
المسكينة •

## الباب السادس

### السلطة التنفيذية

### الفصل الأول

### الوزارة

مادة ١٠٩ - مجلس الوزراء يرسم السياسة العامة للحكومة  
وفقا لاحكام هذا النظام الاساسى \* ويسأل رئيس مجلس الوزراء  
والوزراء أمام الملك والمجلس الوطنى عن تنفيذ هذه السياسة  
وعن سير العمل فى الادارات الحكومية \*

مادة ١١٠ - تشترط فىمن يولى الوزارة الشروط المنصوص  
عليها فى المادة ( ٧٠ ) من هذا النظام الاساسى \*

مادة ١١١ - قبل أن يتولى رئيس مجلس الوزراء  
والوزراء صلاحياتهم المنصوص عليها فى هذا النظام الاساسى  
يؤدون فى حضرة الملك اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لدينى ثم للوطن  
والملك ، وأن أحافظ على أحكام الشرع الاسلامى وأحترم  
النظام الاساسى للمملكة وسائر أنظمتها ، وأن أؤدى أعمالى  
بالامانة والصدق ، »



مادة ١١٢ - تتقدم كل وزارة فور تأليفها الى المجلس الوطنى ببيان عن سياستها العامة للحصول على ثقته .

مادة ١١٣ - يحدد النظام الوزارات ، ويبين المهام المنوطة بكل منها وطريقة العمل فيها .

مادة ١١٤ - الوزراء مسئولون لدى رئيس مجلس الوزراء ، يسأل رئيس مجلس الوزراء أمام الملك ، وذلك كله بمراعاة حكم المادة ١٠١ من هذا النظام الاساسى .

مادة ١١٥ - يقوم كل وزير فى وزارته على تنفيذ السياسة العامة للحكومة ، ويتولى على وجه الخصوص رسم الاتجاهات العامة لوزارته والاشراف على تنفيذها .

مادة ١١٦ - لايجوز للوزير أثناء توليه الوزارة أن يلى أية وظيفة عامة أخرى أو أن يزاول ، ولو بطريق غير مباشر ، مهنة حرة أو عملا صناعيا او تجاريا أو ماليا ، كما لايجوز له أن يسهم فى التزامات تعقدها الادارات العامة أو المؤسسات التابعة لها . ولايجوز له كذلك أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة ولو بطريق المزايدة العلنى ، ولا أن يقرجها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه .

مادة ١١٧ - تبين بنظام خاص الجرائم التى تقع من الوزراء فى تأدية أعمال وظيفتهم ، واجراءات اتهمهم ومحاكمتهم ، وذلك

دون اخلال بتطبيق سائر الانظمة في شأن ما يقع من الافعال  
والجرائم العادية .

مادة ١١٨ - تكون محاكمة الوزراء عن الجرائم التي تقع  
منهم في تأدية أعمال وظائفهم أمام مجلس الدولة المنصوص عليه  
في المادة ( ١٨٢ ) من هذا النظام الاساسى .

مادة ١١٩ - لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه وفقا  
للادة السابقة الا بنظام .

مادة ١٢٠ - استقالة رئيس مجلس الوزراء أو اغفائه  
استقالة أو اغفاء لسائر الوزراء .

مادة ١٢١ - يوقع قرارات مجلس الوزراء رئيس المجلس  
والوزراء ، وترفع هذه القرارات الى الملك للتصديق عليها في  
الاحوال التي تقتضى صدور مراسيم فى شأنها ، وذلك كله فى  
الحدود التى تعينها الانظمة .

وينفذ المراسيم والقرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء  
كل فى حدود اختصاصه .

مادة ١٢٢ - توضع بمراسيم اللوائح اللازمة لتنفيذ  
الانظمة بما لا يتضمن تعديلا فيها أو تعطيلاً لها أو اغفاء من  
تنفيذها .

ويجوز أن يعين النظام أداة غير المرسوم لاصدار اللوائح  
اللازمة لتنفيذه .

مادة ١٢٣ -- نوضع بمراسيم لوائح الضبط واللوائح اللازمة لترتيب المصالح والادارات العامة بما لا يتعارض مع الانظمة .

مادة ١٢٤ - تضع الانظمة احكام الوظائف العامة مدنية وعسكرية وسياسية ، وتبين القواعد الخاصة بمن يولونها وصلاحياتهم وتبعاتهم .

مادة ١٢٥ - تحدد بنظام مخصصات رئيس مجلس الوزراء والوزراء .

مادة ١٢٦ - تضع الانظمة الاحكام الخاصة بالادارة المحلية والمؤسسات العامة ، وتبين صلاحيتها ومدى اختصاصها بشؤونها المحلية أو المصلحية ، وما تقوم به السلطة التنفيذية ازاءها من توجيه ومعاونة فنية ومالية ، وما تمارسه هذه السلطة في شأنها من اشراف ، مع مراعاة العرف والتقاليد .

## الفصل الثاني

### الشؤون المالية

مادة ١٢٧ - انشاء الضرائب العامة وتعديلها والغاءها لا يكون الا بنظام . ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها في غير الاحوال المبينة بالنظام ، ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف الا في حدود الانظمة .

مادة ١٢٨ - تحدد بالنقد الضرائب والرسوم والتكاليف المالية ، ولا يجوز فرض أى منها عينا الا فى الاحوال التى يبينها النظام .

مادة ١٢٩ - جميع ما يحصل من ايرادات الدولة يجب أن يؤدى الى الخزانة العامة وأن يدخل فى موازنة الدولة العامة ما لم ينص النظام على موازنة مستقلة ، ولا يجوز تخصيص أى ايراد من الايرادات العامة لوجه معين بذاته من وجوه الصرف الا بنظام .

مادة ١٣٠ - الأحكام الخاصة بجباية الاموال العامة وصرفها تين بنظام .

مادة ١٣١ - القروض تعقد بنظام ، ولا يجوز للدولة أن تترض ، أو تكفل قرضها الا بنظام .

مادة ١٣٢ - لا يجوز الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة فى سنة أو سنوات مقبلة الا بنظام .

مادة ١٣٣ - المقارات المملوكة للدولة يبين النظام شروط التصرف فيها ، كما يعين الحدود التى يجوز فيها النزول عن شىء من أموال الدولة المنقولة .

ويبين النظام كذلك أحكام ادارة الاوقاف العامة .

مادة ١٣٤ - المرتبات والمعاشات والتمويضات والاعانات

والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة يعينها النظام ويبين حالات الاستثناء في شأنها والسلطات التي تتولى تطبيقها .

مادة ١٣٥ - كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة يجب أن يكون بنظام ولزمن محدد ، ويكفل النظام تيسير البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة .

مادة ١٣٦ - كل احتكار لا يمنح الا بنظام والى زمن محدد .

مادة ١٣٧ - تضع الانظمة الاحكام الخاصة بشئون النقد والمصارف والمقاييس والكيل والميزان .

مادة ١٣٨ - السنة المالية للدولة تعين بنظام .

مادة ١٣٩ - الموازنة السنوية الشاملة لايرادات الدولة ومصروفاتها تعدها الحكومة وتقدمها الى المجلس الوطنى قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة شهور على الاقل لفحصها واقرارها .

مادة ١٤٠ - تكون مناقشة الموازنة فى المجلس الوطنى بابا بابا .

مادة ١٤١ - للمجلس الوطنى عند مناقشة مشروع الموازنة العامة أو الانظمة المعدلة لها أن يقترح تعديل التقديرات المعروضة عليه بحسب مايراه موافقا للمصلحة العامة .

مادة ١٤٢ - يجوز أن ينص نظام الموازنة السنوية على تخصيص مبالغ معينة لأكثر من سنة واحدة إذا اقتضت ذلك طبيعة المصرف ، على أن تدرج في الموازنات المتعاقبة الاعتمادات الخاصة بكل منها .

مادة ١٤٣ - لا يجوز أن يتضمن نظام الموازنة السنوية أى نص يسمح بتجاوز الحد الأقصى لتقديرات الاتفاق الواردة به .

مادة ١٤٤ - لا يجوز أن يتضمن نظام الموازنة أى نص من شأنه إنشاء ضريبة جديدة أو زيادة في ضريبة موجودة أو تعديل نظام من الأنظمة القائمة أو تفادى إصدار نظام خاص فى أمر نص هذا النظام الأساسى على وجوب صدور نظام فى شأنه .

مادة ١٤٥ - تصدر الموازنة العامة بنظام .

مادة ١٤٦ - إذا لم يصدر نظام الموازنة الجديدة قبل بدء السنة المالية يعمل بالموازنة السابقة الى حين صدوره .

ومع ذلك يجوز العمل مؤقتا بما أتهم المجلس الوطنى مناقشته واقراره من أبواب الموازنة الجديدة .

مادة ١٤٧ - لا يجوز فض دور الانعقاد السنوى الا بعد الانتهاء من مناقشة الموازنة واقرارها .

مادة ١٤٨ — كل مصروف غير وارد بالموازنة أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يكون بنظام ، وكذلك قل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الموازنة •

مادة ١٤٩ — يجوز فى غير دور انعقاد المجلس الوطنى تقرير المصروف ونقل المشار اليها فى المادة السابقة بمرسوم ، وكذلك كل مصروف غير وارد بالموازنة أو زائد على التقديرات الواردة بها اذا كان ذلك لضرورة عاجلة ، وكل ذلك فى الحدود التى توضع فى هذا الشأن بنظام •

مادة ١٥٠ — يبين النظام الموازنات المستقلة ، عامة أو محلية ، وتجرى عليها الاحكام الخاصة بالموازنة العامة •

مادة ١٥١ — اجراءات صرف الاموال العامة فيما خصصت له وتنظيم مستودعات الدولة توضع بمراسيم •

مادة ١٥٢ — تقدم الحكومة الى المجلس الوطنى بياناً عن الحالة المالية للدولة مرة على الأقل فى خلال الدور العادى •

مادة ١٥٣ — الحساب الختامى للادارة المالية عن العام المنقضى يقدم الى المجلس الوطنى خلال الثلاثة الشهور التالية لانتهاء السنة المالية للنظر فيه واقراره •

مادة ١٥٤ - ينشأ بنظام ديوان للمراقبة المالية ، يعاون الحكومة والمجلس الوطنى فى رقابة تحصيل ايرادات الدولة واتفاق مصروفاتها فى حدود الموازنة العامة والموازات المستقلة ، ولكل من الحكومة والمجلس الوطنى أن يمهّد الى الديوان بالبحوث والتحقيقات المتصلة بهذه الرقابة ، وكل ذلك على النحو الذى يبينه النظام •

مادة ١٥٥ - ينشأ بنظام مجلس أعلى للتخطيط يتولى دراسة ثروات البلاد ومواردها واقترح الخطط والمناهج لتسمية مصادرها الزراعية والصناعية والتجارية واستثمارها وتوفير العمل للمواطنين كما يتولى بحث ما يحيله اليه الحكومة والمجلس الوطنى فى رقابة تحصيل ايرادات الدولة وانفاق الاقتصادية وبموارد الثروة العامة والشئون الادارية والعمرانية والاجتماعية والصحية والثقافية وغيرها من وجوه التخطيط •

ويبين النظام أحكام هذا المجلس وصلاحياته •

وتصدر الخطة العامة للتسمية بنظام •

مادة ١٥٦ - يجوز أن يتقرر بنظام استقلال مالى لمشروع أو مرفق عام يبين النظام صلاحيته ومدى استقلاله •



## الفصل الثالث

### الشؤون العسكرية

مادة ١٥٧ - السلام هدف الدولة الاسمى ، والحرب  
لهجومية محرمة •

مادة ١٥٨ - سلامة الوطن أمانة فى عنق كل مواطن •  
وهى جزء من سلامة الوطن العربى الكبير •

مادة ١٥٩ - الدفاع عن الوطن فريضة ، وأداء الخدمة  
العسكرية شرف للمواطنين ، والاحكام الخاصة بكل ذلك  
ييينها النظام •

مادة ١٦٠ - القوات المسلحة مهمتها حماية الوطن  
والمحافظة على سيادته وأمنه والدود عن أراضيهِ •

مادة ١٦١ - الملك هو القائد الاعلى للقوات المسلحة •

مادة ١٦٢ - الدولة وحدها هى التى تنشئ القوات  
المسلحة ، ولا يجوز لاية هيئة أو جماعة انشاء تشكيلات  
عسكرية أو شبه عسكرية •

مادة ١٦٣ - القوات المسلحة وهيئات الامن العام يرتبها  
النظام ويين مالها من صلاحيات •

مادة ١٦٤ - الخدمة في القوات المسلحة يرتبها النظام  
ويبين شروطها وسائر الاحكام الخاصة بمن يولون وظائفها •

مادة ١٦٥ - التعبئة العامة أو الجزئية تكون بنظام •

مادة ١٦٦ - ينشأ مجلس أعلى للدفاع الوطنى برئاسة الملك  
أو من ينييه عنه ، مهمته النظر في الشؤون الخاصة بوسائل  
حماية الوطن والمحافظة على سيادته وأمنه والذود عن أراضيه ،  
والاشراف على القوات المسلحة ، ويبين النظام أحكام هذا  
المجلس وصلاحياته •

## الباب السابع

### سلطة القضاة

مادة ١٦٧ - العدل أساس الملك .

مادة ١٦٨ - القضاة يحكمون بين الناس بالقسط ،  
ويؤدون الامانة بوحى من ضمائرهم ، ولا سلطان عليهم في  
قضائهم .

مادة ١٦٩ - شرف القضاء ونزاهة القضاة وتجردهم ملاذ  
للحقوق والحريات ، وضمان لتوطيد أركان المجتمع ، وتأمين  
للحكم وسلامته .

مادة ١٧٠ - القضاء مستقل، ولا يجوز لاية سلطة التدخل  
في سير العدالة ويبين النظام الاحكام الخاصة بضمانات القضاة  
وأحوال عدم قابليتهم للعزل .

مادة ١٧١ - لا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء وأية وظيفة  
عامة أخرى .

مادة ١٧٢ - ترتيب المحاكم ودرجاتها ووظائفها وصلاحياتها  
يعينها النظام .

مادة ١٧٣ - المحاكم العسكرية يربتها النظام ويبين صلاحياتها والاحكام التى تطبقها والشروط الواجب توافرها فيمن يولون القضاء فيها ولا يكون لهذه المحاكم اختصاص فى غير حالة الحكم العرفى الا فى الجرائم العسكرية التى تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الامن وذلك فى الحدود التى يقررها النظام •

مادة ١٧٤ - المحاكمات أمام المحاكم علنية ، ولا يجوز اجراءها سرية الا فى الاحوال الاستثنائية التى يبينها النظام •

مادة ١٧٥ - حق التقاضى مكفول للناس كافة ولا يمنع أحد من مراجعة المحاكم ، ولا يجبر على مراجعة محكمة غير المختصة بقضيته الا فى الاحوال التى يبينها النظام •

مادة ١٧٦ - تصدر جميع أحكام المحاكم معللة •

مادة ١٧٧ - يجرى تنفيذ الحدود الشرعية بعد تصديق الملك على الاحكام القضائية الصادرة بها •

مادة ١٧٨ - تنشأ بنظام نيابة عامة تلحق بوزارة العدل ، وتولى الدعوى العمومية باسم المجتمع وتقوم على حراسة العدالة وتسهر على تطبيق الحدود الشرعية والانظمة وملاحقة مخالفها وتنفيذ الاحكام •

ويرتب النظام هذه الهيئة ويبين صلاحياتها وشروط من يولون وظائفها وضمائمهم •

مادة ١٧٩ - تشرف النيابة العامة على رجال الشرطة القضائية وفقاً للنظام •

مادة ١٨٠ - يكون للقضاء مجلس أعلى ، يرتبه النظام ويبين صلاحياته •

مادة ١٨١ - تنشأ بنظام هيئة لإدارة قضايا الحكومة ولتشيلها أمام جهات القضاء •

## مجلس الدولة

مادة ١٨٢ - ينشأ مجلس دولة بنظام يبين طريقة تأليفه وكيفية تشكيل دوائره والإجراءات التي تتبع أمامه ، ويقرر الضمانات التي تكفل استقلاله •

ولا يجوز إعفاء أحد من مستشاري مجلس الدولة أو وقفه عن عمله إلا بناء على قرار من الجمعية العمومية للمجلس المذكور بأغلبية الأعضاء الذين تتألف منهم ، ولا يكون ذلك إلا بسبب عجز صحي عن العمل أو إهمال خطير في أدائه •

مادة ١٨٣ - يختص مجلس الدولة وحده بالفصل في الدعاوى المتعلقة ببطاقة الانظمة واللوائح لاحكام هذا النظام الاساسي ، وكذلك في الاختلاف بين السلطات أو الهيئات العامة على تطبيق أحكامه أو تفسير نصوصه •

مادة ١٨٤ - اذا رأت احدى المحاكم أن الفصل في قضية منظورة أمامها يتوقف على الفصل في مطابقة نظام أو لائحة لاحكام هذا النظام الاساسى ، توقف نظر القضية وتحيل هذا الامر الى مجلس الدولة للبت فيه بصورة مبرمة .

مادة ١٨٥ - تخصص من دوائر مجلس الدولة للفصل في الدعاوى الادارية التى تقوم بين جهات الادارة والافراد أو فيما بين الهيئات الادارية ذات الشخصية المعنوية ، وتكون لهذه الدائرة ولاية الحكم فى صدد القرارات الباطلة بالالغاء وبالتعويض .

مادة ١٨٦ - يبين النظام طريقة البت فى الخلاف على الاختصاص بين جهات القضاء وفى تنازع الاحكام .

مادة ١٨٧ - يختص مجلس الدولة كذلك بإبداء الرأى فيما تحيله اليه الحكومة من مسائل تنظيمية أو ادارية أو دولية هامة ، وذلك فضلا عن الصلاحيات الاخرى التى تعهد الانظمة بها الى هذا المجلس بما لا يتنافى مع أحكام هذا النظام الاساسى .

## الباب الثامن

### أحكام عامة وأحكام وقتية

مادة ١٨٨ - للملك ولكل من مجلس الوزراء والمجلس الوطني حق اقتراح تنقيح هذا النظام الاساسى بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو بإضافة أحكام أخرى .  
ويجب أن يحدد الاقتراح المواد المطلوب تنقيحها والاسباب الموجبة لذلك .

فاذا كان الاقتراح من المجلس الوطنى وجب أن يكون موقعا من ثلث الاعضاء الذين يتألف منهم .

وفى جميع الاحوال يشترط أن يوافق على مبدأ التنقيح الملك ، ومجلس الوزراء ، والمجلس الوطنى بأغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم .

فاذا تم ذلك يكون اقرار موضوع التنقيح فى المجلس الوطنى بأغلبية ثلثى الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس ، ولا يكون التنقيح نافذا الا بعد تصديق الملك عليه واصداره ، ويكون التصديق والاصدار بمرسوم .

واذا رفض الاقتراح من حيث المبدأ أو من حيث موضوعه  
فلا يجوز عرضه من جديد قبل مضي سنة على هذا الرفض .

مادة ١٨٩ - الاحكام الخاصة بشكل الحكومة الملكي  
لايجوز اقتراح تنقيحها .

مادة ١٩٠ - الاحكام الخاصة بمبادئ العدل والحرية  
والسواة لايجوز أن يقترح الانتقاص منها .

مادة ١٩١ - صلاحيات الملك المنصوص عليها في هذا  
النظام الاساسى لايجوز اقتراح تنقيحها في فترة الوصاية على  
العرش .

مادة ١٩٢ - كل نظام يحد حقا من حقوق المواطنين  
الاساسية المنصوص عليها في هذا النظام الاساسى يجب أن  
يشير صراحة الى هذا الحق وأن يعين المادة المتعلقة به .

ولايجوز لاية حال أنه يتضمن النظام نصوصا تجعله يلغى  
عمليا أى حق من هذه الحقوق .

مادة ١٩٣ - في حالة الحرب أو وقوع اضطرابات تخل  
بالأمن اخلالا خطيرا ، أو تهدد البلاد بأخطار جسيمة ، أو  
تعطل سير الخدمات القومية الضرورية ، يجوز للملك ، بموافقة  
مجلس الوزراء ، لتأمين حياة الشعب وسلامته ، اعلان الاحكام  
العرفية ، على أن يعرض هذا الاعلان في مدى أسبوع على



المجلس الوطنى للنظر فى استمرار الاحكام العرفية أو عدم استمرارها ، واذا كان المجلس غير منعقد دعى للالتئام فى ذلك الميعاد .

ويجوز أن تحدد الاحكام العرفية بمنطقة معينة أو لمواجهة حوادث معينة ، ويجب توقيتها بزمان معين لا تتجاوزه الا بنظام ، كما يجوز بمرسوم انهاء الاحكام العرفية قبل الموعد المحدد لها .

وبين النظام الصلاحيات الاستثنائية الضرورية التى تمارسها الهيئات القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية ، ومدى ما يلزم من تعاون بينها وبين المجلس الوطنى ، والضمانات التى تكفل الحقوق والحريات العامة فى حدود مقتضيات الاحكام العرفية .

ويجب على الهيئة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية أن تودع مكتب المجلس الوطنى ما تصدره من الاوامر التنظيمية فور صدورها .

وتكون ممارسة القائمين على تنفيذ الاحكام العرفية صلاحياتهم خاضعة للرقابة القضائية .

ولا يجوز بحال اعفاء المسئولين من الوزراء وغيرهم من المسئولية المدنية والجنائية المترتبة على ما قد يقع منهم من مخالفات فى ممارستهم للصلاحيات المقررة لهم بمقتضى الاحكام العرفية .

مادة ١٩٤ - تطبيق هذا النظام الاساسى لا يخل بما ارتبطت به المملكة مع الدول والهيئات الدولية من معاهدات واتفاقات .

مادة ١٩٥ - لا يجوز بحال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام الاساسى الا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب أو في أثناء قيام الاحكام العرفية وعلى الوجه الذى يبينه النظام .

وعلى أية حال لا يجوز تعطيل اجتماعات المجلس الوطنى متى توافرت شروط اجتماعه المنصوص عليها بهذا النظام الاساسى ، كما لا يجوز المساس بما يقرره لاعضاء المجلس المذكور من ضمانات .

مادة ١٩٦ - تنشأ جريدة للدولة تسمى « الجريدة الرسمية » تصدر دوريا متضمنة الاوامر الملكية والانظمة والمراسيم واللوائح وقرارات مجلس الوزراء وأعمال المجلس الوطنى وأهم القرارات الوزارية والمناقصات والمزايدات العامة وغيرها من الامور المتعلقة بشئون الدولة .

مادة ١٩٧ - تنشر الانظمة فى الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ، ويكون النظام نافذا فى جميع أنحاء المملكة بعد نشره بثلاثين يوما ، ويجوز تقصير هذا الميعاد أو مده بنص صريح فى النظام .

مادة ١٩٨ - لاتجرى الانظمة الا على مايقع من تاريخ

نفذها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبل هذا التاريخ ،  
ويجوز في غير المواد الجنائية النص في النظام على خلاف ذلك •

مادة ١٩٩ - كل ما قرره الاوامر الملكية والانظمة والمراسيم  
واللوائح والقرارات من أحكام العمل بهذا النظام الاساسي  
يظل صحيحا ويبقى نافذا الى أن يعدل أو يلغى وفقا للقواعد  
والاجراءات المقررة في هذا النظام الاساسي ، وبشرط ألا  
يتعارض مع نص من نصوصه •

مادة ٢٠٠ - يعمل بهذا النظام الاساسي وتنفذ أحكامه  
في جميع أنحاء المملكة من تاريخ نشره •



ميسرُوع  
نظام الفاطميين والبلديين



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الباب الاول

### التقسيمات الادارية المحلية

مادة ١ - تقسم المملكة السعودية اداريا الى مقاطعات يراعى في تحديدها الاعتبارات الجغرافية وعدد السكان وظروف البيئة ومقتضيات الأمن وطرق المواصلات .

وتقسم كل مقاطعة الى محافظات وتضم المحافظة مدينة أو أكثر وعددا من القرى المجاورة أو المرتبطة بها بحيث لا تقل عدد سكان المحافظة عن خمسين ألف نسمة . ويجوز أن تكون المحافظة من مدينة واحدة لا يقل سكانها عن العدد المذكور .

وتقسم كل محافظة الى مراكز . ويضم المركز مجموعة من المدن أو القرى المتجاورة أو المترابطة لا يبلغ عدد سكانها خمسين ألف نسمة .

ويجوز عند الضرورة التجاوز بمرسوم عن الشرط الوارد في هذه المادة بشأن عدد السكان .

مادة ٢ - يكون انشاء المقاطعات وتحديد نطاق كل منها ،

وتعيين اسمها ومقرها الرئيسى بمقتضى نظام • ويكون الانشاء وتحديد النطاق وتعيين الاسم والمقر فيما يتعلق بالمحافظات بمرسوم ، وفيما يتعلق بالمراكز بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير الداخلية •

ويحدد نطاق المدن والقرى واسم كل منها بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى مجلس المقاطعة المختص •

مادة ٣ - تعتبر المقاطعات والبلديات في ممارسة صلاحياتها المحلية أشخاصا معنوية وتمثلها في هذا الخصوص مجالس المقاطعات والمجالس البلدية : وذلك كله بالشروط والأوضاع التي يقرها هذا النظام •



## الباب الثانى

### الحكام الإداريون

(الفصل الاول = قواعد التوظيف فى شأن الحكام الإداريين)

مادة ٤ - يعين لكل مقاطعة حاكم من مرتبة نائب وزير  
يكون الرئيس الإدارى للمقاطعة ويمثل الحكومة المركزية فيها .  
يتم تعيينه بأمر ملكى .

ويؤدى حكام المقاطعات أمام الملك قبل مباشرة أعمالهم  
يمين الاخلاص لدينهم ثم لوطنهم والملك وان يؤدوا أعمالهم  
بالصدق والامانة .

وترتبط المقاطعة اداريا بوزارة الداخلية .  
وتحدد بمرسوم مخصصات التمثيل اللازمة لحكام المقاطعات

مادة ٥ - يعين فى كل مقاطعة كذلك وكيل للحاكم من  
مرتبة وكيل وزارة يماون الحاكم فى أعماله ويقوم مقامه عند غيابه  
ويكون مسؤولا أمامه .

ويتولى وكيل الحاكم المهام المقررة فى هذا النظام للمحافظ  
وذلك فى المحافظة الشاملة لمقر المقاطعة الرئيسى ويتم تعيين وكيل  
الحاكم بمرسوم بعد أخذ رأى حاكم المقاطعة المختص .

مادة ٦ - يعين لكل محافظة محافظ من مرتبة مدير عام  
يرتبط اداريا بحاكم المقاطعة وينوب عنه في ادارة المحافظة .

ويتم تعيين المحافظين بمرسوم بناء على ترشيح وزير  
الداخلية بعد أخذ رأى حاكم المقاطعة المختص .

مادة ٧ - يعين لكل مركز مدير يرتبط اداريا بالمحافظ  
وينوب عنه في ادارة المركز فاذا لم يكن المركز جزءا من محافظة  
ارتبط المدير رأسا بحاكم المقاطعة .

وتحدد مراتب المديرين كما يتم تعيينهم بقرار من مجلس  
الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية وبعد أخذ رأى حاكم  
المقاطعة المختص .

مادة ٨ - تحدد بمرسوم مخصصات التمثيل اللازمة  
للمحافظين ومديري المراكز بمراعاة أهمية كل محافظة أو مركز  
وذلك بعد أخذ رأى حاكم المقاطعة المختص .  
وتسرى في شأن الحكام الاداريين الأحكام المنصوص عليها  
في نظام الموظفين العموميين في ما لم يرد بشأنه نص خاص في  
هذا النظام .

( الفصل الثاني - اختصاصات الحكام والاداريين وواجباتهم )

مادة ٩ - يتولى حكام المقاطعات ادارتها بمقتضى القواعد  
الشرعية والاجكام المنصوص عليها في هذا النظام وفي سائر  
الانظمة المعمول بها واللوائح والقرارات والاوامر والتعليمات

المصادرة من الجهات المختصة ووفقا للسياسة العامة للمملكة  
ويتولون بصفة خاصة المهام الآتية :

أ - تنفيذ أحكام القضاء بعد استيفاء اجراءات التنفيذ  
المقررة .

ب - المحافظة على الامن والنظام في المقاطعة واتخاذ مايلزم  
من اجراءات وقائية وفقا للأنظمة .

ج - التعاون مع مجلس المقاطعة ومع مندوبى الوزارات  
فيها على وقاية الصحة العامة ورفع مستوى الخدمات الطبية  
والنهوض بالتعليم والعناية بشئون الزراعة والرى والمواصلات  
والعمل والتجارة والصناعة وغيرها من الخدمات المرافق العامة  
في المقاطعة .

د - كفالة حقوق الافراد وحرّياتهم وعدم اتخاذ أى اجراء  
يمس تلك الحقوق والحرّيات الا فى الحدود التى ينص عليها  
النظام صراحة .

هـ - منع الظلم والتعدى على الافراد والجماعات .

و - الاشراف على ادارة المحافظات والمراكز ومراقبة  
أعمال المحافظين والمديرين للتأكد من حسن سير ادارتهم  
للاعمال .

ز - القيام بجولات تفقدية لشئون المقاطعة وتقديم تقارير

دورية لوزارة الداخلية عن سير الامور في نطق أعمالهم •

ح - مساعدة الادارات المختصة في جباية أموال الدولة  
المستحقة على الافراد والشركات والهيئات •

ط - المحافظة على أموال الدولة وأموالها طبقا للنظم المعمول  
بها ومنع التعدي عليها •

ي - الاتصال بالوزارات المختلفة عن طريق وزارة  
الداخلية في الشؤون والاختصاصات التي تتعلق بتلك الوزارات  
في المقاطعة وذلك في حالة تعذر حل الامر موضوع البحث مع  
مثل الوزارة في مجلس المقاطعة •

ك - ممارسة الصلاحيات المقررة في هذا النظام لحاكم  
المقاطعة بصفته رئيسا لمجلسها وممثلا له •

ل - تنفيذ القرارات النهائية لمجلس المقاطعة •

م - الاشراف على أعمال المجالس البلدية في المقاطعة وله  
أن ينيب غيره من المحافظين أو المديرين في التفتيش على تلك  
الاعمال •

ن - الاشراف على الموظفين التابعين للمقاطعة وتوجيههم  
وتطبيق في شأن هؤلاء الموظفين الاحكام المقررة في شأن موظفي  
الدولة فيما لم يرد به نص خاص في هذا النظام •

مادة ١٠ - يتولى المحافظ ومدير المركز كل في دائرة

اختصاصه الصلاحيات المنصوص عليها في المادة السابقة فيما  
عدا ما نصت عليه البنود (ج) و (و) و (ز) و (ى) منه .

ويشرف المحافظ على ادارة المراكز ويراقب أعمال المديرين  
للتأكد من حسن سير ادارتهم للاعمال .

وعلى المحافظين والمديرين أن يقدموا للمرجع الادارى  
الذى يرتبط به كل منهم تقارير دورية عن سير الامور فى نطاق  
أعمالهم . ولا يجوز لأى منهم الاتصال بجهة رياسته متجاوزا  
المرجع الادارى الذى يرتبط به كما لا يجوز للجهات الرياسية  
اصدار أوامر وتعليمات الى موظفى المقاطعات الا عن طريق حاكم  
المقاطعة المختص .

مادة ١١ - محظور على الحكام الاداريين القيام بأى عمل  
من الاعمال الآتية : -

أ - التدخل فى شئون القضاء أو محاولة التأثير على  
القضاة .

ب - الاشتغال بالتجارة بطريق مباشر أو غير مباشر  
وذلك طبقا للاحكام المنصوص عليها بهذا الخصوص فى نظام  
الموظفين العام .

ج - شراء أى من أملاك الدولة او المقاطعة أو البلديات  
أو استجاره سواء أكان ذلك مباشرة أو بالواسطة أو بالزاد العام .

د - بيع أى شئ من أملاكهم الى الحكومة أو المقاطعة  
أو البلديات •

هـ - اهمال أية علامة من علامات المواطنين •

و - تكليف أى جندى أو موظف أو من اليهما بأداء  
خدمات أو مصالح شخصية أو استعمال أى من الاملاك أو  
الاموال العامة لهذه الاغراض •

مادة ١٢ - على كل حاكم ادارى أن يقيم فى مقر القسم  
الادارى الذى يرأسه • ولا يجوز للمحافظين أو المديرين مغادرة  
أعمالهم الا باذن من المرجع الادارى المختص •

## الباب الثالث

### مجالس المقاطعات

( الفصل الاول - تشكيل مجالس المقاطعات )

مادة ١٣ - ينشأ في كل مقاطعة مجلس يكون مركزه المقر الرئيسي للمقاطعة .

مادة ١٤ - يؤلف مجلس المقاطعة من : -

أ - حاكم المقاطعة رئيسا ، فان غاب أو منعه من العمل .  
مائع ناب عنه وكيل الحاكم فان غاب الاثنان تولى رئاسة الجلسة .  
اكبر الاعضاء الحاضرين سنا .

ب - أعضاء ينتخبون وفقا لأحكام هذا النظام يحدد عددهم بمرسوم على ألا يقل في أية مقاطعة عن عشرين عضوا .  
او يزيد على خمسة وعشرين .

ج - أعضاء يعينون بحكم وظائفهم بقرار من مجلس الوزراء يمثلون الوزارات التي تتصل أعمالها بصلاحيات مجلس المقاطعة ، ولا يجوز أن يزيد عدد هؤلاء الاعضاء المعينين على ثلث .  
عدد الاعضاء المنتخبين وفقا للبند السابق .

د - اثنين من تنوافر فيهم شروط الاعضاء المنتخبين في المقاطعة يختارهما مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الداخلية وبعد أخذ رأى مجلس المقاطعة .

مادة ١٥ - يتولى انتخاب الاعضاء المنوه عنهم في لئند (ب) من المادة السابقة المواطنون السعوديون الذكور المقيمين بالمقاطعة والبالغون من العمر ثمانية عشرة سنة على الأقل والمستوفون لشائر شروط الناخب التي تعين بنظام خاص وذلك بطريق الانتخاب السرى المباشر ويبين النظام المذكور الاحكام الخاصة بالانتخاب واجراءاته وطريقة الفصل فى الطعون التى تتعلق بصحته وتتولى عسلىة فحص الترشيحات واعتمادها قبل الانتخاب هيئة من عشرة أعضاء يعينون بمرسوم لمدة أربع سنوات .

وتعتبر كل محافظة دائرة انتخابية لمجلس المقاطعة . ويوزع عدد الاعضاء المنتخبين فى المجلس المذكور على المحافظات بمقتضى مرسوم وبمراعاة عدد السكان واذا تعدد الاعضاء انطوب انتخابهم عن المحافظة فى الانتخاب الواحد كان انتخابهم بطريقة القائمة ما لم يقرر مجلس الوزراء تقسيم المحافظة الى دوائر فرعية بعدد هؤلاء الاعضاء وجعل الانتخاب فى كل منها فرديا .

مادة ١٦ - يشترط فى عضو مجلس المقاطعة غير المعين حكمه وظيفته ما يلى : -



- أ - ألا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة يوم الانتخاب .
- ب - أن يكون سعوديا بالاصل أو متجنسا مضى على تجنسه أكثر من عشرين سنة .
- ج - أن يكون مقيما في المقاطعة اقامة عادية ومدرجا في حداولها الانتخابية .
- د - أن يكون من أصحاب الاملاك في المقاطعة أو ممن يمارسون فيها عملا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا يعتبر مورد' لرزقه .
- هـ - أن يكون متمتعا بالاهلية الشرعية .
- و - أن يحسن القراءة والكتابة وللمجلس الوزراء عند الضرورة أن يعفى من هذا الشرط .
- ز - ألا يكون قد ارتكب جريمة مخلة بالشرف أو الكرامة وطبق عليه بسببها حد شرعى أو حكم عليه من أجلها بالسجن أو الغرامة .
- مادة ١٧ - مدة العضوية في مجلس المقاطعة بالنسبة للأعضاء المنتخبين والأعضاء المحترفين وفقا للبندين ( ب و د ) من المادة (١٤) من هذا النظام ثلاث سنوات .
- ويجوز دائما إعادة انتخاب العضو أو اختياره بعد انتهاء مدة عضويته .

مادة ١٨ - فيما عدا مانص عليه في البند (ج) من المادة (١٤) من هذا النظام • لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس المقاطعة وتولى الوظائف العامة بأنواعها أو العضوية في مجلس مقاطعة أخرى أو في مجلس بلدى •

ويعتبر متخليا عن عضوية مجلس المقاطعة كل عضو رشح نفسه لمجلس مقاطعة أخرى أو لمجلس بلدى أو قبل وظيفة عامة •

مادة ١٩ - إذا فقد العضو شرطا من شروط العضوية أثناء مدتها أو تبين أنه كان فاقدا لأحد شروطها من قبل • تسقط عضويته ويعلم هذا السقوط بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى مجلس المقاطعة •

وبين نظام الانتخاب الخاص بالمقاطعات والبلديات طريقة النظام الادارى والطعن القضائى فى قرارات السقوط •

### ( الفصل الثانى - اختصاصات مجالس المقاطعات )

مادة ٢٠ - يختص مجلس المقاطعة بصفة عامة بكل ما يهم أهل المقاطعة فى الحدود الشرعية والاوضاع المقررة بهذا النظام وسائر الانظمة المعمول بها ويتولى على وجه الخصوص الأمور الآتية :-

#### أولا : فى الشئون البلدية :

أ - جميع الاختصاصات المقررة فى هذا النظام للبلديات -

وذلك بالنسبة للمدينة التي بها المقر الرئيسى للمقاطعة وما قد يلحق بها من قرى • كما تؤول اليه مواردها المالية •

ب - يجوز لمجلس المقاطعة اعانة المجالس البلدية على أداء الخدمات المنوطة بها •

ج - اقترح انشاء مجالس بلدية جديدة فى نطاق المقاطعة أو تعديل مقار المجالس القائمة •

د - اعتماد ميزانيات المجالس البلدية القائمة بالمقاطعة •

ثانيا : فى شئون التعليم :

أ - أن يقوم بتنفيذ برامج لمحو الأمية فى المقاطعة بالاتفاق مع وزارة المعارف والجهات المعنية •

ب - أن ينشأ لذلك مدارس نهائية ويلية •

ج - أن ينشأ الملاجىء ودور الايتام للاولاد من بنين وبنات •

د - أن ينشأ بالاتفاق مع جهات الاختصاص مراكز تدريب مهنية •

هـ - اقترح انشاء مدارس فنية تتلاءم مع الهيئة فى المقاطعة •

ثالثا : فى شئون الزراعة :

أ - أن ينشأ بالاتفاق مع وزارة الزراعة مزارع نموذجية

للمزارعات الأكثر نجاحا في المقاطعة ومحطة نموذجية لتربية الماشية والدواجن ومعارض للصناعات الزراعية المحلية وان يتخذ الاجراءات الكفيلة بتقدم الزراعة في المقاطعة وتشجيع المزارعين فيها .

ب - اصدار التعليمات الى محطة بيع المنتجات والحاصلات الزراعية في الحلقات والاسواق .

ج - تشجيع انشاء مؤسسات تعاونية زراعية فيما بين المزارعين ووضع لوائح تلك المؤسسات طبقا للانظمة المعمول بها .

د - العمل على قيام صناعات متصلة بالمنتجات الزراعية بين سكان المقاطعة متعاوننا في ذلك مع الجهات المختصة .

رابعا : في شئون المرافق العامة :

للمجلس بموافقة مجلس الوزراء أن يقوم بعمل من الاعمال ذات النفع العام للمقاطعة كلها أو بعضها مالم يرد بشأنه نص خاص في هذا النظام .

خامسا : في الشئون الاجتماعية والتعاونية :

للمجلس أن يمد الهيئات الاجتماعية والخيرية في دائرته بموئنه المالى والفنى والادارى وله أن يقرض الجمعيات التعاونية - يمددها بموئنه .

سادسا : في الشئون المالية :

أ - اقتراح رسوم عقارية محلية وأخرى مقابل الخدمات التي يؤديها المجلس وذلك لمدة محددة ولا يكون قرار المجلس في شأن أى منها نافذ المفعول الا بعد صدور مرسوم به .

وتتبع في تحصيل الرسوم المذكورة لقواعد المتبعة في تحصيل أموال الدولة .

ب - عقد ما يلزم من القروض باذن سابق من مجلس الوزراء .

ج - وضع ميزانية شاملة لايادات المجلس ومصروفاته وتقديمها الى وزارة الداخلية قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . وترتبط السنة المالية للمقاطعة بالسنة المالية للمملكة ويتبع في تحضير ميزانية المقاطعة واعتمادها ونشرها القواعد المقررة لذلك في شأن ميزانية الدولة .

ويضمن المجلس ميزانيته الايرادات الآتية : -

١ - الرسوم المقررة وفقا لهذه المادة .

٢ - نصيب المجلس من الخول والرسوم التي تفرضها الدولة لصالح مجالس المقاطعات .

٣ - الاعانة الحكومية التي تخصصها الدولة في ميزانيته العامة لمجالس المقاطعات .

٤ - التبرعات والهبات التي يقبلها المجلس وفقا لاحكام هذا النظام .

٥ - ايرادات أموال المجلس وأملاكه والاعمال والمرافق التي يتولاها .

ويتقيد المجلس دائما في مصروفاته بينود الميزانية المعتمدة والانظمة والتعليمات المعمول بها . ولا يجوز اجراء تعديل في أبواب الميزانية أو اضافة اعتمادات غير واردة بها الا بالطريقة المقررة لوضع الميزانية الاصلية واعتمادها وتمتير أموال المجلس أموالا عامة وتتبع في حفظها وصرفها وتشغيلها القواعد المقررة لذلك في شأن الاموال العامة .

د - وضع حساب ختامى عن الادارة المالية للسنة المنتضية وذلك خلال الثلاثة الأشهر التالية لانقضائها وتتبع في شأن هذا الحساب الختامى القواعد المقررة بصدد الحساب الختامى للدولة .  
هـ - وضع حسابات شهرية للمقاطعة وفقا للاجراءات والاحكام المقررة بهذا الخصوص في الوزارات والمصالح .

مادة ٢١ - لكل مجلس مقاطعة بعد موافقة وزير الداخلية أن يشترك مع غيره من مجالس المقاطعات أو المجالس البلدية في انشاء أو ادارة أى عمل من الاعمال المنصوص عليها في المادة السابقة اذا كان يعود نفعه على المقاطعة والمدن والقرى التي تمثلها تلك المجالس . وتضع المجالس المختصة شروط هذا التعاون .

مادة ٢٢ - يجب أن تأخذ الوزارات المختصة رأى مجلس المقاطعة مقدما في الامور الآتية :

أ - انشاء المدارس الحكومية بالمقاطعة أو نقلها •

ب - تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة بالزراعة في المقاطعة أو تغيير الجهة المرغوب تنفيذ المشروع فيها •

ج - تخطيط الاراضى الفضاء المملوكة للدولة في المدن والقرى التى ليست لها مجالس بلدية سواء أكان ذلك بقصد البيع أو الاستغلال •

د - ما يعرض للبيع من الاراضى الزراعية أو القابلة للاستثمار الزراعى المملوكة للدولة في حدود المقاطعة •

هـ - انشاء المباني الحكومية أو الخاضعة لإدارة الحكومة أو تغيير استعمالها أو ازلتها •

و - تعديل حدود المقاطعة •

ز - انشاء المجالس البلدية أو الغاؤها على أن يكون رأى المجلس ملزما فيما يتعلق بالالغاء •

ح - تعديل الدوائر الانتخابية المنصوص عليها في المادة (١٥) من هذا النظام •

ط - منح امتياز تشغيل أو استغلال مرفق من مرافق المقاطعة العامة •

ى — انشاء المستشفيات والمستوصفات العامة أو قنفها تر  
الفاؤها • على أن يكون رأى المجلس ملزما فيما يتعلق بالالغاء •  
ك — انشاء طرق المواصلات البرية والحديدية • وتحديد  
اتجاهاتها متى كانت خاصة بالمقاطعة دون سواها وكذلك تحديد  
اتجاهات الطرق العامة المارة بالمقاطعة •

مادة ٢٣ — فيما عدا الاختصاصات المقررة للمجلس بنص  
صريح فى هذا النظام أو أى نظام آخر • يجوز للحاكم ولكل  
وزير أن يستشير المجلس فى أية مسألة يرى أخذ رأيه فيها •  
وللمجلس كذلك أن يبدى للحاكم أو بواسطته لأى وزير أو  
لمجلس الوزراء أى رغبة أو اقتراح يتعلق بمصلحة عامة للمقاطعة  
وعلى الاخص فى شئون الزراعة والصناعة والتجارة والعمل  
والرى وطرق المواصلات والامن العام والصحة والتعليم •  
ويجرى كل ذلك عن طريق وزير الداخلية •

مادة ٢٤ — للمجلس أن يطلب من الوزارات والمصالح  
الحكومية البيانات والمعلومات التى يراها متعلقة بالاعمال  
الداخلية فى اختصاصه وله أن يطلب من تلك الوزارات والمصالح  
نذب أحد موظفيها من أصحاب الخبرة لمعاوته فى موضوع معين  
معروض على المجلس وحضور المناقشة التى يجريها المجلس حول  
ذلك الموضوع وعلى الوزارات والمصالح أن تستجيب لما يطلبه  
المجلس بهذا الخصوص • ويشترك هؤلاء المندوبون فى  
المناقشات لا فى اصدار القرارات •



مادة ٢٥ - على المجلس أن ينجز الأمور المعروضة عليه وأن يبدى رأيه فيها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ عرضها عليه .

وللحاكم أو الوزير أن يطلب ابداء الرأى مستمجلا فى موضوع معين فيلزم أن يبدى المجلس رأيه فى هذه الحالة خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ عرض الموضوع عليه .

وإذا تجاوز المجلس المواعيد المحددة لابداء رأيه جاز للجهة المختصة عدم انتظار ذلك الرأى .

وللمجلس عند الضرورة أنذ يطلب من الجهة المختصة مد الاجل النصوص عليه فى هذه المادة لمثل مدته .

مادة ٢٦ - تخرج من اختصاص مجلس المقاطعة الامور الداخلة فى اختصاص المجالس البلدية فيما عدا ما نص عليه فى المادتين ( ٢٠ و ٢١ ) من هذا النظام .

ولا يجوز للمجلس كذلك أن يبحث فى أى شئ من الشئون العسكرية أو شئون السياسة الداخلية أو الخارجية .

مادة ٢٧ - تكون قرارات المجلس باطلة اذا جاوز فيها حدود اختصاصه . ويصدر وزير الداخلية قرار بابطالها .

وتبطل من تلقاء نفسها القرارات التى يصدرها الاعضاء باسم المجلس فى غير اجتماعه النظامى أو خارج المقر المخصص لانعقاده .

## الباب الرابع البلديات

### ( الفصل الاول - أحكام عامة )

مادة ٢٨ - تنشأ بلديات في المدن أو القرى أو مجموعات المدن أو القرى المتجاورة أو المترابطة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية • وبعد أخذ رأى مجلس المقاطعة المختص • ويحدد القرار المذكور نطاق كل بلدية واسمها ومقرها الرئيسى ، وذلك كله بمرعاة حكم البند ( أولا ) من المادة (٢٠) من هذا النظام •

مادة ٢٩ - تضم البلدية رئيس البلدية والمجلس البلدى •

مادة ٣٠ - تشمل مهمة البلدية كل ما يهم أهالى منطقتها بصفة عامة ، وتشمل على وجه الخصوص الاعمال والواجبات الآتية :

أ - تنظيم البلدة وتنظيفها وإفارتها •

ب - مراقبة الانشاءات والابنية العامة والخاصة وفقا لأحكام الانظمة •

ج - توسيع الطرق وتنظيمها ورصفها وإنشاء المظلات اللازمة لبعضها وعمل ساحات عمومية لراحة السكان .

د - طرق المياه داخل البلدة .

هـ - إنشاء المجارى العامة والخاصة فى البلدة .

و - عمل خارطة للبلدة وبيان الأماكن الرسمية والأهلية الهامة عليها والطرق العامة وغيرها .

ز - هدم المخلات الخربة المشرفة على السقوط والتي يوجد فى أنشائها قصص معمارى يخشى الضرر منه على أن يكون ذلك بعد إخطار أصحابها حسب الأصول وعلى مقتضى نظام الإنشآت والأبنية .

ح - عمل أفران خارج البلدة لأحراق الفضلات والقاذورات .  
ط - منع الخروج والتعديت فى الساحات العمومية والشوارع .

ى - منع التعدى على الأراضى الخالية غير المملوكة لأحد وإقامة الدعوى على المتعدى حسب الأصول وعلى مقتضى الأنظمة الخاصة بذلك .

ك - إحصاء العقارات وترميمها .

ل - إنشاء أماكن معينة فى البلدة لبيع الحطب والنجم ومواد الإنشاء واللحوم والخضر وما إليها وحصر بيعها فى تلك

م - ١٠ - رسالة

الاماكن . وتخصيص مواقع معينة للسيارات والعربات والدواب  
والباعة المتجولين .

م - الاشراف العام على نظافة الدور والمساكن . وبخاصة  
ما هو معد منها لسكنى الحجاج .

ن - مراقبة أسعار الحاجيات ومنع احتكارها .

س - مراقبة الموازين والمكاييل والمقاييس ووضع شارة  
الدغة عليها سنويا .

ع - مراقبة نظافة الافران والمطاحن والاولانى التى  
يستعملها ارباب الحرف لصنع المأكولات والمشروبات .

ف - منع بيع المأكولات المضرة بالصحة ومصادرتها .

ص - تنظيم الذبح فنيا . والاشراف على نظافة الذبائح  
وأماكن ذبحها ومنع ذبح الحيوانات المريضة والهزيلة .

ق - اثناء محلات لتشغيل المتعطلين من العمل وتأمين  
ايواء العميان والبكم والمقعدين واليتامى ومن اليهم والنظر فى  
اصلاح معيشتهم .

ر - الموافقة على ترشيح رؤساء الحرف والصنائع .  
وملاحظة مالهم والنظر فى الخلافات التى تحدث بينهم .

ش - توفير الآلات اللازمة لاطفاء الحريق واعدادها بحيث  
تكون على أهبة الاستعداد للاستعاف العاجل ليلا ونهارا .

ث - الإشراف على المقابر والمقاسل والحمامات ودورات  
المياه العامة وصيانتها والمحافظة على نظافتها ومراعاة الشروط  
الصحية فيها .

ج - الرفق بالحيوان وتحديد الحمولة المعقولة للدواب  
وللعربات التي تجرها الدواب . وتوقيع الجزاء المقرر على من  
يخالف الانظمة الخاصة بذلك ، وعلى النحو المقرر في تلك  
الانظمة .

### « الفصل الثاني - رؤساء البلديات »

مادة ٣١ - يعين رؤساء البلديات بقرار من مجلس الوزراء  
بناء على اقتراح وزير الداخلية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد  
وتعين بهذه الطريقة مراتب هؤلاء الرؤساء .

ويجب أن تتوافر في رئيس البلدية الشروط المنصوص  
عليها لنظرائه في نظام الموظفين العام . وتسرى عليه سائر الاحكام  
الخاصة بهم في النظام المذكور .

وتسرى على رؤساء البلديات أحكام المادتين ( ١١ و ١٢ )  
من هذا النظام .

مادة ٣٢ - رئيس البلدية هو المرجع الإداري الاول في  
شئونها الادارية ، وهو المسئول عن أموالها وأعمال موظفيها  
أمام حاكم المقاطعة ثم أمام وزير الداخلية . ويصدر الرئيس  
الاورام والتعليمات والقرارات الخاصة بإدارة الشؤون البلدية

بما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام وسائر الانظمة المعمول بها . وهو الذى يمثل البلدية فى علاقاتها بالجهات الرسمية وأرباب المصالح وأمام القضاء .

مادة ٣٣ - يتولى رؤساء البلديات بصفة خاصة الامور الآتية :

أ - تنفيذ الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة من الجهات المختصة .

ب - توقيع الاوراق والمستندات الخاصة بشئون البلدية بعد استكمال شروطها الوصلية والاجابة على المحررات التى ترد للبلدية ، والنظر فى المسائل المعروضة واحالتها الى الجهات المختصة ومقابلة أصحابها عند اللزوم وسماع أقوالهم ، والوقوف على أسباب الشكاوى واجراء اللازم نحوها .

ج - افتتاح أول جلسة يعقدها المجلس البلدى بعد تشكيله ، ويرأس تلك الجلسة . وله فى كل وقت حضور جلسات المجلس والاشتراك فى المناقشة دون أن يكون له حق التصويت.

د - وضع الميزانية السنوية للبلدية وعرضها على المجلس البلدى قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الاقل كما يضع الحساب الختامى عن الادارة المالية للسنة المنقضية ويعرضه على المجلس خلال الثلاثة الاشهر التالية لاقبضائها وتسرى على الميزانية والحساب الختامى المذكورين ، وكذلك الحسابات

الشهرية للبلدية ،مائر الاحكام المنصوص عليها في البند ( سادس  
- ج و د و هـ ) من المادة ( ٢٠ ) من هذا النظم .

هـ - تقديم تقرير سنوى للمجلس البلدى عن الاعمال  
التي تم للبلدية انجازها خلال العام المنتضى .

و - الاشراف على تحصيل ايرادات البلدية ، ومراقبة  
قيام الموظفين المختصين بذلك التحصيل وتمقب توريد هذه  
الايرادات فى أوقاتها المعينة دون تأجيل توريد أى شىء منها .

ز - الامر بالصرف ضمن بنود الميزانية للبلدية وعلى  
مقتضى الاصول والشرائط المقررة فى هذا الشأن .

ح - التوقيع على مستندات الصرف التى يجب أن تكون  
موافقة للانظمة والتعليمات المعمول بها .

ط - اجابة للمجلس البلدى عن كل ما يطلبه المجلس الجواب  
عليه من الامور الخاصة بالبلدية .

ى - التصديق على قرارات المجلس البلدى فى الحالات  
التي يوجب النظام فيها هذا التصديق . فاذا لم ير رئيس  
البلدية الموافقة على القرار الخاضع لتصديقه أعاده الى المجلس  
مشفوعا بملاحظاتة ، فان تمسك المجلس بوجهة نظره بعد ذلك  
رفع الامر الى مجلس المقاطعة للبت فيه .

ك - تنفيذ ما يدخل فى اختصاصهم تنفيذ من قرارات

المجلس البلدى ورفع ما يحتاج لتصديق مراجع أخرى إليها  
للتصديق .

ل - مواجهة المصروفات اللازمة لأمور البلدية الطارئة وفي  
حالات الضرورة وذلك بحدود الانظمة والتعليمات المعمول به  
وقرارات المجلس البلدى .

### « الفصل الثالث - المجلس البلدى »

مادة ٣٤ - يتألف في كل بلدية مجلس بلدى ، ويحدد عدد  
أعضاء المجالس البلدية المنتخبين والمعينين بحكم وظائفهم بمقتضى  
قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية وبعد  
أخذ رأى مجلس المقاطعة المختص ويجوز لمجلس الوزراء بناء  
على ترشيح وزير الداخلية اختيار اثنين لعضوية المجلس البلدى  
من تتوافر فيهم شروط الاعضاء المنتخبين .

مادة ٣٥ - تحدد الدوائر الانتخابية في كل بلدة بقرار من  
وزير الداخلية. بعد أخذ رأى مجلس المقاطعة المختص وتسرى  
على انتخابات المجالس البلدية أحكام الفقرة الاولى من المادة  
(١٥) من هذا النظام .

مادة ٣٦ - تسرى في شأن عضوية المجالس البلدية أن تتوافر  
فيه سائر الشروط المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا النظام .



مادة ٣٧ - نرسى فى شأن عضوية المجالس البلدية المادة  
(١٧) من هذا النظام .

مادة ٣٨ - يختار المجلس من بين أعضائه المنتخبين أو  
المختارين فى أول اجتماع له بعد تشكيله : رئيسا ونائبا للرئيس  
وبذلك مطبق الاقتراع السرى ، ولثل مدة المجلس .

مادة ٣٩ - يختص المجلس البلدى بصفة خاصة بالامور  
الآتية : -

أ - النظر فى جميع الامور الداخلة فى مهمة البلديات وفقا  
للمادة (٣٠) من هذا النظام واقتراح مايراه فى شأنها .

ب - بحث الميزانية السنوية والحساب الختامى للبلدية  
واقرارها .

ج - اقتراح الرسوم البلدية واقتراح تعديلها . ولا يكون  
قرار المجلس فى هذا الشأن نافذا الا باعتماده بمرسوم .

د - الامور التى يحيلها رئيس البلدية الى المجلس أوالتى  
يحيلها اليه بواسطة الرئيس أى من المراجع الادارية الاخرى فى  
حدود اختصاص كل منهم .

هـ - العقود التى تبرمها البلدية مع الموظفين الاجانب .  
و - المشروعات والالتزامات والمقاولات التى تقوم بها  
البلدية .

مادة ٤٠ - تكون قرارات المجلس البلدى باطلة اذا جاوز  
قيها حدود اختصاصه ويصدر حاكم المقاطعة قرارا بطلانها  
ويسرى في شأن المجالس البلدية حكم الفقرة الثانية من المادة  
( ٢٧ ) من هذا النظام .

## الباب الخامس

### أحكام عامة للمقاطعات والمحليات البلدية

« الفصل الأول - سير العمل في المجالس »

مادة ٤١ - قبل أن يباشر أعضاء المجالس المنتخبون والمختارون أعمالهم يؤدون في جلسة عامة للمجلس اليمين المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا النظام .

مادة ٤٢ - يجب عقد دور عادي لمجلس المقاطعة كل شهر بدعوة من الحاكم ، ويجب أن يعقد المجلس البلدي دورا عاديا كل أسبوعين بدعوة من رئيسه .

ولكل من حاكم المقاطعة ورئيس المجلس البلدي حسب الاحوال أن يدعوا المجلس لدوران انعقاد غير عادي اذا رأى ضرورة ذلك . ويجب أن يدعوه لدور غير عادي اذا طلب ذلك كناية نصف عدد الاعضاء غير المعيّنين بحكم وظائفهم .

ويشمل دور الانعقاد الجلسة أو الجلسات التي تعقد بناء على دعوة واحدة . ولا يجوز فض الدور الا بعد النظر في جميع المسائل الواردة في جدول الاعمال والمناقشة فيها .

وفي دور الانعقاد غير العادي . لا يجوز للمجلس أن يتداول  
في غير الامور التي دعى من أجلها .

مادة ٤٣ - لا تكون مداولات المجلس نظامية الا اذ  
حضرها نصف أعضاء المجلس - بشرط أن يكون من بينهم نصف  
مجموع الاعضاء المنتخبين والمختارين على الاقل - وتصدر  
قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين ، عند  
تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٤٤ - اذا لم يتكامل العدد اللازم لصحة الاجتماع  
بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد له ، تؤجل الجلسة ثلاثة  
أيام على الاقل وسبعة على الاكثر ، ويدعى الاعضاء المتخلفون  
لحضور الاجتماع التالى . وتكون مداولات المجلس في الاجتماع  
الجديد صحيحة ايا كان عدد الاعضاء الحاضرين ، ويقتصر على  
جدول الاعمال المؤجل .

مادة ٤٥ - ينظم كل مجلس كيفية حضور المواطنين  
الراغبين في مشاهدة جلساته العلنية دون أن يشتركوا في أية  
مناقشة أو يخلوا بنظام الجلسة .

مادة ٤٦ - تصدر بمرسوم لائحة عامة تتضمن القواعد المتعلقة  
بالنظام الداخلى لمجالس المقاطعات والمجالس البلدية وطريقة سير  
العمل فيها بما لا يتعارض مع احكام هذا النظام .

ولكل مجلس أن يضع لائحة خاصة به تمشى مع اللائحة

لعمامة المذكورة . ويجب التصديق على تلك اللائحة من وزير  
الداخلية .

## « الفصل الثاني — اللجان »

مادة ٤٧ — يحدد المجلس في ندور العادى الاول كل عام  
للمجان الدائمة التى تلزم لدراسة أعماله وتحضيرها ويحدد عدد  
أعضاء كل لجنة واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضاء اللجان  
« لافراع ( السرى ) وبالأغلبية النسبية والمجلس أن ينشئ »  
حسب مقتضيات الحاجة لجانا خاصة لامر معين أو أكثر من  
الامور الداخلة في اختصاصه وتختار كل لجنة رئيسا ومقررا من  
بين أعضائها . ولحاكم المقاطعة أو وكيله حضور جلسات اللجان  
وتكون له رئاسة الجلسة التى يحضرها . ولرئيس المجلس  
المبدى هذا الحق فيما يتعلق بلجان المجلس المذكور . ويكون  
الاعضاء المعينون بحكم وظائفهم أعضاء في اللجان المكلفة  
بمسائل تدخل في اختصاص الوزارات التى يمثلونها . كما يجوز  
للجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من الخبراء الفنيين فى  
المسائل المعروضة عليها دون أن يشتركوا فى التصويت على القرارات

مادة ٤٨ — جلسات اللجان سرية ، ويجوز لأى عضو من  
أعضاء المجلس حضور جلسات اللجان التى ليس عضو فيها دون  
الاشتراك فى المناقشة أو فى التصويت ، وذلك بإذن من رئيس  
اللجنة المختصة .

مادة ٤٩ - تعرض تقارير اللجان على المجلس لاصدار قراره بشأنها ، ولا يجوز للمجلس أن يعهد بشيء من سلطته الى أحد لجانه .

### « الفصل الثالث - حقوق الاعضاء وواجباتهم »

مادة ٥٠ - للمضو أن يقدم اقتراحات أو يوجه أسئلة الى رئيس المجلس كتابة وذلك في الامور الداخلة في اختصاص المجلس ويدرج الرئيس كل اقتراح أو سؤال في جدول أعمال الجلسة التالية لتقديمه . وتكون الاجابة على الاسئلة في احدى جلسات دور الانعقاد الذي قدمت له . وللرئيس أن يؤجل الاجابة الى دور الاجتماع التالي . ويجوز تكرار التأجيل بموافقة المجلس .

مادة ٥١ - لا يجوز للمضو أن يحضر في جلسات المجلس أو لجانه أى مداولة تكون له فيها مصلحة شخصية أو بصفته وصيا أو قيمياً أو وكيلًا .

مادة ٥٢ - لا يجوز للمضو أن يقوم بالذات أو بالواسطة بعمل أو مداولة أو مناقشة أو توريد لحساب المجلس ولا أن يدخل طرفاً معه في بيع أو ايجار ، وتسقط عضوية من يخالف أحكام هذه المادة بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس .

مادة ٥٣ - تحدد بقرار من مجلس الوزراء مكافأة للاعضاء

المتخفين والمختارين بمجالس المقاطعات والمجالس البلدية ويستحق الاعضاء المذكورون نفقات انتقالهم من محال اقامتهم الى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات لجنه ، أو الى الجهات التي يكلفون أداء عمل فيها .

مادة ٥٤ - اذا رغب العضو المنتخب أو المختار في الاستقالة قدم طلبا بذلك الى رئيس المجلس ولا تعتبر الاستقالة نافذة الا من وقت تقرير المجلس قبولها .

مادة ٥٥ - يعتبر مستقيلا كل عضو منتخب أو مختار تخلف عن حضور جلسات المجلس بدون عذر مقبول دورين عادين متالين ولا يصدر قرار المجلس بذلك الا بعد سماع أقوال العضو أو ثبوت غيابه بدون عذر عن الجلسة المخصصة لهذا الغرض ويجب أن يكون انعقاد هذه الجلسة في ميعاد لا يقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العضو بها .

مادة ٥٦ - في غير الاحوال المنصوص عليها في هذا النظام لسقوط العضوية ، ولا يجوز عزل العضو المنتخب أو المختار الا لاسباب خطيرة ، وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مسبب من ثلثي أعضاء المجلس المحلي المختص ويجوز بقرار من وزير الداخلية وقف العضو المعروض أمره على مجلس الوزراء عن العمل حتى يبت في أمره .

مادة ٥٧ - في حالة خلو مكان أى عضو منتخب أو مختار

لاى سبب من الاسباب المبينة فى هذا النظام . ينتخب بدله أو يختار حسب الاحوال فى بحر شهرين من تاريخ الخلو . وفى حالة الانتخاب بالقائمة يحل محله العضو التالى لاعضاء المجلس فى عدد أصوات الناخبين . وتكون مدة العضو الجديد لسناقى مدة سلفه .

#### « الفصل الرابع - حل المجالس »

مادة ٥٨ - يجوز حل مجلس المقاطعة أو المجلس البلدى برسوم تبين فيه أسباب الحل . ويجب حينئذ اجراء عسلىتى الانتخاب والاختيار من جديد فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخ الحل . ولايجوز حل جميع مجالس المقاطعات أو جميع المجالس البلدية باجراء شامل ، كما لايجوز حل المجلس مرتين لسبب واحد .

وفى خلال فترةالحل يمارس الاختصاصات المقررة للمجلس المنحل حاكم المقاطعة أو رئيس البلدية حسب الاحوال . وذلك بالاشتراك مع الاعضاء المعينين بحكم وظائفهم .



## الباب السادس

### أحكام ختامية

مادة ٥٩ - يعمل بهذا النظام فيما يتعلق بالحكام الإداريين وصلاحياتهم من تاريخ نشره • وفيما عدا ذلك يكون العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ النشر •  
ويُلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا النظام من الأنظمة والقرارات •

مادة ٦٠ - على رئيس مجلس الوزراء وجميع الوزراء تنفيذ هذا النظام كل فيما يخصه ••





التمن ٦ قروش